

الجمهورية التونسية
République Tunisienne



2006
البنك التونسي

الجمهورية التونسية



هيئة
السوق
المالية

التقرير
السنوي
2 0 0 6



إلى عناية سيادة رئيس الجمهورية

سيادة الرئيس،

تطبيقاً لإحكام الفصل 50 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، أشرّف بأن أرفع إلى سامي عنايتكم التقرير السنوي الحادي عشر لنشاط هيئة السوق المالية المتعلق بسنة 2006.

سيادة الرئيس،

هدياً بما جاء بخطابكم المنهجي الذي ألقيتموه بمناسبة الذكرى الثامنة عشر للتحوّل المبارك والذي جاء زاخراً بتوجيهات رائدة ترمي إلى تعزيز دور السوق المالية في تمويل الإقتصاد الوطني وتنمية الثقافة المالية من جهة وإلى جعل تونس ساحة مالية إقليمية من جهة أخرى. إنكبت هيئة السوق المالية خلال سنة 2006 على إرساء الأطر والآليات الكفيلة ببلوغ الأهداف التي رسمتموها.

ففي هذا الإطار جندت الساحة المالية بتونس لوضع اللمسات الأخيرة لإحداث السوق البديلة وهي سوق مالية موجهة أساساً إلى المؤسسات التونسية متوسطة الحجم الواعدة والباحثة على التمويل الأوسع لإستثماراتها.

ومن المؤمل أن تنطلق هذه السوق خلال شهر جويلية 2007 بإدراج عدد من المؤسسات المنتفحة بالبرنامج الوطني النموذجي الذي أقرتم إحداثه في السابع من نوفمبر 2005 لفائدة المؤسسات موضوع عمليات التأهيل. وقد تمّ بعد، بمساهمة من وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، بصفتها سلطة إشراف على برنامج التأهيل، إنتقاء خمسين مؤسسة تتوفّر فيها شروط الإدراج بالسوق الجديدة تمّ اختيارها بعد جرد لقرابة مائة مؤسسة منتفحة ببرنامج التأهيل جرى الإتصال بها لتحسيسها بخصوصيات السوق البديلة وبمزايا التمويل المباشر.

وقد أفضت عملية التقييم التي قام بها فريق مختصّ، أحدث للغرض، إلى ضبط قائمة بـ 17 مؤسسة تتوفّر فيها شروط الإدراج بالسوق الجديدة وهي جاهزة لذلك وبدأت فعلاً في إجراءات الإعداد للإدراج بالبورصة. كما تمّ أيضاً اختيار مؤسسات أخرى تستوجب هيكلتها المالية إعداداً وتطهيراً بمساعدة فريق مختصّ يتعهّد بتأهيلها للإدراج لاحقاً بالسوق البديلة. إن المؤسسات المنتفحات تمثلّ الدفعة الأولى للمؤسسات التي أعربت عن رغبتها في الإنخراط في المنظومة الجديدة وستقوم هيئة السوق المالية لاحقاً بحملات تحسيسية أخرى لحثّ المزيد من المؤسسات على إعداد العدة للإدراج بالسوق البديلة والتمتع بالإمميزات الجديدة الممنوحة صلب البرنامج الوطني لمساندة المؤسسات الراغبة في الإدراج بالبورصة.

سيادة الرئيس،

إنّ الإعلان عن أحداث السوق البديلة شجّع العديد من المستثمرين التونسيين والأجانب على تكوين عدّة صناديق إستثمار ذات رأس المال المخاطر إستعداداً للإستثمار بهذه السوق وذلك يقينا منهم بأنّها ستوفّر الشفافية والسيولة اللازمتين للسوق المالية وهما الشرطان الأساسيان لتنمية الإستثمار بها إذ أنّ غياب سوق مقننة توفّر السيولة اللازمة يعتبر من أهمّ العوائق لتنمية رأس المال المخاطر.

سيادة الرئيس،

ولئن إستأثرت السوق البديلة باهتمام الساحة المالية بتونس فإنّ الإصلاحات التي أدخلت على شروط الإدراج بالبورصة وتدعيم شفافية المؤسسات المدرجة لاقت نفس الصدى.

فشروط الإدراج بالبرصة شهدت مزيداً من التيسير إذ أصبحت المقاربة الجديدة المعتمدة تأخذ بعين الإعتبار مستقبل المؤسسة ووعوديتها عوضاً عن ماضيها وربحيّتها لذلك تمّ التركيز على تدعيم واجبات الإفصاح المستمرّ المحمولة على عاتق الشركات

المدرجة بالبورصة فتمّ إقرار وجوبية نشر مؤشرات نشاط تلك الشركات نهاية كلّ ثلاثيّة وهو ما سيمكّن المستثمرين من متابعة أفضل ومسترسلة للشركات المدرجة ممّا من شأنه تمّتين نفقتهم بها. علما وأنّ تلك المؤشرات تمّت صياغتها من قبل لجان أحدثت للغرض ضمّت كافة الأطراف المتداخلة من مؤسسات معنيّة ومراقبي حساباتها ومحللين ماليين ووسطاء بالبورصة.

سيادة الرئيس،

لإستبيان أسباب عزوف الشركات عن الإدراج بالبورصة قامت الهيئة بالإتصال بالعديد من المؤسسات و نظّمت عدّة تظاهرات تمّ خلالها سبر مخاوف مسيري تلك المؤسسات ومدّهم بالمعطيات الكفيلة بتبديد تلك المخاوف وتشجيعهم على الإدراج بالبورصة ومن المؤمّل أن تثمر هاته الجهود نتائج إيجابية بداية من سنة 2007 فيزداد عدد الشركات المدرجة بالبورصة وتتكاثر الإصدارات الرقاعية الخاصّة.

إنّ هذا التمشي شمل أيضا جمّع الشركات التي كانت لحقبة زمنيّة قريبة تهرب الإدراج بالبورصة خوفا من الضغوطات الجبائية التي قد تلحقها عند التهيأ للإدراج.

ويبدو أنّ هذا التحوّف بدأ يتبدّد إثر الإجراءات الأخيرة التي جاء بها قانون المالىّة لسنة 2007 الذي نصّ على إعفاء جمّع الشركات من الأداء على القيمة المضافة التي قد تنجرّ من إعادة الهيكلة المالىّة للتجمّع إستعدادا للإدراج بالبورصة.

لا غرو أنّ هذا الإجراء سيكون له أطيّب الأثر على جمّع الشركات وسيؤتي ثماره خلال السنوات القادمة.

سيادة الرئيس،

إنّ تطوّر السوق المالىّة هو رهين تنمية الطلب وتويعه وتأطيره.

وأخذا بعين الإعتبار معطى إفتقار الساحة المالىّة بتونس إلى مستثمرين مؤسّساتيين فقد عملت هيئة السوق المالىّة على تشجيع إحداث صناديق توظيف جماعي للإدخار ولهذا الغرض تولّت المصادقة على بعث شركات تصرّف ذات مواصفات عالية تتوقّر لديها الإطارات الكفأة والوسائل التقنية المتطورة الكفيلة بتصريف وتسيير تلك الصناديق على أحسن وجه. كما أنّ البنوك المودع لديها أصول مؤسسات التوظيف الجماعي قامت هي الأخرى بإعادة هيكلة مصالحتها المحتصّة وتجهيزها بأحدث المعدّات للإضطلاع بدورها كمودع لديه على أمّ وجه حفاظا على مصالح حاملي حصص الصناديق المحدثه وبقية حرفائها.

علما وإنّ إحداث العديد من صناديق التوظيف الجماعي خلال سنة 2006 وقرّ منتوجا أكثر تنوعا وتماشيا مع حاجيات ورغبات المستثمرين.

سيادة الرئيس،

لقد لاقت أولى إصدارات رفاع الخزينة ذات القصاصه صفر جأحا منقطع النظر وينتظر أن تلعب دورا أساسيا في إحداث صناديق توظيف جديدة تضمن للمدخرين إسترجاع المبالغ الموظّفة بالإضافة إلى حدّ أدنى من المردوديّة وهي مدعوة مستقبلا بأن تكون وسيلة دفع وتشجيع على بعث التيات التامين على الحياة بحساب الوحدة.

وفعلا فإنّ أوّل صندوق ذو رأس مال مضمون مسنود لرفاع الخزينة ذات القصاصه صفر بعث للوجود بمساهمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بنسبة تقدر ب 60% من جملة أصوله.

إلى جانب ذلك سجلت الساحة المالىّة بكلّ إرتياح جأح إنطلاق العديد من الآليات الجديدة المعروضة للتسويق على المستثمرين نذكر منها انطلاق أوّل عمليّة تسنيد أجزها أحد البنوك لاقت جأحا كبيرا. لذا فمن المنتظر أن تليها عمليات أخرى من نفس القبيل خلال سنة 2007. كما أنّ بنكا آخر قام بإصدار قرض رفاعي قابل للتحويل إلى أسهم للترفيغ في رأس ماله وقد لاقت العمليّة جأوبا من قبل كافة مساهميه.

علما وأن بعض المصدرين يقومون حاليا بتجربة إصدار نوع جديد من الاقتراض وهو القروض المشفوعة بتبعية (Emprunts subordonnés) التي يبدو وأنها تلاقي استحسان المستثمرين. ومن مزايا هذه الآلية تمكين المؤسسات من تعبئة موارد مالية على المدى الطويل قد يصل الى 25 سنة وهو أطول أمد ستعرفه السوق المالية التونسية إذ أن أطول أمد حالي لرقاع الخزينة القابلة للتنظير هو خطأ إصدار 12 سنة.

سيادة الرئيس،

ولئن كان تنوع المنتج وتعدده ضرورة ملحة لتنمية السوق المالية وتطورها فإن حماية المستثمرين فيها تمثل ركنا أساسيا لذلك ركزت مصالح هيئة السوق المالية رقابتها خلال سنة 2006 على حماية المدخرين بالسوق وسلامة المعاملات بها.

ومثلت مسألة المساواة في الحصول على المعلومة ومعاملة المستثمرين نفس المعاملة إحدى أوكد إهتمامات هيئة السوق المالية التي قامت بزجر كل مخالف وتسليط عليهم العقوبة الرادعة وذلك وفق برنامج وضع لمراقبة كل المتدخلين في السوق من وسطاء بالبورصة ومتصرفين في المحافظ المالية والمودع لديهم. ولإضفاء مزيد من النجاعة على العملية تم إعداد دليل إجراءات ضبط أهم عناصر المراقبة كالتبث من مدى توفر الإطار الكفا والوسائل التقنية الضرورية للقيام بالنشاط المصادق عليه ومدى احترام المتدخل لقواعد التسيير المحكم وخاصة تركيز هيكل للمراقبة الداخلية.

وقد أفضت عملية المراقبة المجرأة إلى الإطلاع على العديد من الهانات تم مطالبه مرتكبها بتلافيها وسلطت أقصى العقوبات على مرتكبي الفادح منها.

سيادة الرئيس،

إنه من المتعارف عليه إن ثقة المستثمرين في السوق تتدعم أكثر كلما توفرت وتدعمت كفاءة المتدخلين فيها. لذا وضعت سنة 2006 تحت شعار تأهيل الساحة المالية التونسية. ولهذا الغرض بادرت هيئة السوق المالية بتأهيل مصالحها فأعدت بالإشتراك مع المركز الوطني للإعلامية مخططا إعلاميا يستجيب لحاجيات مختلف مصالح الهيئة وقد أفضت المرحلة الأولى من المخطط الديري إلى إعداد كراس الشروط الفنية وتم منذ بداية سنة 2007 الإعلان عن طلب عروض صفقة للشروع في تنفيذ المخطط.

كما قامت الهيئة بتنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفيها ولإطارات المتدخلين في السوق المالية ومكنت أعوانها أيضا من المشاركة في حلقات رسكلة وتكوين بالخارج لتدعيم كفاءاتهم وقدراتهم المهنية.

سيادة الرئيس،

إن التحليل المالي يعتبر من إحدى الركائز الأساسية لتطوير السوق المالية وتواجد محللين ماليين أكفاء يضمن حسن التصرف في المحافظ المالية ويطور جودة المعلومات المتوفرة للمساهمين كما يساهم في التعريف بالساحة المالية التونسية وإشعاعها.

سيادة الرئيس،

في ظلّ عولمة متسارعة للأسواق المالية شرعت هيئة السوق المالية في تنفيذ خطة تهدف إلى إعداد الساحة المالية وتأهيلها كي تستجيب للمعايير الدولية. لهذا الغرض فقد ساهمت مساهمة فعالة في مختلف أنشطة الهيئات الدولية للتعريف بالسوق التونسية ذلك إن الاعتراف بتونس كساحة مالية إقليمية هو رهين عمل دؤوب من أركانه الإتصال بهياكل المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال. لذا بادرت الهيئة بالإتصال بالمنظمة وأثمر ذلك تكليف خبراء أوكلت لهم مهمة القيام بتقييم أولي للإجراءات والتراتب المعمول بها في تونس وخاصة مدى احترام المتدخلين في السوق المالية للمبادئ التي أرسنها المنظمة لضمان شفافية السوق وسلامتها. كما سيتولون مساعدة الهيكل الوطنية المختصة على تحسين التشريعات والتراتب الحالية كي تصبح مطابقة لمبادئ المنظمة العالمية.

وقد أسفر العمل الأولي لهؤلاء الخبراء على ضبط عدد ضئيل من الإجراءات والترتيبات التي تستوجب إعادة الصياغة لتصبح مطابقة للمعايير الدولية وهي هانات لم تخل دون إمضاء تونس للملحق "ب" من الإتفاقيات و سوف تتواصل الاصلاحات لتتلاقى تلك النقائص وتحيين النصوص المتعلقة بها في أجل لا يتعدى موقى سنة 2010.

وفي نطاق التفتح على محيطها الخارجي قامت الهيئة بربط علاقات تعاون ثنائي مع نظيراتها بكل من فرنسا والمغرب وإفريقيا الوسطى كما أمضت بروتوكول تبادل المعلومات مع الإمارات العربية المتحدة. وقد مكنت المشاركة المكثفة والمميّزة لممثلي الهيئة في أشغال المعهد الفرنكفوني لهياكل الإشراف على الأسواق المالية من إسنادها رئاسة هذا الهيكل القاري لمدة سنتين بداية من 2006 وستحتضن تونس غضون شهر جوان 2007 فعاليات المؤتمر السنوي لرؤساء الهيئات المنضوية بهذا الهيكل.

هذا وقد عبر أعضاء اللجنة الإقليمية لبلدان الشرق المتوسط وإفريقيا المتفرعة عن المنظمة الدولية لأسواق المال عن رغبتهم في عقد ندوتهم السنوية 2008 بتونس.

علما وأن الهيئة أعربت للكاتب العام للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال عقب الزيارة التي أداها إلى بلادنا غضون سنة 2006 عن رغبة تونس لترشح لتنظيم فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية سنة 2010 أو سنة 2011. إن تنظيم مثل هذه التظاهرة العالمية سيمكّن من التعرف بالساحة المالية التونسية وإشعاعها وهو الهدف الذي ترنو له الهيئة من خلال تنظيم منتدى دولي غضون شهر أكتوبر 2007 يحضره كبار المستثمرين العرب.

أما على صعيد المغرب العربي فإن الهيئة تساهم في فعاليات أشغال اللجنة المغربية للإدماج المالي التي تلتئم تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

سيادة الرئيس.

إنّ العناية الموصولة التي حوتم بها السوق المالية عزّزت ثقة كافة المتدخلين فيها وكان لها أظيب الأثر على النتائج الحاصلة. فجلّ مؤشرات السوق سجلت أرقاما قياسية جديدة خاصة على مستوى حجم التداول والمؤشر المرجعي.

فالحجم الجملي للتداول تطوّر بنسبة تقدر بـ 177٪ مقارنة مع سنة 2005 التي سبق أن سجلت هي الأخرى تطورا بنسبة 141٪ مقارنة مع سنة 2004.

أمّا مؤشر الأسعار توناندكس فقد شهد خلال سنة 2006 إرتفاعا بنسبة 44٪ مسجلا بذلك رقما قياسا جديدا أصبح 2343 نقطة علما وأنه أقل السنة بـ 2331 نقطة.

كما شهدت سنة 2006 إدراج ثلاث شركات جديدة بالبورصة فتدعم بذلك عدد الشركات المدرجة الذي بلغ 48 شركة.

أمّا الرسملة فقد بلغت حدود 5491 م.د. مقابل 3085 م.د. فقط سنة 2004.

هذا وإن نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الإستثمار الخاص فقد كانت خلال سنة 2006 في حدود 7.12٪ مقابل 4.15٪ سنة 2005 و 3.96٪ سنة 2004 ومن المؤمل أن تكون في حدود 10٪ خلال سنة 2007 وهي نسبة مشجعة تدعو للتفاؤل. لذا فإن بلوغ نسبة 20٪ غضون سنة 2009 ليس بالأمر العسير خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار التجاوب والتفاؤل الذي لوحظ لدى كافة المتدخلين بالسوق المالية خلال الحملات التحسيسية التي قامت بها مختلف الجهات المعنية.

سيادة الرئيس.

من المنتظر أن تتولى بورصة تونس بداية من شهر جويلية 2007 تركيز نظام إلكتروني جديد للتداول سيمكّن من معالجة آليّة لأوامر البيع والشراء الصادرة عن الوسطاء بالبورصة وكذلك تلقى الأوامر الإلكترونيّة لبيع وشراء الأسهم ومن المؤمل أن يوقر النظام الجديد حماية أجمع للمدخرين من شأنها تفعيل السوق علما وأنّ هيئة السوق الماليّة ستتولى هي الأخرى تركيز منظومة إلكترونيّة جديدة للمراقبة تتطابق ومنظومة البورصة ستكون مجهزة بمؤشرات لكل عمليّة تلاعب قد تحدث بالسوق الماليّة.

سيادة الرئيس.

إنّ ما أجز من إصلاحات وتعديلات على آليات السوق إستوجب تحيين وتنقيح النصوص التشريعيّة والترتيبيّة الجاري بها العمل كما أدى أيضا إلى إعداد عدّة أدلة لإجراءات لفائدة المتدخلين في السوق لإضفاء مزيد من النجاعة والفاعليّة على نشاطهم ودعا إلى إعادة هيكلة مصالح الهيئة.

سيادة الرئيس.

أملنا وطيد في أن تؤثي هاته الإجراءات، التي تستوجب تضافر جهود كلّ الأطراف المعنيّة، أكملها وتجعل السوق الماليّة سوقا منيعة ومزدهرة تؤدّي الدور المنوط بعهدتها لتمويل الإقتصاد الوطني.

سيادة الرئيس.

إنّ العناية والدعم الذي ما فتنتم تولونه للسوق الماليّة يمثّل خير حافز للراقي بها إلى أعلى المراتب وثقوا أنّ كلّ العاملين بهيئة السوق الماليّة ساعون لبلوغ الأهداف التي رسمتموها للسوق الماليّة ولن يدخروا أيّ جهد في سبيل ذلك .

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول أسمى عبارات الإحترام والتقدير.

رئيسة هيئة السوق المالية

زينب قـلـوز

الفهرس

13	المقدمة : المحيط الإقتصادي والمالي
13	I في البلدان المصنعة
14	II في البلدان الآسيوية الصاعدة
15	III في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان الخليج
16	VI في تونس
20	الباب الأول : الهيئة والسوق
20	I العرض
20	1 - مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار
21	2 - تطور الإصدارات
25	3 - إثراء قائمة الشركات المدرجة بالبورصة
26	II الطلب
26	1 - تكوين صناديق مشتركة للتوظيف جديدة
27	2 - مواصلة تطور مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
29	III هيئة السوق المالية وحماية الادخار
29	1 - هيئة السوق المالية والمتدخلين : علاقة تشاور
29	1-1 هيئة السوق المالية والشركات المصدرة
30	1-2 هيئة السوق المالية والمتصرفون : الحذر وجودة الخدمات
32	1-3 هيئة السوق الماليّة والمدوع لديهم : مراقبة ومتابعة
33	1-4 هيئة السوق المالية والوسطاء بالبورصة : مراقبة و تأطير
34	1-5 هيئة السوق المالية والمحتصون في رفاع الخزينة
35	1-6 شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)
36	2 - حماية الادخار بمناسبة العمليات المالية
45	3 - تدعيم الإطار التشريعي
47	4 - هيئة السوق الماليّة هيكل إعفاء
54	الباب الثاني : هيئة السوق المالية هيئة تعديلية
54	I تنقيح النصوص الترتيبية
54	1- المساهمة في اعداد قانون والمالية لسنة 2007
54	2- المساهمة في اعداد الأوامر
55	II الأدلة
55	III التفكير في رسم منحني نسب الفائدة

57	الباب الثالث : هيئة السوق المالية في خدمة السوق
57	I السوق البديلة
58	II البرنامج الوطني النموذجي لمصاحبة المؤسسات في الإلتجاء للسوق المالية
58	III إنطلاق برنامج تكوين المحللين الماليين
59	IV وضع قاعدة معطيات ومؤنترات قطاعية
59	V تفعيل فضاءات حوار هيئة السوق المالية
60	الباب الرابع : هيئة السوق المالية تعيد تنظيم هيكلها
60	I مخطط الإعلامية والاتصالات
60	II دائرة الإحصاء والدراسات
61	الباب الخامس : هيئة السوق المالية ومحيطها المحلي الدولي
61	I التعاون الدولي
62	II المشاركة في التظاهرات المالية المحلية
62	III تنظيم تظاهرات عالمية بتونس
63	الباب السادس : موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها
66	أهم الأحداث التي ميّزت سنة 2006
73	الملحقات

المقدمة : المحيط الإقتصادي والمالي

النمو الإقتصادي وأداء أسواق المال سنة 2006¹

رغم إنخفاض نسق نمو الإقتصاد الأمريكي خلال السادسة الثانية لسنة 2006 وتصلب الظروف المالية فإنّ النمو الإقتصادي العالمي تطوّر بـ 4٪ ليبلغ نسبة 5.1٪ مقابل 4.9٪ سنة 2005.

والملاحظ أنّ نسق تطوّر النموّ بقي متبايناً من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر كما أثار عدم إستقرار التوازنات الكبرى قلق الملاحظين حول وضعيّة الإقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بالأسواق المالية للبلدان المصنعة، فقد تميزت سنة 2006 بمجازرات أداء الأسواق لتطور نسب النمو الإقتصادي لمعظم هذه البلدان. فباستثناء المؤشر الياباني نيكاي الذي تأثر مردوده بالمستوى المرتفع للعملة اليابانية، فإن أغلب المؤشرات قد سجلت مردوداً إيجابياً تراوح بين 10٪ و 20٪. محققة بذلك ارتفاعاً للسنة الرابعة على التوالي.

يبد أنه من المتوقع أن تسجل نسبة نموّ الإقتصاد العالمي خلال سنة 2007 إنخفاضاً لتبلغ 4.9٪ مقابل 5.1٪ في سنة 2006 وذلك نتيجة التخوفات من بطء نسق نمو السوق العقارية بالولايات المتحدة من جهة ومن ارتفاع نسب التضخم المالي الذي مرده ارتفاع سعر البترول من جهة أخرى.

1- في البلدان المصنعة

تطور المؤشرات الإقتصادية ومؤشرات البورصة بالدول المصنّعة

أداء مؤشر البورصة	نسبة البطالة		نسبة التضخم ¹		نسبة نمو الاقتصاد ¹			
	2005	2006	2005	2006	2005	2006		
%-0,6	%16,3	%5,1	%4,8	%3,4	%3,6	%3,2	%3,4	الولايات المتحدة الأمريكية
%23,1	%18,8	%8,6	%7,9	%2,2	%2,3	%1,3	%2,4	منطقة اليورو
%23,4	%17,5	%9,5	%9,0	%1,9	%2,0	%1,2	%2,4	فرنسا
%27,1	%20,0	%9,1	%8,0	%2,0	%2,0	%0,9	%2,0	ألمانيا
%16,7	%10,7	%4,8	%5,3	%2,0	%2,3	%1,9	%2,7	المملكة المتحدة
%41,0	%6,9	%4,4	%4,1	%-0,6	%0,3	%2,6	%2,7	اليابان

المصدر: صندوق النقد الدولي (توقعات تطور الإقتصاد العالمي سبتمبر 2006) وإحصائيات الفيدرالية الدولية لبورصات الأوراق المالية

في الولايات المتحدة الأمريكية: في الولايات المتحدة الأمريكية تطوّر نموّ الإقتصاد خلال السادسة الأولى لسنة 2006 بصفة مميّزة ولكن بداية من السادسة الثانية تراجع هذا النموّ جرّاء تباطؤ نسق نموّ السوق العقارية وارتفاع سعر البترول. ممّا نتج عنه نسبة نموّ تقدّر بـ 3.4٪ مقابل 3.2٪ سنة 2005.

ولمواجهة تأثير مخاطر التضخم المالي على نسق النموّ قرّر صندوق الإحتياطي الفدرالي الترفيع في نسبة الفائدة المرجعيّة بـ 75 نقطة قاعدية منذ بداية سنة 2006 لتبلغ مستواها 5.25٪. و ذلك أخذاً بعين الإعتبار بؤادر التراجع التي لاحت على الإقتصاد الأمريكي.

وخلالها لما حصل في السنة الفارطة ورغم إرتفاع نسب الفائدة فإنّ الأسواق الماليّة الأمريكيّة سجّلت إرتفاعا مرموقا. فمؤشّر دو جونز Dow Jones إرتفع بنسبة 16.3٪ ونسداك Nasdaq بـ 9.5٪ و S&P 500 بـ 13.6٪.

أمّا منطقة اليورو فقد حقّقت خلال سنة 2006 نسبة نموّ قدرت بـ 2.4٪ مقابل 1.3٪ سنة 2005. وذلك رغم تطوّر قيمة اليورو مقارنة بالدولار واليان والتي أثّرت سلبا على القدرة التنافسية لمؤسّسات هذه المنطقة. ويتّظر أن تراجع نسبة النموّ هذه خلال سنة 2007 نتيجة الترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة في ألمانيا من جهة وتباطأ نسق النمو الأمريكي من جهة أخرى.

وقد كانت النتائج في أهم بلدان هذه المنطقة على النحو التالي :

شهدت ألمانيا عودة النمو فقد سجّل إقتصادها الذي سجل إرتفاعا بـ 2٪ خلال سنة 2006 مقابل 0.9٪ سنة 2005 .

أمّا في فرنسا ورغم تراجع نسق النمو خلال السداسية الثانية لسنة 2006 فقد تطوّر الإقتصاد بـ 2.4٪ مقابل 1.2٪ سنة 2005 وعزّزت المملكة المتحدّة تطور إقتصادها الذي سجّل نسبة نموّ خلال سنة 2006 تقدّر بـ 2.7٪ مقابل 1.9٪ سنة 2005 .

وقد عرفت جل أسواق المال الأوروبية تطورا هاما لمؤشّراتها. فارتفع أوروناكس باريس CAC 40 بـ 17.53٪ وفتاس FTSE 100 لندرة بـ 10.7٪ وأكسترداكس XETRA DAX بـ 22٪. ويمكن تفسير هذا الإرتفاع بتوفر السيولة والترفيع المعتدل في نسب الفائدة وتطور نسب نمو الإقتصاد.

وفيما يتعلق باليابان فإنّ السداسية الثانية لسنة 2006 قد تميزت بتراجع نسق نمو الإقتصاد. ويتوقع أن تشهد سنة 2007 نفس الشيء وذلك جزاء إنخفاض نسق نمو الإقتصاد الأمريكي وتكمّش العوامل الداخلية للنمو. وقد عرفت اليابان خلال سنة 2006 نسبة نمو قدرت بـ 2.7٪ مقابل 2.6٪ في سنة 2005. وهو ما يؤكّد أن الإقتصاد الياباني قد أفلت من ظاهرة التراجع المستمر في مؤشّر الأسعار التي عرفها طوال السنوات الماضية. بما سيفتح المجال أمام البنك المركزي لتطويع سياسته النقدية وذلك بالتخلي عن نسب الفائدة الصفر والتحكّم في السيولة لدى القطاع البنكي.

هذا ولئن سجل مؤشّر البورصة الياباني نيكاي ارتفاعا للسنة الرابعة على التوالي. فإنّ النسبة التي حققتها هذه السنة والمقدّرة بـ 9.6٪ كانت أقلّ بكثير من تلك التي حققتها خلال سنة 2005 والمقدّرة بـ 40٪. ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى إرتفاع قيمة الين.

ا- في البلدان الآسيوية الصاعدة :

سجلت إقتصاديات هذه المنطقة خلال سنة 2006 نسبة نموّ فاقت الـ 8٪. فلا المدّ البحري تسامي Tsunami الذي حدث في ديسمبر 2004 ولا إرتفاع أسعار المحروقات أثرا سلبا على النموّ المطرد لإقتصاد بلدان آسيا الناشئة. وقد لعبت كلّ من الصين والهند دور القاطرة لهذه البلدان. فالبلد الأوّل الذي إرتقى إلى المركز الرابع ضمن ترتيب القوى الإقتصاديّة بالعالم حقق خلال سنة 2006 نسبة نموّ تقدّر بـ 10٪ وأمّا الهند الذي يطمح للتربّع على المركز الأوّل عالميا للأنشطة الموجهة كليّا للتصدير (off shore) فقد بلغت نسبة نموّ إقتصادها خلال سنة 2006 ما قدره 8.3٪.

إلا أنّ على المدى القصير يبدو وأنّ هذه المنطقة ليست في مأمن من مخاطر الإنكماش الإقتصادي الناجم عن الإرتفاع المفرط لحجم الإستثمارات بالصين وتأثيره السلبى على باقي بلدان المنطقة من جهة وعن ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى إضافة إلى السياسة النقديّة المتشددة التي يمكن أن تتبعها بلدان هذه المنطقة للحدّ من الآثار السلبيّة للتضخم المالي.

أمّا فيما يتعلق بأسواق المال بالمنطقة، فقد شهدت سنة 2006 تواصل تسجيل أرقاما قياسية جديدة نتيجة الحركة التي عرفتها الأنشطة الماليّة بالصين وإرتفاع قيمة العملة الصينية الذين مثلا الحرك الأساسى للساحات الماليّة بالجهة. فقد ارتفع مؤشّر بورصة شانغهاي بـ 6,102٪ في سنة 2006 وارتفع مؤشّر بورصة بومباي بـ 7,46٪ في نفس السنة.

III - في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان الخليج

أهم المؤشرات الاقتصادية وتطور مؤشرات البورصات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان الخليج.

	تطور مؤشر البورصة		نسبة التضخم		نسبة نمو الاقتصاد	
	2005	2006	2005	2006	2005	2006
الأردن	%92,9	%-33,0	%3,5	%6,3	%7,2	%6,0
مصر	%83,3	%11,3	%11,4	%4,1	%4,9	%5,6
الغرب	%22,5	%71,1	%1,0	%2,5	%1,7	%7,3
العربية السعودية	%103,7	%-53,0	%0,7	%1,0	%6,6	%5,8
الكويت	%78,6	%-12,0	%3,9	%3,5	%8,5	%6,2
قطر	%70,2	%-36,0	%8,8	%9,0	%6,5	%6,7
الإمارات العربية المتحدة	%132,3	%-44,0	%6,0	%5,5	%8,5	%11,5

المصدر: صندوق النقد الدولي توقعات تطور الاقتصاد العالمي (سبتمبر 2006) و احصائيات الفيدرالية الدولية لبورصات الأوراق المالية

وتبعاً لتواصل ارتفاع سعر البترول و زيادة الإنتاج فقد شهدت جلّ بلدان الخليج نسب نمو اقتصادي تجاوزت الـ 5٪.

إلا أنه خلافاً لهذا التطور في نسبة نمو اقتصاد هذه بلدان فإنّ جلّ أسواقها المالية شهدت سنة 2006 تراجعاً حاداً وذلك نتيجة انفجار فقاعة المضاربة التي أوجتها إمكانية التداين المفرط لدى البنوك. وقد كانت السوق المالية السعودية أولى الأسواق التي انهارت وبعثتها بقية أسواق المنطقة. إلا أنّ إقتصاديات هذه البلدان وتوازناتها الكبرى لم تتأثر كثيراً بهذا الوضع.

أمّا بخصوص بلدان المنطقة غير المتحة للنفط فإنّ نسبة النمو الاقتصادي التي حققت كانت في جملتها مرتفعة. فإقتصاد الأردن سجل تراجعاً طفيفاً في نسبة النمو حيث بلغت هذه النسبة 6٪ سنة 2006 مقابل 7,2٪ سنة 2005. يعود ذلك أساساً إلى ارتفاع سعر البترول وإلى انهيار أسواق أسهم بلدان الخليج. أما نسبة التضخم فقد تضاعفت مسجلة مستوى 6,3٪ الأمر الذي قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي لهذا البلد خلال سنة 2007. علماً وإنّ بورصة عمان لم تسلم هي الأخرى من انهيار الأسعار الذي شهدته بورصات المنطقة إذ سجّل مؤشرها تراجعاً بـ 33٪ مقارنة مع سنة 2005.

أمّا في مصر، فإنّ الإصلاحات الاقتصادية التي أجزت منذ سنة 2004 لتحرير إقتصاد البلاد والتي صاحبها تطوّر إنتاج وصادرات الغاز السائل، بدأت تؤتي أكلها ممّا مكّن من تدعيم نسبة النمو التي بلغت سنة 2006 5,6٪ مقابل 4,9٪ سنة 2005. فضلاً عن التحكم في نسبة التضخم المالي التي كانت سنة 2006 في حدود 4,1٪ مقابل 11,4٪ سنة 2005 و 10,3٪ سنة 2004.

هذا والملاحظ أنّ بورصة مصر لم تتأثر كثيراً بإنهيار الأسواق الخليجية إذ ارتفع مؤشرها بنسبة 11,32٪ خلال سنة 2006 مقابل 83,34٪ في 2005.

وفي المغرب فقد تميزت سنة 2006 بالتطور الهام لنسبة النمو الاقتصادي نتيجة الانتعاش التي عرفها القطاع الفلاحي وتواصل نمو قطاعي البناء والسياحة. فقد بلغت نسبة النمو 7,3٪ مقابل 1,7٪ في سنة 2005. وبفضل هذه الانتعاش وعودة صناديق الإستثمار الخليجية للسوق المغربية وتوظيف الفائض النقدي في السوق، عرف مؤشر البورصة خلال سنة 2006 ارتفاعاً بنسبة 71,17٪.

٧١ - في تونس

برهن الإقتصاد التونسي خلال سنة 2006 عن صلابه ومحافظة على التوازنات الكبرى في مستوى محترم فقد سجلت نسبة النمو إرتفاعا بـ 5,3 ٪ مقابل 4 ٪ سنة 2005 .

الوضع الإقتصادي إن نسبة النمو الإقتصادي المسجلة خلال سنة 2006 تعود أساسا إلى الإبتعاشه التي شهدتها جلّ القطاعات وخاصة قطاع الصناعة الذي بلغت نسبة نموه 2,7 ٪² وقطاع السياحة الذي تطورت مداخيله بالعمله الصعبه بنسبه تقدّر بـ 5,1 ٪ لتبلغ 2720³ مليون دينار.

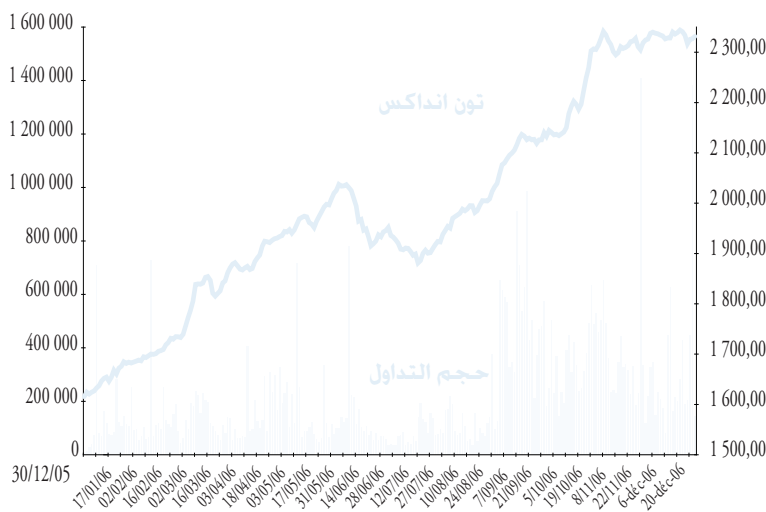
السياسة النقدية : مجابهة التضخم المالي الذي عرفته البلاد خلال سنة 2006 والذي بلغت نسبته 4,5 ٪. إتخذ البنك المركزي بداية من شهر سبتمبر عدّة قرارات منها الترفيع في نسبة الفائدة المرجعية بـ 25 نقطة قاعدية لتبلغ 5,25 ٪. من جهة، والترفيع في نسبة الإحتياطات الإجبارية للبنوك على الإيداعات و المبالغ الخاصة بالحرفاء والتي لا تتعدى مدتها ثلاثة أشهر بـ 1,5 نقطة قاعدية لتصبح نسبتها 3,5 ٪ .

وفيما يتعلق بالنتائج الإقتصادية، فيجدر التذكير بأنّ الإستهلاك الداخلي قد تطوّر خلال سنة 2006 بنسبة 10,4 ٪ ليبلغ 41636 مليون دينار. ويعزى هذا التطور إلى زيادة الإستهلاك العام الذي بلغ 6,8 ٪ وإلى الإستهلاك الخاص الذي إرتفع بـ 9,5 ٪. أمّا تكوين رأس المال الثابت فإنه قد تطوّر بدوره بـ 8,8 ٪ ليبلغ 9065 مليون دينار.

وفيما يخص التوازنات الكبرى. فقد أمكن حصر عجز ميزانية الدولة في حدود 3,1 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية. أما نسبة التداين فقد سجلت تراجعاً ملحوظاً مقارنة بسنة 2005 حيث لم تبلغ إلا 49,1 ٪ من الدخل القومي المتاح.

أمّا مؤشر تون أنداكس فقد سجّل وللسنة الثانية على التوالي رقما قياسياً جديداً إذ أفضل السنة بـ 2331 نقطة مسجلاً بذلك نسبة إرتفاع تقدّر بـ 44,3 ٪ مقارنة مع سنة 2005 ويعود ذلك أساساً إلى تحسّن سعر أسهم القطاع البنكي وبعض شركات القطاع الصناعي.

تطوّر مؤشر تونداكس وحجم المبادلات من 01 جانفي إلى 30 ديسمبر 2005



والتأمل في الرسم البياني السابق يلاحظ أنّ مؤشر تون أندكس عرف خلال سنة أربعة مراحل.

فخلال الفترة الأولى التي امتدّت على الخمسة أشهر الأولى من السنة تطوّر المؤشر بنسبة 26,11٪. وقد لعبت الشركات ذات الرسملة العالية كالبنك التونسي وبنك تونس العربي الدولي وشركة الجعة والتبريد بتونس الدور الرئيسي في هذا الإرتفاع وذلك نتيجة تزايد الطلب عليها إثر الإعلان عن الترفيع في رأس مالها خاصّة من قبل المستثمرين الأجانب وبالخصوص إقتناء أسهم بنك تونس العربي الدولي.

أمّا المرحلة الثانية والتي امتدّت من 6 جوان إلى 18 جويلية 2006 فقد تميّزت بتراجع المؤشر نتيجة إنسحاب بعض المستثمرين الأجانب من السوق وجمود حركة بقتة المستثمرين.

إلا أنّ ذلك لم يدم طويلا إذ أنّ المرحلة الثالثة التي امتدّت إلى بداية شهر نوفمبر شهدت عودة إرتفاع المؤشر الذي تجاوز ثانية 2000 نقطة وذلك نتيجة تحسّن وضعيّة جلّ الشركات المدرجة بالبورصة مثلما تبرزه مؤشرات أنشطتها وقوائمها الماليّة النصف سنويّة وكذلك نتيجة عودة إقبال المستثمرين الأجانب على أسهم بعض الشركات ولا تنسى أيضا الدور الإيجابي الذي لعبه الإعلان عن تخفيض القيمة الإسميّة لأسهم بعض الشركات المدرجة بالبورصة.

هذا وقد تميّزت المرحلة الرابعة والأخيرة بعدم إستقرار المؤشر وبالفعل فبعد الإرتفاع الذي شهده خلال شهر أكتوبر 2006 والذي بلغت نسبته 7,6٪ استقر في حدود نسبة 1,26٪ وقد كان لإنعدام المعلومة والحدث المؤثرين على سعر الأسهم الدور الأساسي في ذلك.

إنّ الرقم القياسي الذي حققه مؤشر تونداكس خلال سنة 2006 هو نتيجة طبيعيّة لعدّة عوامل جدّت خلال السنة فبالإضافة إلى ما سبق ذكره بخصوص الدور الذي لعبه كلّ من إقبال المستثمرين الأجانب على أسهم عدّة شركات مدرجة والتأثير الإيجابي للتخفيض الذي قامت به بعض الشركات على القيمة الإسميّة لأسهمها. فإنّ تحسّن الوضع الإقتصادي وسلامة التوازنات الماليّة الداخليّة والخارجيّة للبلاد وتوقعات مستقبلية مشجعة وسياسة توزيع أرباح مغربية (حيث بلغ معدّل قاسم توزيع الأرباح سنة 2006 ما قدره 4,19 ٪ مقابل 3,77 ٪ سنة 2005) كل تلك العوامل كانت وراء تحقّق تلك النتيجة الباهرة.

والمثلج للصدر أنّ هذه النتائج هي وليدة تطوّر عادي ومتوازن كان حافظا لعودة ثقة المستثمرين في السوق بعيدا عن كلّ مضاربة قد تؤدي إلى إنزلاق. فضارب الرسملة لم يتجاوز الـ 18٪، ممّا جعل قيمة الأموال المستثمرة أكثر جاذبيّة. والرسملة تطوّرت بنسبة 43 ٪ مقارنة مع 2005.

أمّا المؤشر العام لبورصة الأوراق الماليّة بتونس فقد سجّل هو الآخر إرتفاعا بنسبة 40٪ محقّقا رقما قياسيا جديدا إذ بلغ 1599 نقطة في موفى ديسمبر 2006 مقابل 1142 في 31 ديسمبر 2005.

أهمّ مؤشرات البورصة

نسبة التغيير 2009/2005	2006	2005	
+13,85%	707	621	الأموال المتبادلة (بالمليون دينار)
+35,16% ⁽¹⁾	55 839 ⁽¹⁾	41 314	حجم التداول (بالملايين)
+30,66%	212 306	162 490	العقود المبرمة

(¹) دون التعديل لعمليات التخفيض في القيمة الأسمية (معطيات خامّة)

لقد سجّلت الأموال المتداولة وكذلك حجم التداول (دون الأخذ بعين الإعتبار التعديل لعمليات التخفيض في القيم الإسمية لبعض الأسهم) وعدد العقود المبرمة على التوالي إرتفاعا بنسبة 13,85٪ و 35,16٪ و 30,66٪.

وتجدر الملاحظة أنّ الأسهم الأكثر نشاطا من حيث الأموال المتداولة هي أسهم بنك تونس العربي الدولي (BIAT) والخطوط التونسية وشركة النقل بواسطة الأنابيب والشركة التونسية للجنة والتبريد والبنك التونسي. أمّا من حيث حجم التداول فتصدر الطليعة أسهم الخطوط التونسية تليها أسهم شركة SITS والشركة التونسية للبنك وشركة قرطاج للطيران وبنك تونس العربي الدولي.

أمّا من حيث عدد العقود المبرمة فالأسهم الأكثر تداولاً كانت على التوالي أسهم شركة SITS والخطوط التونسية والسكنى وشركة النقل بواسطة الأنابيب والشركة التونسية للبنك. أمّا الرسملة فقد بلغت قيمتها في 31 ديسمبر 2006 ما يساوي 5491 مليون ديناراً مسجّلة بذلك نسبة إرتفاع تقدّر بـ 43٪ مقارنة مع سنة 2005. ويعزى هذا التطوّر أساساً إلى تحسّن مردود مؤشر تونداكس. ذلك أنّه لم يكن للإدراجات الجديدة والترفيغ في رؤوس الأموال الأثر الكبير إذ أنّ مساهمتها في تطوّر النسبة لم يتعدى الـ 3,5٪ بقيمة 173 مليون ديناراً.

إنّ التوزيع القطاعي للرسملة يبرز، على غرار السنوات الماضية هيمنة أسهم القطاع البنكي التي مثلت حصّتها 54٪ من جملة الرسملة والمأمّل أن تلعب السوق البديلة المزمع إحداثها دوراً إيجابياً على مستوى التوزيع القطاعي إذ ينتظر أن تمكّن بقيّة القطاعات من نسب رسملة أكثر أهميّة.

التوزيع القطاعي لرسملة البورصة

رسملة البورصة		رسملة البورصة		رسملة البورصة		القطاعات
%	في 2006/12/31	%	في 2005/12/31	%	في 2004/12/31	
60	3 318	60	2 311	58	1 804	البنوك والمالي
54	2 982	55	2 119	52	1 606	البنوك
2	127	2	82	3	92	شركات الإيجار المالي
4	210	3	110	3	106	شركات الاستثمار
2	103	2	78	2	60	قطاع التأمين
16	886	14	536	13	404	قطاع الخدمات
22	1 184	24	915	27	817	قطاع الصناعة
5	252	5	186	6	176	الصناعات الكيماوية
12	647	11	428	14	436	الصناعات الغذائية
5	285	8	301	7	205	شركات صناعية أخرى
100	5 491	100	3 840	100	3 085	مجموع السوق

إنّ ما يمكن إستنتاجه من خلال التوزيع القطاعي لرسملة البورصة هو ما يلي :

- تأكيد هيمنة القطاع المالي بحصة تقدّر بـ 60٪ :
- تواصل تراجع القطاع الصناعي والذي مرّ من 27٪ سنة 2004 إلى 24٪ سنة 2005 و 22٪ سنة 2006 وذلك رغم إرتفاع رسملة هذا القطاع والتي مرّت من 915 مليون ديناراً سنة 2005 إلى 1184 مليون ديناراً سنة 2006 :
- وارتفاع حصة قطاع الخدمات التي مرّت من 14٪ سنة 2005 إلى 16٪ سنة 2006 ويعود ذلك أساساً إلى إدراج شركتي SITS والسكنى.

خلال سنة 2006 بلغت القيمة الصافية للإستثمارات الأجنبية في المحافظ على مستوى تسعيرة البورصة 44 مليون ديناراً (143 مليون ديناراً إقتناءات و99 مليون ديناراً مبيعات). والملاحظ أنّ حصّة المساهمة الأجنبية في رسملة البورصة شهدت إنخفاضاً طفيفاً إذ أنّها كانت في حدود 27,62٪ مقابل 28,20٪ سنة 2005. وبلغ صافي الإستثمارات الأجنبية على عمليات التسجيل 3046 مليون ديناراً (3129 مليون ديناراً لعمليات الشراء منها 5,8 مليون ديناراً أجزت إثر موافقة اللجنة العليا للإستثمار و83 مليون ديناراً لعمليات البيع).

وقد ساهمت عمليّة خوصصة الشركة الوطنية للمواصلات بنسبة 95,5% من جملة عمليات التسجيل. أمّا العمليات المنجزة على سندات الدين فقد كانت في نفس المستوى الذي سجلته سنة 2004، أي 40 مليون ديناراً مقابل 80 مليون ديناراً سنة 2005، وهو ما يمثل 6,98% من قائم القروض الرقاعية مقابل 12,25% سنة 2005 ويمثل هذا المبلغ أيضاً 5,36% من جملة الأموال المتبادلة على مستوى البورصة.

الباب الأول : الهيئة والسوق

- مثلت سنة 2006 منعرجا استراتيجيا بالنسبة للسوق المالية فهي مدعومة للعب دورا أكثر فاعلية في تمويل الاقتصاد الوطني.
- إن جل الأرقام القياسية لأغلب المؤشرات وقع حطيمها والرسملة بالبورصة تضاعفت. كما سجّلت مساهمة السوق الأولية في تمويل الإقتصاد تطورا ملحوظا.
- فالإصلاحات المنجزة كان لها الوقع الإيجابي على المستثمرين والمؤسسات إذ عادت الثقة في السوق وتنامى الوعي بأهميتها وبإمكانياتها.
- كما تشهد سنة 2007 مواصلة تنفيذ البرنامج الرئاسي لتونس الغد 2004 - 2009 ذلك تدعيما لما أنجز خلال سنة 2006 لكن رغم كل هذه الإنجازات فإن أداء السوق لم يرتق بعد إلى المستوى المأمول بخصوص تمويل الإقتصاد وفق الأهداف المرسومة من طرف أعلى هرم السلطة.

أ - العرض

سجّلت مساهمة السوق الأولية في تمويل الاقتصاد خلال سنة 2006، تطورا ملحوظا مقارنة بما سجّلته سنة 2005. وقد تميّزت سنة 2006، بقيام مؤسّسة بنكيّة بأول عمليّة إصدار لرقاع قابلة للتحويل إلى أسهم وإجاز بنك آخر أول عملية تسنيد لديونه.

علما وأنه كان للقطاع البنكي نصيب الأسد من حجم الإصدارات في السوق الأولية إذ بلغت نسبة إصداراته 78٪ من جملة الإصدارات فلقد لجأت البنوك إلى السوق المالية لتدعيم أموالها القارة عن طريق الترفيع في رأس المال وإصدار قروض رقاعية أخرى قابلة للتحويل إلى أسهم.

1 - مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار

بلغت نسبة مساهمة سوق الإصدارات في تمويل الاستثمارات الخاصّة⁴ سنة 2006 ما قدره 7,12 ٪ مقابل 4,15 ٪ سنة 2005. ولئن كانت هذه النتيجة مشجعة فإنها لا تزال دون المأمول وتبقى بعيدة عن الأهداف التي رسمتها الحكومة. ومن المنتظر أن تساهم الإجراءات التي أدخلت حيز التنفيذ سنة 2006 في تحسين تلك النتيجة. هذا وسجّلت الأموال الموظّفة في شركات ذات المساهمة العامّة عبر السوق الأولية سنة 2006 تطورا ملحوظا حيث بلغت 365 مليون دينار مقابل 194,6 مليون دينار سنة 2005 مسجّلة بذلك نسبة إرتفاع تقدّر ب 87,6 ٪. ودرّت سندات الدين والسندات الأخرى الشبيهة 201 مليون دينار سنة 2006 مقابل 130,8 مليون دينار سنة 2005، منها 43 مليون دينار متأتية من إصدار رقع قابلة للتحويل إلى أسهم و50 مليون دينار متأتية من عملية تسنيد ديون. أمّا عمليّات الترفيع في رأس المال نقدا فقد تضاعفت بالمقارنة مع سنة 2005، إذ بلغت 164 مليون دينار مقابل 63,8 مليون دينار سنة 2005، مسجلة بذلك أقصى ارتفاع لها خلال الخمس سنوات الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أنه في شهر ديسمبر 2006 قامت شركة مساهمة عامة بعملية ترفيع في رأس مالها ببلغ 4 مليون دينار خصّصت لمساهميها فقط والبالغ عددهم أقلّ من مائة.

⁴ - خلال سنة 2006 مثلت حصة القطاع الخاص من تكوين رأس المال الخام 56,9 ٪ من الحجم الجمالي أي بما قدره 147 5 مليون دينار.

2 - تطور الإصدارات⁵

بلغ حجم الإصدارات عن طريق المساهمة العامة سنة 2006 ما قدره 463 مليون دينار مقابل 188 مليون دينار سنة 2005 وقد سجّلت إصدارات سندات الدين تطورا ملحوظا إذ بلغت 228 مليون دينار مقابل 100 مليون دينار سنة 2005. إلا أنّ مساهمتها في حجم الإصدارات قد تقلّصت من 53٪ إلى 49٪. هذا وقد تمّ خلال سنة 2006 اكتتاب مبلغ 151 مليون دينار من مجموع مبلغ 228 مليون دينار البقيّة تمّ اكتتابها في سنة 2007. أمّا حجم إصدارات سندات رأس المال فقد بلغ 235 مليون دينار مقابل 88 مليون دينار سنة 2005. مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 167٪. ومثلت حصة الإصدارات نقدا نسبة 84٪ بمبلغ قدره 198 مليون دينار مقابل 76٪ سنة 2005 بمبلغ قدره 67 مليون دينار. علما وأنّ 130 مليون دينار خصّصت للهيكلية المالية ولإعادة رأسملة بنك مدرج بالبورصة و125⁶ مليون دينار تعلّقت بدعم الأموال الذاتية لبنك آخر.

السوق الأولية		بالمليون دينار				
		2006	2005	2004	2003	2002
أوراق رأس المال		253	88	93	57	46
منها :		%51	%47	%46	%31	%16
الإصدار نقدا		198	67	70	19	8
إدماج الاحتياطي و تحويل ديون		37	21	23	38	38
سندات دين		228	100	111	125	233
		%49	%53	%54	%69	%84
المجموع		463	188	204	182	279
		%100	%100	%100	%100	%100

2 - 1 إصدارات سندات رأس المال

سجّلت إصدارات سندات رأس المال تطورا ملحوظا خلال سنة 2006 بلغت نسبته 167٪ مدعّمة بذلك نسق الارتفاع الذي شهدته على مدار الأربع سنوات الماضية. وعلى صعيد التوزيع القطاعي للمصدرين، فالملاحظ هيمنة القطاع المالي الذي استحوذ على 95٪ من مجموع إصدارات سندات رأس المال مقابل 65٪ سنة 2005. وقد بلغت حصة البنوك، ما يقارب 200 مليون دينار من المبلغ الإجمالي أي ما يمثل 85٪ من حجم الإصدارات. أمّا حصة القطاع الصناعي فقد تقلّصت بصفة ملحوظة مقارنة بالسنة الماضية إذ تراجعت نسبتها من 29٪ إلى 2٪. وعلى مستوى توزيع إصدارات سندات رأس المال بين البورصة والسوق الموازية، فالملاحظ أنّ الشركات المدرجة كان لها نصيب الأسد من حجم الإصدارات إذ بلغت نسبتها 97٪ مقابل 90٪ السنة الماضية، أمّا حصة شركات السوق الموازية فقد تراجعت. فبعد أن كانت في حدود 10٪ سنة 2005 أصبحت 3٪ سنة 2006.

2 - 2 إصدارات سندات الدين الخاصة

خلافا لما كان عليه الوضع طوال السنوات الأربع الماضية الذي اتّسم بالتراجع الذي شهدته إصدارات القروض الرقاعية الخاصة فإنّ هذا النوع من الإصدارات شهد خلال سنة 2006 تطورا ملحوظا بلغت نسبته 138٪ مستعيدا بذلك المستوى الذي كانت عليه خلال سنة 2002.

⁵ - مع عدم اعتبار إصدارات الدولة.

⁶ - عملية ترفيع رأس المال محررة بالربع عند الاكتتاب والباقي يقع خبره سنة 2007.

أمّا بخصوص التوزيع القطاعي للمصدرين فقد تميزت سنة 2006 بهيمنة القطاع المالي على إصدارات القروض الرقاعية. حيث قامت الشركات المالية بسبع عمليات من أصل ثمانية عمليات منجزة خلال هذه السنة وذلك بما قيمته 220 مليون دينار أي ما يمثل 96٪ من المبلغ الجملي. مقابل 80٪ السنة الفارطة.

هذا وشهدت هذه السنة عودة القطاع البنكي إلى سوق الإصدارات الرقاعية. وقد بلغت حصته ما يقارب 70٪ من مجموع الإصدارات نصفها تعلق بإصدارات رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم. أمّا القطاع الصناعي. فقد سجل غيابه للسنة الثالثة على التوالي. كما يبرز تفضيل منضوري هذا القطاع القروض البنكية على التمويل عبر السوق المالية.

وعلى صعيد توزيع الإصدارات بين البورصة والسوق الموازية. نلاحظ أن نصيب الشركات المدرجة قد تدعم مقارنة بالسنة الماضية. إذ مرّ من 60٪ سنة 2005 إلى 72٪ سنة 2006.

وتجدر الإشارة. إلى أن مبدأ تمكين المكتتبين من الاختيار بين نسبي فائدة قارة أو مرتبطة بنسبة السوق النقدية. وهو المبدأ الذي بادرت بتركيزه الشركات المدرجة. قد وقع إنتهاجه من طرف شركات السوق الموازية.

علما وأن الإحصائيات تبين أن جلّ المستثمرين يفضلون العروض بنسبة فائدة قارة. فالإصدارات الحاملة للنسبة القارة كان لها النصيب الأوفر من مجموع الإكتتاب بمبلغ قدره 54.7 مليون دينار أي بنسبة 91٪ مقابل 5.3 مليون دينار مكتتبه بنسبة فائدة غير قارة.

وقد لوحظ أن أغلب الإصدارات الرقاعية وقع عرضها بنسبة فائدة قارة قدرها 6,5٪. في حين عرضت مؤسسة بنكية غير مدرجة بالبورصة نسبة فائدة قارة بتخفيض طفيف (6,25٪). أمّا إصدار الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم فقد وقع بنسبة فائدة قدرها 7,4,82٪.

وعلى مستوى خصائص متوسط المدة ومدى تأثير القروض الرقاعية نلاحظ أن معدّل متوسط المدة لقروض البنوك قد بلغ 3,37 سنة مقابل 3,3 سنة للقروض المصدرة من طرف شركات الإيجار المالي و 2,77 للقروض المصدرة من طرف شركة استخلاص الديون.

الملاحظ أن القرض المصدرة من طرف بنك الأمان تميز بأطول معدّل متوسط المدة أي 4,56٪ سنة ويرجع ذلك لطول أمدته (10 سنوات). يليه القرض الرقاعي القابل للتحويل إلى أسهم المصدرة من طرف التجاري بنك الذي يقدر متوسط مدته بـ 4,56٪ سنة و يعزى ذلك إلى طريقة إهلاكه (في الأجل) من جهة وإلى إنخفاض نسبة فائدته الإسمية من جهة أخرى. أمّا بخصوص نسبة تأثير القروض المصدرة. فتجدر الملاحظة بأن قرضي بنك الأمان والتجاري بنك تميز بأرفع نسبة تأثير أي 4,39 - و 4,35 على التوالي. أما القروض المصدرة التي يبلغ أمدتها 5 سنوات و يقع إهلاكها بصفة قارة فتبلغ نسبة تأثيرها 2,6 - . بينما تبلغ نسبة تأثير القروض المصدرة على مدى 7 سنوات 4,1 - .

أمّا فيما يتعلّق بالترقيم المالي. فنلاحظ أن نصف الإصدارات. أي أربعة. المنجزة خلال سنة 2006 قد تمّت بالإعتماد على التقييم المالي. بينما اعتمد إصدار ان إثنان على ضمان بنكي في حين أعفيا الإصدارين اللذين قاما بهما بنكين مدرجين بالبورصة من التقييم علما وأن إصدارين من إصدارات شركات السوق الموازية قد اعتمدا على التقييم المالي.

ترقيم القروض الرقاعية

عدد القروض الرقاعية	الترقيم الممنوح
2*	ب ب
2	ب ب ب

* منها ترقيم ممنوح من طرف وكالة التقييم "Standard & poors" على سلمها الدولي

والملاحظ أنه على غرار السنوات الفارطة، فقد تميّزت هيكله المكتتبين في القروض الرقاعية المؤشّر عليها سنة 2006، بغياب صناديق الضمان الإجتماعي التي لم تكتتب في أي قرض رقاعي.

هذا ولم يبلغ نصيب شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي من مجموع الإصدارات إلا نسبة 50,5٪ مقابل 71,5٪ سنة 2005 و يعزى ذلك إلى القرض الرقاعي القابل للتحويل إلى أسهم "التجاري بنك 2006" الذي خصّص لمساهمي البنك المصدر.

ونتيجة لذلك الإصدار، شهدت حصة الأشخاص المعنويين الآخرين تطوّرا ملحوظا إذ بلغت نسبة 37٪ سنة 2006 مقابل 15٪ سنة 2005. إلا أنّ إكتتابات البنوك سجّلت تراجعاً إذ لم يبلغ سوى 3,5٪ من مجموع الإكتتابات مقابل 14,7٪ سنة 2005.

توزيع المكتتبين في الإصدارات الرقاعية المؤشّر عليها سنة 2006

2006	2005	2004	2003	
9,5%	10,5%	15%	12%	مؤسسات التأمين
0%	0%	0%	0%	صناديق التقاعد
50,5%	71,5%	68%	49%	شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي
37%	15%	13%	35%	أشخاص معنويون آخرون
3%	3%	4%	4%	أشخاص طبيعيون

2 - 3 إصدارات سندات الدين العمومي:

لقد تميزت سنة 2006 بالخصوص بإصدار صنف جديد من رقاع الخزينة وذلك لأول مرة في تونس وهذا الصنف يتمثل في رقاع الخزينة ذات قسامة صفر التي وقع إحداثها بمقتضى الأمر عدد 1208 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أبريل 2006 والمتعلق بضبط شروط وطرق إصدار وتسديد رقاع الخزينة. فقد مثلت مناقصة رقاع الخزينة القابلة للتنظير لشهر أكتوبر مناسبة لفتح خط رقاع خزينة ذات قسامة صفر أجله 10 سنوات. وقد دفع النجاح الذي لاقاه هذا الصنف الجديد بالخزينة العامة إلى إعادة فتح خط الإصدار نفسه خلال شهري نوفمبر وديسمبر. وفي الجملة فإن الخزينة العامة تمكنت من تحصيل 107,4 مليون دينار خلال المناقصات الثلاث التي وقع خلالها فتح خط الإصدار المذكور. وتجدر الإشارة إلى أنه فيما سيتلو من تحليل، سيصنّف هذا الصنف الجديد من رقاع الخزينة كرقاع خزينة قابلة للتنظير ذلك أن المتدخلين في السوق غالبا ما يطلقون عليها كتسمية فنية متعارف عليها عبارة "رقاع الخزينة القابلة للتنظير ذات قسامة صفر".

وقد بلغ الحجم الجملي لإصدارات رقاع الخزينة خلال سنة 2006 ما قدره 1494,7 مليون دينار مقابل 1631,3 سنة 2005 مسجّلا بذلك تراجعا بنسبة 8,3٪. ويفسر هذا التراجع أساسا بالانتعاش التي سجلتها الخزينة العامة نتيجة المداخل الداخلية الهامة المتأتية من عملية فتح رأس مال شركة "اتصالات تونس" للخوادم.

وبلاحظ من خلال النظر في توزيع هذه الإصدارات بين رقاع الخزينة القابلة للتنظير و رقاع الخزينة قصيرة المدى، الحصة المهيمنة لرقاع الخزينة القابلة للتنظير التي مثلت 67,5٪ من جملة الإصدارات. إلا أن معدل مدة الدين العمومي الداخلي الذي تمثله رقاع الخزينة تراجع في 31 ديسمبر 2006 إلى حدود أربع سنوات و أربعة أشهر مقابل خمس سنوات وشهرين في 31 ديسمبر 2005 وأربع سنوات وإحدى عشر شهرا في 31 ديسمبر 2004. ويعزى ذلك إلى التراجع النسبي على مستوى إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير مقابل استقرار إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى من جهة وإلى أن توزيع إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير على مختلف الآجال تميز بتوازن أكثر مقارنة مع السنوات المنقضية التي كانت أكبر حصة منها تعود دائما إلى الرقاع ذات الأجل الأطول من جهة أخرى.

1-3-2 رفاع الخزينة القابلة للتنظير:

لقد عرفت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2006 إنخفاضا بنسبة 11,2٪ إذ مرت من 1136,9 مليون دينار سنة 2005 إلى 1009,29 مليون دينار. إلا أن قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير قد ارتفع من 4776,1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005 إلى 5577,2 مليون دينار في 31 ديسمبر 2006 أي بنسبة تطور قدرها 16,8٪.

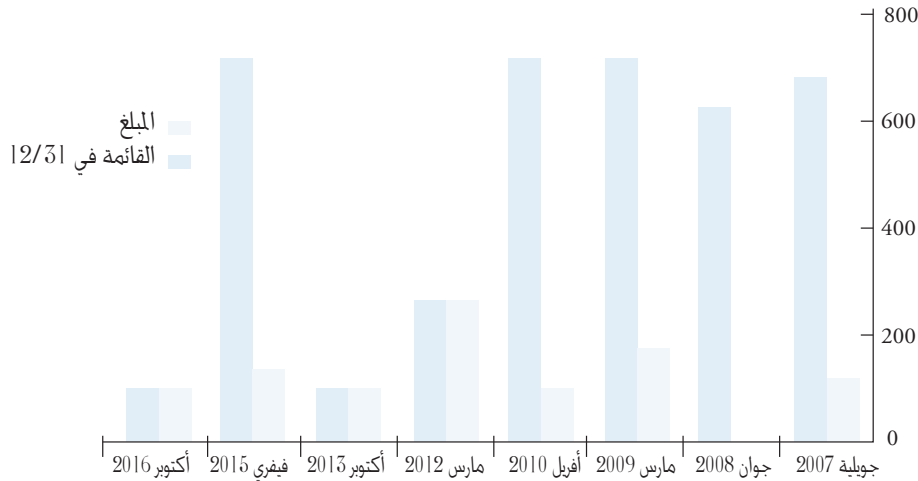
تطور إصدارات وقائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير خلال السنوات الخمس الأخيرة

السنة	2006		2005		2004		2003		2002	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الإصدارات	1009,3	-11,2%	1136,9	-40,6%	1916,4	84,6%	1038,4	37,7%	754,2	19,8%
القائم في 31/12	5577,2	16,8%	4776,1	7,3%	4448,3	31,6%	3378,9	32,3%	2554,9	13,6%

لقد عرفت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2006 إنخفاضا بنسبة 11,2٪ إذ مرت من 1136,9 مليون دينار سنة 2005 إلى 1009,29 مليون دينار. إلا أن قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير قد ارتفع من 4776,1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005 إلى 5577,2 مليون دينار في 31 ديسمبر 2006 أي بنسبة تطور قدرها 16,8٪.

وقد حَققت هذه الإصدارات خلال إحدى عشر مناقصة تعلقت بثمانية خطوط إصدار مختلفة من بينها ثلاث خطوط وقع إحداثها سنة 2006 : خط واحد وقع فتحه في شهر مارس وهو خط 6٪ مارس 2012 وخطان اثنان خلال شهر أكتوبر وهما خط 6.1 أكتوبر 2013 وخط رفاع الخزينة ذات قسامة صفر أكتوبر 2016 .

توزيع إصدارات وقائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير لسنة 2006 حسب كل خط إصدار

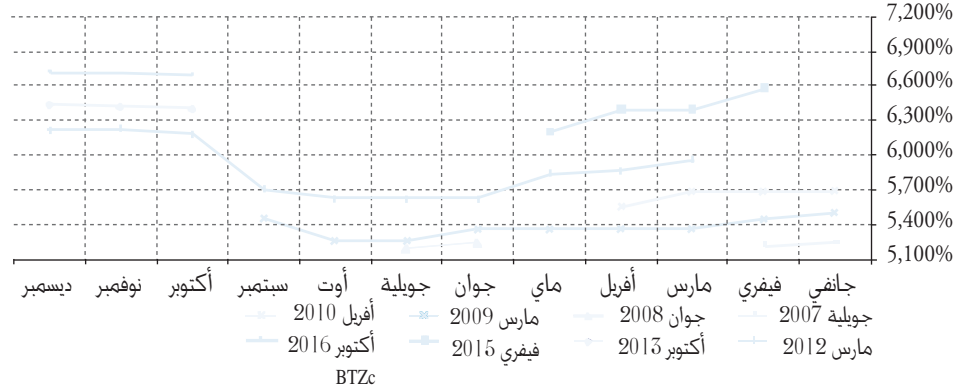


كما تميز توزيع إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير حسب آجالها بأكثر توازن من السنوات المنقضية التي لوحظ خلالها تفضيل واضح للرفاع ذات الأجل الطويل. ويمكن تفسير ذلك بالأثر الإيجابي لمنحنى نسب الفائدة الذي تقوم هيئة السوق المالية بنشره بصفة مسترسلة. إذ يمثل هذا المنحنى، رغم تحديده على أساس معدل نسب الفائدة لمناقصات رفاع الخزينة، مؤشرا حول حالة السوق كما أنه يصلح كمرجعية بالنسبة للمتدخلين في السوق تمكنهم من التحضير الجيد للعروض الخاصة بالمناقصات.

أمّا فيما يخص نسبة الفائدة المرجحة لإصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير، فقد تميزت سنة 2006 بارتفاع هام لمعدل نسب الفائدة خلال الثلاثة الأخيرة وذلك بعد فترة من الاستقرار منذ بداية السنة. ويعود هذا الارتفاع إلى القرار الصادر عن البنك المركزي

التونسي في أواخر شهر سبتمبر والذي وقع بمقتضاه الترفع في نسبة الفائدة المدبرية من 5٪ إلى 5,25٪. فقد مّر معدل نسبة الفائدة لإصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير لخط الإصدار مارس 2012 من 5,701٪ في سبتمبر إلى 6,219٪ في موفى السنة أي بزيادة أكثر من 50 نقطة قاعدية.

تطور معدّل نسبة الفائدة المرجّحة لإصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2005 حسب خط الإصدار



2-3-2 رفاع الخزينة قصيرة المدى:

سجلت إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2006 انخفاضا طفيفا جدا نسبته 1,8٪ إذ بلغت 485,5 مليون دينار مقابل 494,4 مليون دينار سنة 2005. وقد استقر قائم هذه السندات في 31 ديسمبر 2006 في مستوى 468,8 مليون دينار أي ما يمثل تقريبا نفس المستوى المسجل في موفى سنة 2005 والبالغ 472,9 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى لم تشمل سوى الرفاع ذات أجل 52 أسبوع.

وعلى صعيد آخر، شهد تطوّر معدّل نسب الفائدة المرجحة لرفع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2006 عموما مرحلتين وهما:

- مرحلة استقرار على امتداد الأشهر التسعة الأولى من السنة إذ تراوح معدل نسبة الفائدة المرجحة لرفع الخزينة قصيرة المدى بصفة عامة بين 5,100٪ و 5,147٪.
- ومرحلة ارتفاع تام خلال الثلاثة الأخيرة للسنة وهو ما جعل معدل نسبة الفائدة المرجحة لرفع الخزينة قصيرة المدى يصل إلى 5,408٪ في موفى السنة وذلك جرّاء ارتفاع نسبة الفائدة المدبرية للبنك المركزي التونسي في أواخر شهر سبتمبر.

3 - إثراء قائمة الشركات المدرجة بالبورصة

مواصلة للإصلاحات التي أدخلت سنة 2005 لتبسيط تيسير شروط الإدراج بالبورصة تمّ التركيز خلال سنة 2006 على إحداث السوق البديلة التي من المأمّل أن تنطلق في النصف الثاني من سنة 2007 وينتظر أن تعطى هذه السوق الجديدة دفعا لإدراج الشركات بالبورصة.

علما وأنّ سنة 2006 شهدت إدراج ثلاث شركات جديدة بالبورصة فأصبح بذلك عدد الشركات المدرجة بالبورصة 48 مقابل 45 سنة 2005. والشركات المعنية هي شركة السكنى والشركة العقارية التونسية السعودية وشركة الوفاق للإيجار المالي .

والملاحظ أن إثنين منها تنتمي إلى القطاع العقاري الذي ارتفع عدد شركائه المدرجة إلى ثلاث شركات مما حسن دلالة مؤشره القطاعي. أمّا الثالثة فهي شركة إيجار مالي وبذلك أصبح عدد شركات الإيجار المالي المدرجة خمس شركات.

هذا وقد بلغت الرسملة الإضافية التي أُجرت من هذه الإدراجات 55 مليون دينار أي ما يمثل 1٪ من مجموع الرسملة.

أمّا في ما يتعلّق بالسوق الرقاعية، فقد شهدت سنة 2006 إدراج 4 قروض رقاعية مقابل 10 سنة 2005. وقد وقع إصدار هذه القروض من طرف شركات إيجار مالي باستثناء قرض رقاعي واحد تمّ إصداره من طرف بنك. ومن المنتظر أن تعطي عملية التسييد للديون التي قام بها بنك تونس العربي الدولي، بمبلغ قدره 50 م.د. والتي لاقت نجاحاً كبيراً، دفعا جديداً للسوق الرقاعية خصوصاً بعد نجاح عملية إصدار الصنف الجديد من رقاع الخزينة الذي سيمكّن من إصدار أنواع جديدة من القروض الرقاعية المشروطة وإحداث آليات تأمين على الحياة بحساب الوحدة.

II - الطلب

- إن تطوّر السوق المالية هو رهين تطور عدة آليات وخاصة منها طلب المؤسساتيين.
- ويعتبر التوظيف الجماعي السند الأساسي للإدخار المؤسساتي.
- لذا حثت الهيئة على تكوين صناديق توظيف مشتركة جديدة وتطوير المؤسسات الموجودة.
- وبغية طمأنة المدخرين حرصت أيضاً على توفير الضمانات الكفيلة بتشجيعهم على مزيد الإستثمار في السوق المالية.

1- تكوين صناديق مشتركة للتوظيف جديدة:

لتمكين المستثمرين من آليات إدخار تماشى وإمكاناتهم ورغباتهم وجب التفكير في توجيه التصرف في المحافظ المالية لفائدة الغير نحو الصناديق المشتركة للتوظيف التي تمثل تركيبة محفظتها المالية درجة خطورة تماشى وإختيار المستثمر فيها. وتمثل الصناديق المشتركة للتوظيف المضمونة وهي تلك التي تمكّن من ضمان رأس المال المكتتب والحصول على مردودية دنيا مضمونة خير وسيلة لإسترجاع ثقة المساهمين لما توفره من ضمانات . والهدف المنشود من إحداث هذه الصناديق هو تكوين نوع جديد من الصناديق المشتركة للتوظيف تمكّن من تعزيز مساهمة المؤسساتيين بالسوق المالية وإضفاء مزيد من النجاعة عليها. وتجسماً لذلك أعلن سيادة رئيس الجمهورية في خطابه المنهجي بمناسبة الذكرى 18 للتحويل، عن تكوين أول صندوق مشترك للتوظيف مضمون برأس مال قدره 40 مليون دينار لمدة 10 سنوات يضمن رأس المال مع مردودية دنيا قدرها 2٪. ومن المنتظر أن يساهم الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي في هذا الصندوق بـ 25 م.د وشركات التأمين بـ 15 م.د. وستتولى شركة الإشراف على تكوين هذا الصندوق الذي سيعتد للوجود خلال السداسية الأولى لسنة 2007. وتستند محفظة الأوراق المالية لهذا الصندوق على رقاع الخزينة القابلة للتنظير ذات قسامة صفر التي تمكن من ضمان رأس المال المكتتب و مجمل المزايا المتأتية من الإستثمار في الأسهم. ونظراً للدور الفعال الذي يلعبه القطاع العام في تعبئة الموارد لتمويل المشاريع الموجهة خاصة للبحث والإبتكار والتكنولوجيا والمحدث من قبل الباعثين الشبان أو تخص باعنين جدد، تم خلال سنة 2005 إصدار القوانين المتعلقة بصناديق المساعدة على الإنطلاق وصناديق الإفراق والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية. وخصصت سنة 2006 لوضع الآليات و الهياكل الضرورية لتحقيق أهداف القوانين السالفة الذكر.

2 - مواصلة تطوّر مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

مكنت حرقية المتصرفين في المحافظ المالية من مواصلة تطوير مؤسسات التوظيف الجماعي خلال سنة 2006.

ويعزى الإرتفاع المسجل في الأصول الصافية المتصرّف فيها من قبل مجموع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية إلى تطور الأسعار فيما يخص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة من جهة وإرتفاع حجم الأموال المستقطبة من جهة أخرى.

- بلغت قيمة الأصول الصافية المجمعة الى حد تاريخ 31 ديسمبر 2006 ما قدره 2662 مليون دينار 2006 مقابل 2357 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005 أي بنسبة تطور قدرها 13٪.

- وإلى حد تاريخ 31 ديسمبر 2006 بلغت قيمة الأموال المستقطبة 254 مليون دينار مقابل 334,8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005.

- أما عدد المساهمين فقد بلغ في 31 ديسمبر 2006 نفس العدد المسجل خلال سنة 2005 أي حوالي 33 500 مساهم.

- وبلغت مردودية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2006 نسبة تقدر بـ 4,09٪ مقابل 4,28٪ في السنة الفارطة و ذلك نتيجة إنخفاض نسب الفائض الذي كان مرده تواجد سيولة بالسوق. علما وأن شركات الإستثمار ذات رأس مال متغير الرقاعية تواصل تقييم محافظها بسعر الشراء و ذلك نتيجة غياب سوق ثانوية رقاعية يمكن من التقييم بسعر السوق.

ولههدف الإقتراب من سعر السوق وضعت هيئة السوق المالية بمساعدة مجموعة من الخبراء منحى نسب الفائدة بالإستناد إلى المناقصات المتعلقة برقاع الخزينة قصيرة المدى ورقاع الخزينة القابلة للتنظير.

وتمكن هذه الطريقة من تقييم رقاع الخزينة التي لدى صناديق التوظيف الجماعي حسب الطريقة الاكتيارية. ومن المنتظر أن يبدأ العمل بهذه الطريقة بداية من مفتتح سنة 2007 بالنسبة لرقاع المؤسسات الخاصة.

واستعدادا لذلك طلبت الهيئة من المتصرفين في الأوراق المالية الرقاعية مدها يوميا. بالإضافة إلى تقييم المحافظ حسب الطريقة المعمول بها حاليا أي بسعر الشراء. بتقييم حسب الطريقة الجديدة أي الطريقة الاكتيارية.

وينتظر أن يتم إعتناء الطريقة الجديدة حال الإتهاء من إعداد الإطار القانوني لإحداث شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير النقدية الموجهة للمكتتبين الحذرين الذي تعكف على تحضيره لجنة مختصة أحدثت للعرض بالتعاون مع وزارة المالية.

علما وأن مردودية مؤسسات التوظيف الجماعي المختلطة بلغت في نهاية سنة 2006 ما نسبته 29,83 أي بنسبة أقل بكثير من نسبة تطور مؤشر تونداكس وذلك نتيجة ندرة الاستثمارات في سوق الأسهم.

1-2 إرتفاع عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

1-1-2 التراخيص الممنوحة للتكوين :

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2006 اربعة وعشرون (24) ترخيصا لإحداث مؤسسات توظيف جماعي وذلك لتكوين 14 صندوق مشترك للتوظيف وشركتي إستثمار ذات رأس مال متغير وصندوق مساعدة على الإطلاق و7 صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.

كما منحت الهيئة 7 تراخيص لتكوين شركات تصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وبذلك أصبح العدد الجملي لهذه الشركات 13 شركة.

2-1-2 الدخول الفعلي للنشاط لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

شهدت سنة 2006 الدخول الفعلي للنشاط لـ 13 مؤسسة للتوظيف الجماعي في الأوراق المالية منها شركتي إستثمار ذات رأس مال متغير و 4 صناديق مشتركة للتوظيف و 7 صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.

وبذلك، بلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق التي هي في حالة نشاط فعلي 44 مؤسسة تنقسم إلى 20 مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق رقاعية و 24 مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق مختلطة.

2-2 تطور الأصول الصافية:

شهدت سنة 2006 إرتفاعاً للأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بصنفيها إذ واصل قطاع التصرف الجماعي تطوره المطرد. فتطورت الأصول الصافية بـ 13٪ وذلك من 2 357 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005 إلى 2 662 مليون دينار في 31 ديسمبر 2006 خصصت 94٪ منها للمؤسسات الرقاعية.

وقد حصل هذا التطور نتيجة التطور الإيجابي للأسهم بالبورصة من جهة ولإرتفاع مبلغ الأموال المستقطبة الذي نتج عن إهتمام المساهمين وتفتحهم في قطاع التصرف الجماعي من جهة أخرى. وعلى غرار السنوات الفارطة، خير المستثمرون التوظيفات الحذرة.

3-2 تطور التوظيفات:

مثلت الرقاع 63٪ من جملة الأصول الصافية، وبذلك حافظت حصتها على الهيمنة في محافظ مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ويعود ذلك إلى حجم الأصول المتصرف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية والتي تمثل 94٪ من مجمل الأصول الصافية وتوضيفات مؤسسات التوظيف المختلطة في الرقاع. كما واصلت حصّة رفاع الخزينة هيمنتها على محافظ مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية إذ مثلت حصتها 47٪ في آخر السنة.

وهذا التوظيف الهام في رفاع الخزينة هو نتيجة نقص الإصدارات الرقاعية للشركات والإقبال المكثف على رفاع الخزينة من قبل المتصرفين في المحافظ المالية المشتركة.

وحافظت مساهمة مؤسسات التوظيف الجماعي في الإكتتاب في القروض الرقاعية المصدره من قبل الشركات على أهميتها إذ بلغت 111 مليون دينار ومثلت 75٪ من مجموع الأموال المكتتبه من الشركات للقروض الرقاعية المصدره. كما أن 68٪ من قائم القروض الرقاعية في 31 ديسمبر 2006 مكتتب من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. وبقيت حصّة التوظيفات في سندات المساهمة في رأس المال من الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ضئيلة بسبب التخوف من سندات المساهمة في رأس المال التي لم تتجاوز 1,44٪ من الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

وبلغت حصّة مؤسسات التوظيف الجماعي في محافظ شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير 3٪ من الأصول الصافية. والملاحظ أن جل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية إحتزمت نسب توظيف الأصول الذي يبلغ 67٪ من الأصول الصافية في 31 ديسمبر 2006.

III - هيئة السوق المالية وحماية الادخار

بغية إعادة ثقة المستثمرين وحفظ مصالحهم وضمان حسن سير السوق المالية ومصداقيتها. سهرت هيئة السوق المالية على إرساء مبدأ المساواة بين المتدخلين فيما يخص المعاملة والحصول على المعلومة. وقد وقع تمكين علاقات الحوار والتشاور التي أرسأت مع مختلف المتدخلين في السوق من شركات مصدرة للأوراق المالية ومنتصرفين ووسطاء البورصة والمودع لديهم دون إغفال جانب الرقابة التي وقع تكثيفها حماية للإدخار العمومي.

إن حماية الادخار تبلور أيضا عبر تطوير وملائمة الإطار التشريعي الذي يخضع له المتدخلون في السوق. فلقد إتضح بمرور الزمن ضرورة مواكبة القوانين لوضعية السوق نظرا للعلاقة المتينة الرابطة بينهما والهادفة إلى تطوير قدرة السوق المالية على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وكسب ثقة المستثمرين ولا يمكن أن يكون ذلك إلا بفرض الشفافية وتحسين جودة المعلومة المنشورة وإرساء قواعد حوكمة تسيير المؤسسات.

ولقد كانت سنة 2006 خصية على مستوى تدعيم الإطار التشريعي للسوق المالية وكذلك على مستوى مراقبة مختلف المتدخلين في السوق بمناسبة العمليات المنجزة.

1- هيئة السوق المالية والمتدخلين : علاقة تشاور

لضمان شفافية أحسن وحماية أكبر للمستثمرين ، تدخلت هيئة السوق المالية لدى الشركات المصدرة والمنتصرفين والمودع لديهم وكذلك ووسطاء البورصة.

1-1- هيئة السوق المالية والشركات المصدرة

ترتكز فعالية السوق المالية أساسا على جودة المعلومة المنشورة وتقدر هذه الجودة بسرعة نشر المعلومة وأمانتها ودلائنها ونزاهة مضمونها وكذلك بكيفية وضعها على ذمة المستثمرين حسب طريقة تحافظ على مبدأ المساواة في الحصول عليها.

وتمثل المعلومة المالية ذات الجودة وسهولة المنال التي يحصل عليها كل المعنيين في نفس الظروف. العنصر الأساسي لتقييم نتائج الشركات من قبل المستثمر تمكنه من أخذ قرارات استثماره عن دراية.

ولهذا الغرض واصلت الهيئة خلال سنة 2006 جهودها الرامية إلى تدعيم شفافية العمليات المالية مطالبة الشركات المصدرة بمبدأ العموم بمعلومة مالية واضحة وشاملة وذات جودة. فعلى سبيل المثال، طالبت الهيئة إحدى الشركات المصدرة بتحديث توقعاتها المستقبلية السنوية على مدى ثلاثة سنوات و بإطلاع المساهمين و العموم عليها وإعلامهم بما تم إنجازها منها.

كما طالبت الهيئة الشركة بالإشارة في تقريرها السنوي إلى نسبة الإنجاز وعند الاقتضاء تقديم تحليل يبين أسباب عدم إنجاز ما قدر.

وعلى مستوى منح التأشيرة فقد بلغ عدد التأشيرات الممنوحة من قبل هيئة السوق المالية سنة 2006 ثمانية عشر (18) تأشيرة مقابل 17 تأشيرة سنة 2005 وهي موزعة على النحو التالي :

- 2 تخصص عمليتي إدراج بالبورصة
- 5 تخصص عمليات ترفيع في رأس المال
- 8 تخصص عمليات قروض رقابية
- 3 وتعلق بعمليات مخصصة للأجراء.

ومن جهة أخرى شهدت سنة 2006 تسجيل وثيقتين مرجعتين من قبل شركتين مدرجتين بالبورصة إحداها شركة إيجار مالي والأخرى مؤسسة بنكية إضافة إلى تسجيل تحيين لوثيقة مرجعية سجلت سنة 2005.

فالشركتين المدرجتين بالبورصة ترميان من وراء اعتماد الوثيقتين المرجعيتين إلى الانتفاع بمزايا الوثيقة المرجعية ألا وهي ربح الوقت في الحصول على التأشير أثناء العمليات المالية والمرونة في برنامج الإصدار إذ تقتصر المؤسسة المعنية على إعداد مذكرة مختصرة عند التزامها القيام بعملية الترفيع في رأس المال وذلك بالأخص بالنسبة للمؤسسة البنكية التي تنوي القيام بإصدار رفاع قابلة للتحويل إلى أسهم إثر عملية الترفيع في رأس مالها.

- وأما عملية التحيين فترمي إلى تحيين المعطيات الواردة بنشرة الإكتتاب ولإعلام المكتتبين بإصدار جديد.

وقد وضعت هذه الوثائق المرجعية على موقع الواب الخاصّ بهيئة السوق المالية على غرار النشرات المؤشّر عليها خلال سنة 2006 من قبل الهيئة وذلك بغية تمكين من بهمة الأمر من الإطلاع عليها بيسر.

وليزيد تمكين الشركات من الإنتفاع بمزايا الوثيقة المرجعية، سهرت هيئة السوق المالية على أن يقع تحيينها بصفة منتظمة من خلال المعطيات الواردة عليها في نطاق الإفصاح الدوري والإفصاح المستمرّ و/أو الإفصاح العرضي.

وبذلك فالشركة المصدرة تقتصر على تقديم يحتوي على العناصر الخصوصية لعملية الإصدار المزمع القيام بها فقط.

كما وضعت هيئة السوق المالية على ذمة المصدرين منذ سنة 2005 دليلا عمليا يوضح المحتوى البياني للنشرة المقدم حسب ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة وذلك قصد تمكين المصدرين من مرجع واضح ومحيّن لإعداد النشرة.

2-1 هيئة السوق المالية والمتصرفون: الحذر وجودة الخدمات

إنّ مراقبة الإدخار الجماعي أساسية في قطاع التصرف الجماعي إذ أنّ القدرة على توفير أدوات مالية وإسداء خدمات تصرّف خاضعة للرقابة تمثل شرطا أساسيا لتطوير هذا القطاع.

وخلال سنة 2006 قامت الهيئة بعمليات مراقبة للتثبيت من مدى إلزام المتصرفين بتطبيق القوانين واحترام القواعد المهنية الضرورية لنشاط عادي للسوق.

وستواصل الهيئة على هذا المنهج بإعتماد كل الوسائل المتاحة لعرض رصد النقاط في اسرع الآجال وهو ما من شأنه أن يمكن من استرداد ثقة المساهمين في السوق.

1-2-1 مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

أوكلت لهيئة السوق المالية مهمة مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. ولهذا الغرض فهي تقوم بعمليات مراقبة عبر الوثائق وبتفقد ميداني على عين المكان.

1-2-1-1 المراقبة عبر الوثائق :

شملت هذه العمليات المراقبة الدائمة لدى إحترام المعنيين بالأمر آجال إرسال القوائم الربع سنوية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ومدى احترام نسب توظيف الأصول وقاعدة تركيبة الأصول الصافية وقاعدة توزيع المخاطر ومتابعة عملية تصحيح النقائص التي تم التفتن لها.

ففيما يتعلّق بآجال إرسال القوائم الربع سنوية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، فقد تبين أنّ بعض المؤسسات لا تحترم آجال الإرسال.

أمّا بخصوص مدى احترام قواعد التوظيف، فالملاحظ أنّ مجمل التجاوزات كان مردها الإكتتاب في أسهم أو رفاع مصدرة من قبل نفس المؤسسة الواحدة في حين أنّ حيازة أكثر من 10٪ من نفس الصنف من الأوراق المالية أصبح نادرا ولا يندرج بالخطر.

وإن وجدت تجاوزات فذلك محدودية سيولة السوق التي حالت دون تسوية بعض المؤسسات لوضعيتها في ظروف تراعي مصالحها. علما وأن جل هذه التجاوزات تخص قروضا رقاعية مجملها مضمون وذات مردودية مرتفعة وهو ما من شأنه الحد من المخاطر. وبصفة عامة فإن التجاوزات التي وقع رصدها كانت محدودة التأثير.

2-2-1-2-1 عمليات التفقد على عين المكان

تخضع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والمتصرفون والمودع لديهم والمسّرون والعاملون تحت إمرتهم إلى مراقبة دائمة من قبل هيئة السوق المالية.

وتهدف هذه المراقبة إلى التثبت من مدى تطبيق مؤسسات التوظيف الجماعي للأحكام القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

كما تقوم الهيئة بالتثبت من مدى تطبيق القوانين من طرف المؤسسات الخاضعة لرقابتها. وبتقييم النظام الداخلي والموارد الموضوعة على ذمة المتصرفين وكذلك بالتثبت من مدى حسن تطبيق النصوص القانونية.

وتقوم الهيئة إثر عمليات المراقبة التي تجريها على الوثائق أو على عين المكان بالمراقبة المستمرة للمتصرفين والمودع لديهم والتثبت من طرق التصرف ومقارنتها مع نوعية التراخيص الممنوحة.

وترمي هذه الرقابة كذلك إلى التثبت من مدى تطبيق النظام الداخلي والإجراءات المنصوصة عليها وخاصة منها توفر الموارد البشرية والمادية وعدم تواجد تضارب المصالح وتداخل المهام.

وقد أعلم مجلس الهيئة بالنقائص والإخلالات التي تم ضبطها فقرّر منح المتصرفين مهلة لتدارك تلك النقائص وفي صورة عدم الإمتثال في المهلة الممنوحة ستتخذ ضد المتقاعسين العقوبة الرادعة.

وتمت بعد مكاتبة المعنيين في الغرض.

2-2-1-2-1 حصيلة مراقبة المتصرفين :

ورد بكلّ من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المصدرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 وترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. أنه على المتصرف أن يمارس مهامه بحرص وعناية المهني الفطن والوكيل النزيه. كما يجب أن يقوم بنشاطه بكل إستقلالية وأن يوفر الضمانات الكافية فيما يتعلق بالتنظيم والوسائل الفنية والموارد البشرية وكذلك شرف وخبرة العاملين تحت امرته. كما ورد بالنصوص المذكورة أنه يجب أن يخول تنظيم المتصرف ممارسة هذا الأخير لمهامه بنزاهة وعناية وحياد وموضوعية وفي مصلحة الموكل أو حاملي الحصص أو المساهمين دون سواهم وذلك في إطار إحترام مصداقية السوق وشفافيتها.

كما يتعين على المتصرف توفير الوسائل والإجراءات الكفيلة برقابة أنشطته والحد من مخاطر تضارب المصالح.

ولغرض التحقق من مدى إحترام القواعد الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. قامت الهيئة بعمليات مراقبة على عين المكان لكل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والمتصرفين فيها وقد شملت هذه المراقبة 34 مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية و17 متصرف.

وخلال عمليات التفقد الجراة سنة 2006. راقبت الهيئة وسائل العمل والنظام الداخلي والإجراءات الخاصة بالتصرف في المحافظ وكذلك عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء.

وقد أفضت عمليات المراقبة إلى رصد النقائص التالية :

2-2-1-2-1 أ على مستوى وسائل العمل والنظام الداخلي والإجراءات :

تعلّقت النقائص على مستوى وسائل العمل والنظام الداخلي والإجراءات ب :

- غياب مراقبة نشاط التصرف الجماعي.
- غياب توثيق مراقبة نشاط التصرف الجماعي.
- عدم وجود تحيين الدفاتر المحاسبية الإجبارية أو التأخير فيه.
- غياب مسلك المراجعة..

2-2-2-1 على مستوى التصرف في الإصول :

- تعلقت النقائص على مستوى التصرف في الأصول بـ :
- عدم القيام بالتثبت مع الحسابات البنكية أو عدم توثيق تلك الأعمال.
 - وجود حسابات لم يقع تصفيتهما بعد.
 - عدم إحترام القواعد الإحتياطية.
 - وجود أسهم غير مدرجة بالبورصة بحفاظ الأوراق المالية.
 - وجود أخطاء في الإحتساب.
 - وجود أسهم للحامل.
 - عدم إستخلاص أداءات.

2-2-2-3 على مستوى عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء :

- تعلقت النقائص الخاصة بعمليات الإكتتاب وإعادة الشراء بـ :
- عدم وجود التنصيصات الوجودية بوثائق الإكتتاب وإعادة الشراء.
 - وجود إسم الباعث بوثائق الإكتتاب وإعادة الشراء.
 - عدم مراعاة مبدأ المعادلة بين المكتتبين في خصوص استخلاص عمليات إعادة الشراء
 - عدم وجود إجراءات مراقبة لعمليات التوزيع.

وإجمالاً فقد مكنت عمليات الرقابة من إكتشاف أن النقائص التي وقع رصدها متأتية من عدم جاعة وسائل رقابة المتصرف لوظائفه إذ أنّ التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية لا يخضع في جل الأحيان إلى منظومة مراقبة.

أمّا في خصوص إحترام قواعد المهنة والسوق، يجب تحسین عمليات التدقيق وذلك على مستوى توثيق الأوامر وتنفيذها.

في خصوص التفريق بين وظائف التصرف المحاسبية والتحليل المالي، فإنه لم يقع احترام هذا المبدأ بصفة كلية وذلك لعدم إعتماذ نظام داخلي وإجراءات محكمة وهو ما قد ينجّر عنه وجود تضارب المصالح في بعض مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

3-1 هيئة السوق المالية والمودع لديهم: مراقبة ومتابعة

ورد بكلّ من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المصدرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 وترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية أنّ المقر الإجتماعي للمودع لديه يوجد بالجمهورية التونسية وأنه يحفظ الأصول ويراقب شرعية قرارات مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية أو المتصرف ومدى إحترامهم للقوانين والتشريع الجاري بها العمل.

ومن شأن هذه التنصيصات أن تكرّس مبدأ تضامن المودع لديه والمتصرف تجاه حاملي الحصص مع الأخذ بعين الإعتبار إن كان المودع لديه يقوم بحفظ موجودات شركة إستثمار ذات رأس مال متغير أو صندوق مشترك للتوظيف أم لا. وفي حالة الإيجاب، فإن المودع لديه والمتصرّف اللذين قاما بتكوين الصندوق المشترك للتوظيف وإعداد ترتيبه الداخلي يكونان مسؤولين بالتضامن في حالة عدم تطبيق تنصيصات الترتيب.

1-3-1 التنظيم الداخلي ووظائف المودع لديه منصوص عليهما بترتيب هيئة السوق المالية

المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

عَرّف الترتيب المذكور الوظيفتين الأساسيتين للمودع لديه وهما حفظ الأصول ومراقبة شرعية قرارات مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وكذلك دور المودع لديه خلال مدة نشاطه في مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية كالصرف في عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء والتصرف في الخصوم.

ويضمّن المودع لديه كل الوظائف في وثيقة تشمل كذلك طريقة التصرف عند إكتشافه لإخلالات.

وتقوم الهيئة بمراقبة المودع لديهم بواسطة مخطط الرقابة السنوي الذي يجب إعداده ووضعه على ذمة الهيئة لهدف تقييم هذه الوثيقة ومدى مطابقتها للنصوص.

وتقوم الهيئة في مرحلة ثانية بمراقبة على عين المكان تشمل كل المؤسسات المودع لديها لغرض تقييم طريقة مباشرة النشاط وذلك بمراقبة الموارد البشرية والمعلوماتية وتنظيم الهيكل الذي يمارس مهمة المودع لديه ومصادر المعلومات المستعملة.

وعادة تتعلق الإخلالات بعدم وجود معلومات حول دورة التثبت من إحتساب قيمة التصفية وإحترام النسب والقواعد الإحتياطية وعدم توثيق إجراءات المراقبة والعلاقات مع المتصرفين أو محاسبى مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وغياب إرشادات حول طريقة التصرف عند إكتشاف الإخلالات.

وتكاتب الهيئة المعنيين بالأمر لإعلامهم بالنقائص المكتشفة طالبة منهم تسوية الوضعية في أقرب الآجال. علما وان الهيئة تعترم مواصلة عمليات الرقابة خلال سنة 2007 لتابعة عمليات التسوية.

4-1 هيئة السوق المالية والوسطاء بالبورصة : مراقبة و تأطير

في نهاية سنة 2006، اصبح عدد الوسطاء بالبورصة التونسية 24 وسيطا، كلهم شركات خفية الاسم.

تميزت الوضعية المالية لوسطاء البورصة سنة 2006 بتحسن نسبي على مستوى الأموال الذاتية لوسطاء البورصة (قبل تخصيص النتائج) التي بلغت 62 مليون دينار مقابل 54 مليون سنة 2005 .

وحقق واحد وعشرون وسيطا بالبورصة نتائج إيجابية وبلغت جملتها 8,86 مليون دينار مقابل 6,55 مليون دينار. أي بتحسن قدره 35٪.

وتجدر الإشارة إلى أن الأموال الذاتية لوسطاء البورصة قد نزلت تحت الحد القانوني المطلوب الا وهو اقل من نصف راس المال فطلب من هاتين الشركتين تسوية وضعيتهما تطبيقا لاحكام مجلة الشركات. هذا وقد انخفضت الأموال الذاتية بالنسبة لخمسة وسطاء آخرين إلى اقل من مليون دينار، فقرر مجلس الهيئة مطالبة هؤلاء الوسطاء بتقديم برنامج لتسوية وضعيتهما المالية.

منذ سنة 2005، تمثل هدف هيئة السوق في التأهيل الشامل المادي واللامادي للوسطاء وذلك ضمانا لمصالح حرفائهم.

ولبلوغ هذه الغاية، قامت هيئة السوق المالية بمراقبة و تقديم المساعدة وتأطير وسطاء البورصة. كما عملت الهيئة على تفعيل دور معهد التكوين للبورصة بتونس الذي قام بتنظيم دورات تدريبية لأعوان شركات الوساطة في البورصة.

وتتمثل أبرز إنجازات المعهد سنة 2006 في تكوين مسؤولي الرقابة لدى الوسطاء و انطلاق تكوين المحللين الماليين بالتعاون مع الشركة الفرنسية للمحللين الماليين.

وسيكن هذا التكوين حوالي عشرين متربصا الذين سيمثلون الدفعة الأولى من المحللين الماليين. من الحصول على شهادة معترف بها عالميا في الميدان في صورة النجاح في إمتحانات السنة الثانية.

هذا وانطلق تكوين الدفعة الثانية التي تضم 25 طالبا سنة 2007. وبأمل من خلال هذا خلق جيل جديد من المتدخلين في السوق ذي مستوى عالي من الخبرة المهنية ذلك أن المحلل المالي يمثل حجر الزاوية في الأنشطة المالية ووجوده سوف يحسن أداء السوق ويضمن حسن إدارة المحافظ وجودة المعلومة المالية كما يساهم في تعزيز مصداقية السوق والساحة المالية التونسية.

وبعد حملة تحسيسية حول ميثاق شرف مهنة الوسطاء المصادق عليه سنة 2005، التزم 21 وسيط بتطبيق محتواه أما الثلاثة المتبقون فسوف يقومون بذلك بداية من سنة 2007.

- أما فيما يخص مراقبة الوسطاء، تقوم الهيئة سنويا ببرنامج مهمات مراقبة ميدانية للوسطاء البورصة. الهدف منها هو التأكد من وجود الموارد التقنية والبشرية المطلوبة وكذلك احترام قواعد التنظيم والمراقبة الداخلية وخاصة :
 - اتباع الوسيط في البورصة قواعد واضحة في ما يخص إقتناءات العاملين لديه وذلك لضمان مصالح الحرفاء.
 - تحيين الملفات الحرفاء يجب ان تكون كاملة حسب ما تنص عليه احكام القرار العام لهيئة السوق المالية عدد 5 بتاريخ 24 أفريل 2000.
 - عدم اعطاء المتصرف في المحافظ أوامر البورصة مباشرة للمفاوض خلال حصّة البورصة وذلك احتراماً لمبدأ المساواة بين الحرفاء.
 - تدوين التحاليل المالية كتابيا مع ذكر هوية من قام بها وتاريخ إحداثها.
 - إعداد الوسيط لدليل الإجراءات الذي يحدد الوظائف والمسؤوليات وتوزيعه على الأعوان وذلك، طبقاً لأحكام النظام الأساسي الخاص لوسطاء البورصة.
 - اتباع المتصرف في الحفظة لدليل يبين تقسيم الأوامر المجمعة في إطار التصرف في محافظ الأوراق المالية الفردية.
- قام متفقدو هيئة السوق المالية خلال سنة 2006 بزيارات مراقبة لوسطاء البورصة وذلك حسب برنامج محدد مسبقا. لهذا الغرض، تم إعداد دليل مراقبة حول التثبت في وجود الموارد البشرية والمادية الضرورية، وكذلك قواعد التنظيم والمراقبة الداخلية. وأبرزت هذه الزيارات وجود نقائص تهم تنظيم الوسطاء وعدم الفصل لبعض الأنشطة.
- وتبعاً لذلك قامت الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة بتنبية الشركات المعنية بالإخلالات المسجلة ودعوته لتداركها واحترام الترتيب الجاري بها العمل.

5-1 هيئة السوق المالية والمختصون في رقاع الخزينة :

في نهاية سنة 2006 سجل سوق رقاع الخزينة حضور 13 متدخل موزعين بين وسيط واحد بالبورصة و 12 مؤسسة بنكية مقابل 14 متدخل في موفى سنة 2005، ذلك أن إحدى شركات الوساطة بالبورصة كانت قد تخلت عن نشاط الخنص في رقاع الخزينة خلال السنة.

وعلى غرار السنوات الفارطة، يلاحظ وجود تركيز كبير للرقاع بين يدي بعض المؤسسات وخاصة على مستوى إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى إذ استأثر 4 متدخلون لوحدهم بـ 82,9% من المبلغ الجملي للإصدار.

ولوضع حدّ لهذه الوضعية، تم إعداد مشروع كراس شروط موحد ينطبق على كافة المتدخلين من مختصين في رقاع الخزينة وبنوك وذلك من طرف لجنة ترأسها وزارة المالية من أجل إرساء إطار تربيبي أكثر مرونة و منع بعض المتدخلين من الاستحواذ على السوق الأولية.

من ناحية أخرى وللد من هذه الظاهرة، استعملت الخزينة العامة قواعد لمنع السيطرة على السوق. وتمثل هذه القواعد في ضرورة توفر عدد أدنى للعروض كشرط لأخذ المناقصة بعين الاعتبار وكذلك في تحديد نسبة مائوية معينة من مبلغ الإصدار لكل مناقصة لا يمكن تجاوزها من قبل نفس المتدخل.

6-1 شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (سيكار)

بلغ عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الناشطة في 31 ديسمبر 2006، 38 شركة. وفي نفس التاريخ، بلغ رأس المال المكتتب لهذه الشركات 266 مليون دينار مقابل 274 مليون دينار في موفى السنة الفارطة.

مصادقات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية :

حققت المصادقات الجمالية لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية إرتفاعا بنسبة 9,12٪ إذ مرت من 530 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005 إلى 578 مليون دينار في 31 ديسمبر 2006. وتعلقت هذه المصادقات بـ 691 مشروع مقابل 535 مشروع السنة الفارطة محققة بذلك إرتفاعا بنسبة 10,16 ٪. ومن بين هذه المشاريع يوجد 817 مشروع بمناطق التنمية الجهوية بمبلغ قدره 185 مليون دينار. وقد شهدت سنة 2006 المصادقة على 156 مشروع منها 106 مشروع يتعلق بمناطق التنمية الجهوية. ومن جهة أخرى، إستأثر القطاع الصناعي بأوفر حصة وذلك في حدود 69٪ من مجموع المصادقات بمبلغ قدره 312 مليون دينار و 918 مشروع. ومن بين هذه المشاريع نجد 509 مشروع تتعلق بمناطق التنمية الجهوية خصص لها مبلغ 120 مليون دينار. أما بخصوص الباعثين الجدد والتجديد في الميدان التكنولوجي، فقد بلغ عدد المشاريع المصادق عليها 82 مشروع بمبلغ قدره 14 مليون دينار.

دفعوات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية :

إرتفعت المبالغ المدفوعة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في 31 ديسمبر 2006 إلى 443 مليون دينار مقابل 426 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005 محققة بذلك نسبة إرتفاع قدرها 8,13٪. وقد مثلت الدفعوات نسبة 67,7٪ من المبلغ الجملي للمصادقات مقابل 78,6٪ خلال سنة 2005.

وأجرت شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية مساهمتها في 611 مشروعاً أي ما يمثل 68,6٪ من عدد المشاريع المصادق عليها مقابل 1076 مشروعاً في 31 ديسمبر 2005 و 70,5٪ من المشاريع المصادق عليها في نفس التاريخ.

وإرتفع مبلغ الدفعوات المنجزة لفائدة المشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية إلى 124 مليون دينار مقابل 101 مليون دينار السنة الفارطة محققاً نمواً بنسبة 22,18٪ مقارنة بسنة 2005.

كما إرتفعت الدفعوات المتراكمة لفائدة الباعثين الجدد من 49 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005 إلى 56 مليون دينار في 31 ديسمبر 2006 محققة بذلك إرتفاعاً بنسبة 14٪ مقارنة بسنة 2004.

وإرتفع حجم الدفعوات المتراكمة المنجزة لفائدة المشاريع الخاصة بقطاع إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات والخصخصة من 148 مليون دينار في 31 ديسمبر 2005 إلى 156 مليون دينار في 31 ديسمبر 2006 محققاً بذلك إرتفاعاً بنسبة 5,88٪ مقارنة بسنة 2005.

ومن جهة أخرى وفي 31 ديسمبر 2006، إنتفع 35 مشروع تمت المصادقة عليها بعنوان الباعثين الجدد والتجديد في الميدان التكنولوجي، بدفعوات بمبلغ 7 مليون دينار.

وتعلقت الدفعوات بالخصوص بالقطاع الصناعي، حيث إرتفعت حصته إلى 274 مليون دينار إستهدف 75 مليون دينار منها مناطق التنمية الجهوية.

2- حماية الادخار بمناسبة العمليات المالية

واصلت هيئة السوق المالية جهودها لتحسين جودة المعلومة المنشورة سواءا بمناسبة القيام بعمليات خاصة أو في إطار أحداث دورية أو عرضية تهم نشاط المؤسسة من شأنها التأثير على قيمة الأسهم.

وقد أفضت مراقبة عمليات الإفصاح المستمر إلى تلمس تحسن في تأسيس ثقافة الشفافية (1) وذلك بمناسبة إنجاز مختلف العمليات بالسوق (2) و قد تدعم هذا التحسن بفضل التنقيحات التي جاءت بها التشريع الجديدة (3) كما واصلت الهيئة عمليات التحسيس والمرافقة للشركات المصدرة.

2-1 الإفصاح المستمر : إرساء ثقافة الشفافية

جدير بالتنويه درجة وعي العدد الأوفر من مسيري الشركات ذات المساهمة العامة خاصة منها المدرجة بالبورصة بمسؤولياتهم تجاه السوق خاصة في مجال الإفصاح وهو ما ينبأ بإرساء أسس صلبة لثقافة الشفافية.

وقد سجّلت سنة 2006 تطورا بنسبة 7٪ مقارنة مع السنة الفارطة فيما يتعلّق بعدد البلاغات المنشورة. تمّ نشر ما يفوق عن 89٪ منها بمبادرة تلقائية من المعنيين بالأمر مما يدلّ على التحسن التدريجي في نسبة المبادرة من طرف الشركات.

غير أنّ الهيئة اضطرت في عشر مناسبات إلى إستعمال النفوذ الممنوح لها في نطاق الأحكام الجاري بها العمل لتذكير الشركات بواجبات الإفصاح المحمولة عليها إثر تفتّنها لتطور غير عادي لأسعار أسهم أو بثّ إشاعات أو وقوع أحداث تستوجب إيضاحات.

تواصلت التقاليد المتعلقة بالتنظيم الدوري للتدوات الإعلامية من طرف مسيري الشركات المدرجة بالبورصة. ولم تتردّد الهيئة في مراسلة الشركات المدرجة بالبورصة التي لم تبادر بتنظيم ندوات إعلامية خاصة وأنّ نشر المؤشرات الثلاثية حول نشاط الشركات أصبح إجباري ويستوجب تنظيم مثل تلك اللقاءات لتوضيح بعض النقاط المنشورة.

وحرصا على ضمان تكافؤ فرص المساهمين للحصول على المعلومة التجأت هيئة السوق المالية في بعض الحالات إلى استعمال ما منحها القانون الجاري به العمل من نفوذ لمطالبة الشركات بنشر توضيحات أو تعليق تداول أسهمها في انتظار الإفصاح عن أحداث مهمة متعلقة بنشاطها.

كما واصلت الهيئة خلال سنة 2006 نشر بلاغات في نشرتها الرسمية لإعلام العموم بالقرارات التي تتخذها في إطار القيام بالمهام المناطة بعهدتها أو تلك الصادرة عن مجلسها وكذلك لإطلاعه على مآل القضايا المنشورة أمام المحاكم والتي الهيئة طرف فيها.

هذا وتجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي تقوم به وكالة التقييم في دعم الشفافية من خلال نشر بلاغاتها التي بلغت خلال سنة 2006 27 بلاغا تمحورت حول إسناد تقييم أو مراجعته أو رفع الرقابة عليه أو سحبه وكذلك حول خاليل نتائج مسجّلة أو عمليات مالية منجزة.

ولغاية ضمان شفافية أحسن للمعلومة، دعمّ المشرع، صلب القانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية، مسؤولية مراقبي حسابات الشركات ذات المساهمة العامة في مجال الإفصاح المستمر وذلك بإلزامهم بإعلام هيئة السوق المالية بكل أمر من شأنه أن يشكل خطرا على مصالح الشركة أو حاملي أوراقها المالية فور علمهم به.

2-2 حماية المدّخرين بمناسبة العمليّات الماليّة :

• مناسبة عمليات إعادة شراء الأسهم أو استخدام اتفاقيات سيولة

إنّ الاهتمام المتزايد من طرف الشركات المدرجة بالبورصة للقيام بعمليات إعادة شراء أسهمها يدلّ على مدى نجاح هذه التجربة. وقد تمت المصادقة خلال سنة 2006 على ثمانية تراخيص من طرف الجلسات العامة لمختلف الشركات، من بينها أربعة للمرّة الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بورصة الأوراق المالية لعبت دوراً هاماً لتأصيل هذه التجربة وذلك من خلال مطالبتها، بصفة آلية، المساهمين المرجعيين للشركات الراغبة في إدراج أسهمها بالبورصة، تنفيذ اتفاقية سيولة من جهة والالتزام بالحصول على التراخيص اللازمة من قبل هياكل مداولاتها لوضع برنامج تعديل أسعار أسهمها حيز التنفيذ من جهة أخرى.

والهدف من هذه العملية هو ضمان نجاح عملية توظيف الأسهم وديمومتها بعد الإدراج بالبورصة، وذلك بتفادي التقلبات المفرطة في سعر السهم مع محاولة إبقائه في هامش أسعار يعكس الوضعية الحقيقية للشركة.

وفي نطاق مراقبة برامج إعادة شراء الأسهم قبل تنفيذها، تمكنت الهيئة من التفتن على مستوى مشروعى لوائح كانت تعتزم شركة عرضهما للمصادقة بالتوالي على جلساتها العامّة العادية وغير العادية إلى وجود اقتراحين ينصّ الأول على إعادة شراء الشركة لأسهمها بغية تعديل أسعارها في السوق وذلك وفقاً للفصل 19 جديد من القانون عدد 117 لسنة 1994 و ينصّ الاقتراح الثاني على إلغاء كمّيّة من الأسهم التي وقع إعادة شرائها مع إعادة شراء كمّيّة أخرى من الأسهم بغية إلغائها وذلك طبقاً لترتيب الفصل عدد 88 من القانون المذكور أعلاه.

وقد وقع لفت انتباه الشركة المعنية إلى صعوبة تتبّع برنامجي إعادة شراء أسهم في وقت واحد، الأول بهدف تعديل أسعارها والثاني بهدف إلغائها، خاصة وأنه لا يجوز إلغاء أسهم وقع إعادة شرائها بغية تعديل أسعارها.

كما أشارت الهيئة للشركة أنه في حالة تمسكها بوضع البرنامجين المذكورين حيز التنفيذ في وقت واحد، وجب إعداد مذكرة إعلام لكل برنامج قبل بداية التنفيذ وإرسال القوائم الشهرية إلى هيئة السوق المالية متممّة العمليّات الخاصة بحساب كل برنامج.

فضلا عن ذلك، وفي نطاق مراقبة برامج إعادة شراء الأسهم قبل وضعها حيز التنفيذ، لاحظت الهيئة على مستوى مذكرة إعلام وجود معلومات غير متطابقة بين الموارد المحصّصة للبرنامج وكمية الأسهم التي سيعاد شرائها من ناحية وتحديد هامش أسعار يفوق سعر السهم من ناحية أخرى.

وقد طلبت الهيئة للشركة المعنية تغيير هامش التّدخل بحيث يمكنها من تنفيذ برنامج إعادة الشراء بطريقة أفضل وإعلام العموم بهامش الأسعار الجديد الذي وقع ضبطه.

كما تتدخل الهيئة أثناء تنفيذ برامج إعادة الشراء بمراقبة القوائم الشهرية المتعلقة بعمليات إعادة الشراء المرسله من طرف الشركات المعنية.

وقد انضح من خلال هذه المراقبة أن جلّ العمليات التي وقع إجازها في هذا الإطار كانت قانونية.

غير أنّ الهيئة تفتّنت إلى خلل في عملية تنفيذ برنامج إعادة شراء أسهم من طرف شركتين حيث عدلنا عن التّدخل لإعادة الشراء بالرغم من الشّروط الملائمة للسوق.

كما تفتّنت الهيئة إلى موقف مماثل تعلّق بشركة أخرى بحوزتها كمّيّات كبيرة من أسهمها وعدلت عن التّدخل رغم من أنّ سعر أسهمها شهد نسفاً تصاعدياً.

بعد التذكير بجدوى وضع برنامج إعادة شراء الأسهم والمتمثل خاصّة في الحدّ من التقلب المفرط لأسعار الأسهم وضمان تطور منتظم و سيولة في السوق، طلبت الهيئة من الشركات المعنية وضع وتنفيذ برامج إعادة شراء أسهمها أكثر جدية وإلتزام.

هذا، وإثر ملاحظة أشار إليها مراقب حسابات إحدى الشركات المدرجة بالبورصة في تقريره العام المتعلق بالفوائم المالية لسنة 2005 للشركة المعنية تخص امتلاكها لكتلة من أسهمها التي وقع إعادة شرائها في نطاق برنامج إعادة شراء لم تصادق الجلسة العامة العادية على تجديده، طلبت الهيئة من الشركة المذكورة بيع كتلة الأسهم التي تمتلكها ومنعتها من إعادة شراء أسهم أخرى. كما اقترحت عليها إدخال حيز التنفيذ اعقد سيولة بضمن لأسهمها أكثر حركية في السوق.

وقد حضيّ هذا النوع من العقود الذي أعدته هيئة السوق خلال سنة 2005 وفقا لأحكام الفصلين 29 و84 من الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية باهتمام خاص من قبل بعض كبار المساهمين والذي يتمثل في وضع على ذمة الوسيط بالبورصة كمية من الأسهم و الأموال قصد التدخل في السوق.

ولقد تمكنت أربعة شركات مدرجة بالبورصة، ثلاثة منها حديثة الإدراج، من التمتع بمرونة هذه الآلية الجديدة و بميزاتها المتمثلة خاصة في عدم ضرورة ترخيص الجلسة العامة العادية وعدم تحديد عدد الأسهم التي سيقع شرائها أو بيعها.

علما وأنه بحجر الالتجاء إلى هذه الآلية لتحقيق الربح المالي الذي يمكن أن ينجر عن التصرف في الأسهم أو الأموال المحصنة لهذه الاتفاقية أو لعرقلة سير النشاط العادي للسوق أو التأثير على أسعار أسهم الشركات المعنية.

ومن جهة أخرى، يجب على وسيط البورصة التصرف كمحترف فطن واستغلال معرفته بالسوق المالية و تجربته وخبرته للوصول في أحسن ظروف ممكنة إلى الهدف المطلوب عند استعمال اتفاقية السيولة.

وتجدر الإشارة إلى الصدى الإيجابي الذي عرفته سيولة السوق إثر عملية التحسيس التي قامت بها بورصة الأوراق المالية تجاه الشركات المدرجة حتى يقع تطبيق الترتيب الجديدة لمجلة الشركات التجارية المتعلقة بالتخفيض من القيمة الاسمية لأسهمها.

وقد كانت نتائج هذه العمليات مشجعة حيث أنه وقع المصادقة من قبل الجلسة العامة غير العادية لثمانية شركات على قرار تخفيض القيمة الإسمية لأسهمها.

• بمناسبة عمليات مخصصة للأجراء :

خلال سنة 2006 مكنت هيئة السوق المالية 3 نشرات موجزة من التأشير وتعلقت هذه النشرات بعمليات إصدار عن طريق المساهمة العامة قامت بها الشركات الأم للفروع المتواجدة بتونس الحاصلة على الجنسية الأجنبية لفائدة أجراءها حاملي الجنسية التونسية.

وإستنادا إلى التنقيحات التي أدخلت منذ سنة 2005 على الترتيب الأوربيّة المتعلقة بالنشرة اتبعت الهيئة نفس الاجراءات المتبعة من قبل مثيلاتها الأوروبية وأشرت على تلك النشرات الموجزة بإعتماد وثيقة إعلام معفاة من التأشير تم نشرها للعرض من طرف الشركة الأجنبية الأم.

• بمناسبة تجاوز عتبات المساهمة :

تدرج عملية مراقبة تجاوز عتبات المساهمة من طرف هيئة السوق المالية في إطار مهمتها المتمثلة في حماية المدّخرين حيث أن متابعة تطوّر توزيع رأس المال تمكّنها من تطبيق ناجع لإجراءات تغيير المراقبة و الحفاظ على مصالح صغار المساهمين وذلك بتمكنهم من إنهاء الشراكة في أحسن الظروف إن رغبوا في ذلك.

علاوة على ذلك تمكّن هذه المعلومة مسيري الشركة من حماية مصالحهم من الهجمات الفوضوية المحتملة التي قد تتم عن طريق جميع الأوراق المالية بالبورصة والاستعداد للدفاع عن مصالحهم واتخاذ الإجراءات الملائمة في حالة الحصول الفجئي على كتلة مراقبة الشركة.

تقوم الهيئة بالمرافقة بصفة آلية باعتماد فائحات المساهمين أو المكتتبين في العمليات المالية. أو على أساس تصاريح صفقات كتل أوراق مالية أو من خلال شهادات التسجيل أو عن طريق المرافقة اليومية للمبادلات الهامة على مستوى السوق. معتمدة في ذلك على هوية المساهمين ونسبة مساهمة الأطراف في هذه العمليات.

وخلال سنة 2006. تم التصريح بـ 45 حالة تجاوزت عتبة مساهمة لدى هيئة السوق المالية 9 منها لم تقع بصفة تلقائية من قبل المساهمين المعنيين. بل بطلب من الهيئة إثر التثبت من عمليات شراء أو بيع بالبورصة أو إثر متابعة قائمة المساهمين.

ويبرز من خلال دراسة آجال التصريح بتجاوز عتبات المساهمة التي قامت بها الشركات المعنية خلال سنة 2006 تراجعاً فيما يتعلق باحترام الأجل القانوني للتصريح المحدد بـ 5 أيام ذلك أن 35,6 ٪ فقط من جملة التصاريح تمت في الأجل.

ويمكن تفسير هذا التراجع بجهل المساهمين والمستثمرين الجدد للأحكام التشريعية الجديدة المتعلقة بآجال التصريح بتجاوز عتبات المساهمة المنصوص عليه بالقانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية.

وهذا الاجل الجديد حدد بطلب من الهيئة ذلك أن أجل التصريح المحدد بـ 15 يوماً من تاريخ تجاوز عتبات المساهمة المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون السالف الذكر يعدّ أجلاً طويلاً بما يمكن من تداول محتمل للأوراق المالية دون التفتّن لتجاوز ممكن للعتبات المساهمة. لذا اقترحت التقليل في ذلك الأجل إلى خمسة أيام عمل بداية من تاريخ التجاوز.

وهذا الاقتراح هو وليد ما هو معتمد بالمعايير العالمية فيما يخص التصريح بتجاوز عتبات المساهمة.

هذا لسدّ بعض الفراغات القانونية التي تمّ التفتّن إليها عند الممارسة والمتعلقة بالعقوبات في حالة عدم احترام الأحكام القانونية والترتيبية الخاصة بالتصريح بتجاوز عتبات المساهمة اقترحت الهيئة. في إطار تنقيح القانون عدد 117 لسنة 1994. منحها سلطة اتخاذ قرار الحرمان من حق الاقتراع في الجلسات العامة للمساهمين بعد سماع المعني بالأمر وبدون اللجوء إلى القضاء لتنفيذ ذلك القرار. وهو ما تمّ سنّه بالقانون المتعلق بسلامة العلاقات المالية.

• مراقبة المعلومة قبل وبعد انعقاد الجلسات العامة :

واصلت هيئة السوق المالية حملتها لتحسين جودة المعلومة المالية وذلك عن طريق تدعيم المرافقة الآلية للمعلومة الصادرة عن الشركات قبل نشرها للعموم وكذلك بتكثيف عمليات التّأطير.

فتتولّى مصالح الهيئة متابعة المعلومة بمناسبة انعقاد الجلسات العامة وكذلك بعد انعقادها. وقد خصّصت المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات بعناية خاصة. فركّزت الهيئة مراقبتها على احترام الآجال وعلى جودة المعلومة علماً وأن القانون الجديد المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية أولى الموضوع عناية خاصة.

كما واصلت الهيئة خلال سنة 2006 سياسة التوعية والإقناع التي اتبعتها لحثّ شركات المساهمة العامة على احترام آجال السّنة أشهر الموالية لختام السّنة المحاسبية لعقد جلساتها العامة العادية مثلما تشترطه أحكام الفصل 275 من مجلّة الشركات التجاريّة.

أمّا فيما يخص نشر المعلومة. فالملحوظ أنّ جلّ الشركات المدرجة بالبورصة قد احترمت واجب نشر قوائمها المالية قبل انعقاد جلساتها عكس شركات المساهمة العامة غير المدرجة بالبورصة التي ما تزال تعزف عن القيام بذلك الواجب.

ومن ناحية أخرى. فقد لوحظ أنّ بعض شركات المساهمة العامة لم تقوم بنشر قوائمها المالية مصحوبة بإحترازا مراقب حساباتها وضماناً لجودة المعلومة المنشورة فقد طلبت هيئة السوق المالية الشركات المعنية بإعادة نشر قوائمها المالية مصحوبة بملاحظات مراقب الحسابات والإيضاحات الوجوبية والتي تعدّ ذات أهمية.

وفي نفس الإطار حرصت الهيئة على أن ترفق القوائم المالية التي تنشرها بنشرتها الرسمية بالملاحظات التي وجهتها إلى الشركات المعنية فيما يخص الإخلالات والنقائص التي وقع التفطن إليها خلال عملية التثبت في هذه القوائم.

علما و ان عدّة تحسينات تمّ تسجيلها نذكر منها :

احترام أجل إرسال المعلومة الماليّة :

تعتبر نتيجة عملية المراقبة المسبقة لانعقاد الجلسات العامة مقبولة و ذلك في ما يتعلق بمدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة للأجل المحدد لتقديم القوائم المالية والذي لا يتعدى أقصاه 4 أشهر من نهاية السنة المحاسبية 2005. ويتبين ذلك من خلال نسبة الشركات التي احترمت الأجل المذكور والتي تجاوزت نسبة 65,2٪ خلافا للشركات الغير مدرجة بالبورصة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم احترام الأجل المذكور سابقا ناتج في أغلب الأحيان عن حالات استثنائية كوضع برنامج تطهير وتصفية حسابات الشركات التي تمر بصعوبات اقتصادية أو بوضع برنامج إنقاذ وتوكيل التصرف إلى مسيرين جدد.

سجلت سنة 2006 تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 وذلك لمدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة للأجل القانوني المتعلق بإيداع القوائم المالية بعد انعقاد الجلسة العامة وقد بلغت نسبة هذه الشركات 66,7٪.

إن سياسة الإقناع المتبعة من طرف الهيئة والتي تواصلت طيلة 2006 كانت عنصرا فعالا في الوصول إلى هذه النتائج علما وأن الشركات التي لم تحترم أجل تقديم القوائم المالية وقع متابعتها من جديد.

- نشر المعلومة الماليّة :

مكنت عملية المراقبة التي تقوم بها الهيئة من بلوغ نسبة 80,4٪ من الشركات التي تحترم أجل نشر قوائمها المالية بإحدى الصحف اليومية قبل انعقاد الجلسات العامة.

وأمام تقاعس بعض الشركات من حيث القيام بنشر قوائمها المالية. قامت الهيئة بنشر جميع القوائم المودعة لديها من طرف شركات المساهمة العامة بنشرتها وذلك قبل انعقاد الجلسات العامة.

وفي إطار تدعيم الشفافية، كانت الهيئة حريصة على أن تكون القوائم المالية المقدمة من طرف الشركات منجزة حسب القوانين الجاري بها العمل. وبالفعل فقد اعترضت الهيئة على قوائم مالية بعنوان سنة 2005 لإحدى الشركات المدرجة وذلك لعدم احترامها النظام المحاسبي الجاري به العمل.

وفي نفس الإطار وحرصا على نشر معلومات ذات دلالة تدرج الهيئة بنشرتها بالملاحظات التي تتعلق بالأخطاء والنقائص وذلك إثر عملية التدقيق للقوائم المالية وقد تم التركيز خاصة على الإيضاحات المصاحبة للقوائم المالية المتعلقة بالأطراف المتصلة.

وفيما يخصّ نشر المعلومات بعد انعقاد الجلسات العامة اتضح أن نسبة الشركات المدرجة بالبورصة والتي تلتزم بنشر القرارات التي اتخذت خلال الجلسات العامة مصحوبة بالموازنة وقائمة تطور الأموال الذاتية باعتبار قرار تخصيص النتيجة المحاسبية قد بلغت نسبة 78,3٪.

مع العلم وأن نسبة الالتزام بنشر المعلومات من طرف الشركات الغير مدرجة قد سجلت تحسنا مقارنة بالسنوات الفارطة، إلا أنه لم يبلغ النسبة المرجوة.

أمام هذه الوضعية، قامت الهيئة بنشر جميع المعلومات الملزم إيداعها من قبل الشركات وذلك بعد انعقاد جلساتها العامة من جهة. كما طلبت من الشركات الحُلة بالقيام بالتعديلات اللازمة وإعادة نشرها من جديد وذلك حسب القوانين الجاري بها العمل من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2005 وفي نطاق التشاور بين هيئة السوق المالية والبنك المركزي التونسي بصفته سلطة مراقبة لمؤسسات القرض و المؤسسات المالية، تم الاتفاق على اتخاذ التدابير اللازمة قصد الإسراع بدراسة القوائم المالية لهذه المؤسسات في أجل يمكنها من احترام الواجبات المحمولة عليها و المتعلقة بإرسال و نشر المعلومة قبل انعقاد جلساتها العامة.

- جودة المعلومة المنشورة

لضمان معلومة ذات جودة لفائدة المدّخرين، ومثلما جاءت به أحكام ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة فقد أقرّ القانون الجديد المتعلق بالسلامة المالية وجويّة مصاحبة القوائم المالية المنشورة بالنص الكامل لرأي مراقب الحسابات.

وفي هذا الإطار طلبت الهيئة من الشركات الحلة بذلك الالتزام إعادة نشر قوائمها المالية مصحوبة بالنص الكامل لرأي مراقب الحسابات.

وفيما يتعلق بالنشر في الصحف اليومية فإن القانون يسمح للشركات بان تكتفي بنشر الإيضاحات حول القوائم المالية الوجوبية والمهمة شريطة الحصول على الموافقة الكتابية من طرف مراقب الحسابات.

- نشر المعلومات السداسية

تم تسجيل تحسّن على مستوى احترام الأجل القانوني لنشر المعلومات السداسية من طرف الشركات المدرجة بالبورصة.

حيث بلغت الشركات المدرجة بالبورصة التي احترمت الأجل المذكور نسبة 78.3٪، علما وان القانون الجديد المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية الذي مدد بشهر في الأجل المذكور، كان وراء هذا التحسن.

- فيما يخصّ القوائم المالية المجمّعة

قصد توفير للمستثمرين معلومة موثوق فيها حول الوضع المالي لتجمّعات الشركات، ألزم القانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية الشركات الأمّ المدرجة بالبورصة على إعداد قوائم مالية مجمّعة طبقا للتشريع المحاسبي الجاري به العمل، حتّى وإن كانت بدورها شركات فرعية لشركات أخرى.

وقد، أقرّ القانون المذكور إخضاع القوائم المالية المجمّعة إلى نفس الأحكام المطبّقة بالنسبة للقوائم المالية الفردية و ذلك فيما يخصّ آجال إيداع الوثائق ونشرها.

وارتكزت مراقبة المعلومة من طرف مصالح هيئة السوق المالية بعد انعقاد الجلسات العامة على احترام آجال إرسال الوثائق وقد أفضت تلك المراقبة إلى التدخّل لدى جلّ الشركات التي لم تمثل لهذا الواجب من تلقاء نفسها قصد حتّتها على تسوية وضعيتها.

كما تمّ التركيز على نشر المعلومة وفي هذا الإطار تدخلت هيئة السوق المالية فطالبت الشركات بإعادة نشر المعلومات حسب مقتضيات الفصل 42 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة.

- المعلومة المالية المتعلقة بتجمّعات الشركات :

وعيا منها بأهمية المعلومة المالية المتعلقة بتجمّعات الشركات، قامت هيئة السوق المالية بحثّ شركات المساهمة العامة الملزمة قانونا بإعداد قوائم مالية مجمّعة، بنشر القوائم المالية المذكورة على أعمدة صحيفة يومية في أجل أقصاه شهر من تاريخ المصادقة عليها، مثلما تقتضيه أحكام الفصل 472 من مجلة الشركات التجارّية.

ويمثّل نشر هذه القوائم منطلق مرحلة جديدة من الشفافية حول نشاطات ومردودية جّمع الشركات كما يمكن المستغلين لهذه القوائم من الإطلاع على المعلومات المالية الخاصة بالجمع كوحدة إقتصادية في مجملها وإبداء رأيهم في خصوص وضعيته المالية.

علما وأنّ تسعة وثلاثين شركة صرّحت إمّا باتمائها أو بتكوينها لتجمع الشركات من بينها ستّ وعشرون شركة مدرجة بالبورصة.

إنه لمن المفيد أن تدلي الشركات الأم بمعلومات دقيقة حول مساهماتها في الشركات الفرعية وكل شركة من الشركات المنتمة إلى التجمع وتقدم كذلك لحة ولو موجزة لمجال التجميع تشرح فيها أسباب الإفصاء أو الإدماج في التجمع. ويجب على هذه الشركات أن تقدم معلومات عن الشركات المنتمة للتجمع والمجالات التي تعمل بها وتصنيفها حسب القطاعات الإقتصادية.

وفي هذا المجال ومناسبة النشر القانوني للمعلومة المالية تمكنت مصالح هيئة السوق المالية من رصد شركة لم تقم بتقديم معلومات عن شركاتها الفرعية (أسماء الشركات- نسبة المساهمة في رأس المال- طرق التجمع...).

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض مراقبي الحسابات قد أبدوا رأيهم دون الإشارة في تقاريرهم هل تم الإعتماد على ما ورد في تقارير مراقبي حسابات الشركات المنتمة للتجمع أم لا.

ومن خلال تفحص 7 تقريرا لمراقبي حسابات حول الفوائم المالية المجمع للشركات المدرجة بالبورصة تبين أنه لم يقع التنصيص صلبها على وجود أو عدم وجود تقارير مراقبي الشركات الفرعية والمؤسسات الشركة من عدمه.

علما وأنه في إطار مهمة تدقيق الفوائم المالية المجمع الموكولة له فإن مراقب الحسابات مطالب بالقيام بالتدقيقات اللازمة، والخاصة منها إبداء الرأي حول المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة حول تسيير المجمع.

هذا وأن 7 تقارير من جملة الـ 24 المتعلقة بالشركات المدرجة بالبورصة لا تحتوي على رأي مراقب الحسابات بخصوص تقرير مجلس الإدارة حول التصرف أو حتى بيانات تدل على وجود هذه التقارير في حين أن التقارير الخاصة بالشركات الأم غير المدرجة بالبورصة تتضمن رأي مراقب الحسابات حول تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالتصرف.

وتجدر الإشارة إلى أن التنقيحات الجديدة التي أدخلت على الإطار التشريعي يسرت واجبات الإفصاح المحمولة على شركات المساهمة العامة.

وتبقى شركات المساهمة العامة، مستقبلا، ملزمة بنشر القرارات المعتمدة من قبل الجلسات العامة والفوائم المالية إن أدخل عليها تغيير دون سواها.

من جهة أخرى تم إلغاء واجب نشر الفوائم المالية الوقفية في أواخر شهر جانفي وتعيينها بنشر الفوائم المالية النهائية قبل موفى 30 أبريل أما فيما يخص الفوائم المالية الوسيطة المتعلقة بالأساسي الأول فيجب نشرها في أجل أقصاه 31 أوت عوضا عن 30 جويلية.

كما حمل القانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية للشركات المدرجة بالبورصة واجب إرسال أو إيداع مؤشرات حول نشاطها وذلك في أجل أقصاه عشرون يوما من نهاية كل ثلاثية من السنة المحاسبية.

— تحسين جودة المعلومة

فضلا عن المراقبة الشاملة والمنتظمة لواجب الإفصاح المحمول على الشركات المصدرة فإن هيئة السوق المالية قامت بتحليل نوعي للفوائم المالية وللتقارير السنوية حول التصرف وكافة الوثائق الموضوعة على ذمة المساهمين وذلك لغاية الوقوف على الإخلالات والتناقض وكذلك المخاطر والعقبات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها الشركات وبالتالي حملها على الإفصاح على تلك المخاطر.

— على مستوى التقرير السنوي

أصبح إعداد التقارير السنوية حول التصرف من ضمن التقاليد المألوفة لدى الشركات المدرجة بالبورصة إذ لوحظ أن كل الشركات المدرجة بالبورصة وافت هيئة السوق المالية بتقاريرها السنوية المتعلقة بالسنة المالية 2006 وفقا لما يقتضيه القانون الجاري به العمل.

فضلا عن ذلك، شهدت سنة 2006 تحسنا ملحوظا على مستوى إرسال التقارير السنوية من طرف الشركات غير المدرجة بالبورصة و كذلك فيما يخص نسبة المبادرة.

إلا أنه يتضح، من خلال المراقبة التحليلية للتقارير السنوية المتعلقة بالسنة المالية 2005، وجود بعض الإخلالات التي تتمثل خاصة في غياب معلومات حول التطور المتوقع لوضعية الشركة وأفاقها المستقبلية إضافة إلى المعلومات حول تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة.

وقد ركزت التعديلات الجديدة المنقحة للقانون عدد 117 لسنة 1994 على محتوى التقرير السنوي حول التصرف الملزمة بإعداده شركات المساهمة العامة إثر انتهاء السنة المحاسبية و ذلك بمطابقتها بإدراج عناصر حول الرقابة الداخلية إضافة إلى بقية العناصر المنصوص عليها بالفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بالمساهمة العامة.

وقد اتضح من خلال هذه المراقبة وجود نقائص في جل التقارير السنوية، وردا على ملاحظات الهيئة علّلت بعض الشركات هذا النقص بتجاهلها الترتيب الجاري به العمل أو بعدم معرفة المعلومات التي يجب نشرها في هذا المجال.

– على مستوى مشاريع اللوائح

من أهمّ النقائص التي وقع التعرض إليها خلال دراسة مشاريع اللوائح المعروضة من قبل الشركات ذات المساهمة العامة على جلساتها العامة العادية للمصادقة عليها خلال سنة 2006، نجد اقتراح أربع بنوك، منها بنك مدرج بالبورصة، تخصيص مبلغ من الاحتياطات إلى مدّخرات المخاطر والأعباء.

وقد لفتت الهيئة نظر الشركات المعنية ومراقبي حساباتها إلى أنّ توخي مثل تلك الطريقة من شأنه أن يمسّ بالشفافية المطلوبة حيث أنّ النتائج المعلنة لن تعطي صورة حقيقية عن مردودية الشركة.

وقد وقع كذلك التنبيه إلى أنّ تحويل الاحتياطات إلى مدّخرات يمثّل طريقة غير سليمة في التقييدات المحاسبية للأعباء التي يجب إدراجها ضمن أعباء السنة المحاسبية وبالتالي طرحها من النتيجة.

كما لفتت الهيئة انتباه الشركات المعنية أنه في صورة اعتماد هذه الطريقة في المستقبل فيجب عليها إعداد ونشر قوائم مالية شكلية تأخذ بعين الاعتبار الطرق المنصوص عليها بالتظام المحاسبي المتعلق بالتعريف والإقرار والقيس وتقديم عناصر القوائم المالية وذلك قصد إضفاء مزيد من الأمانة والمصادقية على المعلومة المالية، كما أشارت الهيئة إلى وجوب الإعلام وتوضيح التأثير على القوائم المالية التاجم عن وجود أيّ اختلاف بين الحلول المحاسبية المعتمدة من قبل الشركة.

وردّا على هذه الملاحظات، قام بنك بسحب اللائحة موضوع هذه الملاحظة.

كما تمّ التطرق إلى مجموعة من الاخلالات إثر دراسة مشاريع اللوائح، و تتمثل خاصة في:

- اقتراح توزيع مكافئات لأعضاء مجلس الإدارة، إلا أن ذلك يعتبر غير قانوني إثر تنقيح مجلة الشركات التجارية.
- عدم تعيين مراقب حسابات ثان وفق الترتيب الجاري به العمل بالنسبة لمؤسسات الفرض وشركات التامين متعددة الاختصاصات.
- عدم تطبيق الالتزامات المتخذة في نشرة الإصدار (المساواة في حق الانتفاع بربح الأسهم الجديدة المكتتبه مع الأسهم القديمة، حجز مقعد لفائدة صغار المساهمين في مجلس الإدارة، تكوين لجنة دائمة للتدقيق).

• على مستوى القوائم المالية المنشورة

يتّضح من خلال المراقبة التحليلية للقوائم المالية النهائية، السنوية أو الوسيطة التي وقع نشرها من طرف الشركات المدرجة خلال سنة 2006، وجود تحسن على مستوى جودة المعلومات و مدى تطابقها مع المعايير المحاسبية المعمول بها في تونس.

وتمثلت عملية المراقبة هذه في التثبت من وجود الإيضاحات اللازمة حول القوائم المالية، والتطابق بين نصّ القوائم والإيضاحات المتعلقة بها، وتبريرا للتعدّلات التي أدخلت على نصّ القوائم المالية المتعلقة بالسنة الفارطة إضافة إلى القيام بتحليل لأهمّ التطوّرات على مستوى أهمّ البنود.

وتنحصر أهمّ النقائص التي وقع الوقوف عليها في عدم تقديم إيضاحات حول جدول التدفّقات النقدية ووجود اختلاف بين نصّ القوائم والإيضاحات المتعلقة بها وغياب إيضاحات حول التعدّلات التي وقع إدخالها على القوائم المالية للسنة المنقضية، إضافة إلى عدم الإفراج بالأعباء المتأبئة من الأدعاءات المتعلقة بالقوائم المالية الوسيطة.

وكمثال على ذلك نذكر شركة مدرجة بالبورصة قامت بعملية إعادة تخيين جزء من أصولها الثابتة المادية وعدم الإفراج بالمدخرات المتعلقة بالديون وتسجيلها ضمن التعدّلات المحاسبية.

فقامت الهيئة بتأجيل نشر القوائم المالية لهذه الشركة مشيرة إلى أن اعتماد طرق إعادة تخيين الأصول يمثل خرقا للقاعدة المحاسبية المتمثل في التكلفة التاريخية للأصول لمعالجة أصول الاستغلال التي جاء بها الإطار المرجعي للمحاسبة ومعيار المحاسبة المتعلق بالأصول الثابتة المادية (م م 05) وقد تمت دعوة الشركة المعنية إلى إعداد ونشر قوائم مالية مطابقة للنظام المحاسبي الجاري به العمل فيما يخصّ التعريف، والإفراج و طرق القيس و طرق تقديم القوائم المالية وذلك لإعطاء مزيد من الأمانة و المصدقية للقوائم المالية المنشورة.

على أن يقع التصريح بكلّ الاختلافات مع الحلول المحاسبية المعتمدة و النصوص الجاري بها العمل ومدى تأثيرتها على القوائم المالية.

كما لفتت الهيئة انتباه الشركة المعنية أنّ المعلومات المتعلقة بإعادة التحيين يمكن نشرها في قوائم مالية «شكليّة» شريطة القيام بالاختبارات اللازمة ودراسة الاحتمالات الممكنة التي تبرز قدرة هذه الأصول على تحقيق تدفقات نقدية محيّنة تثبت مستوى التحيين، على أن تقوم بذلك عند كل إقفال للحسابات.

وفيما يخصّ تسجيل مدخرات حول ديون مشكوك فيها وسندات مساهمة ضمن التعدّلات المحاسبية بمبلغ مساوي للمبلغ المتأبئ من عملية إعادة التحيين، وقع إعلام الشركة أن تسجيل هذه المدخرات ضمن حساب التعدّلات المحاسبية عوضاً عن حساب المدخرات يمثّل طريقة غير سليمة في التقييدات المحاسبية للأعباء التي يجب إدراجها ضمن أعباء السنة المحاسبية وبالتالي طرحها من النتيجة.

على أن يقع تطبيق هذه الطريقة من قبل الشركة رغم أنّ تقدير انخفاض الأسهم والديون يتعلق بالسنوات الماضية.

كما لفتت الهيئة انتباه الشركة المعنية، طبقاً لمقتضيات مجلة الشركات التجارية، انه بالرغم من الحسارة و باعتبار قرار توزيع الارباح، تعتبر عملية الاقتطاع من الاحتياطات المتأبئة من عملية التحيين أو الاحتياطات القانونية غير ممكنة، وقد قامت الهيئة بدعوة هذه الشركة للقيام بالتعدّلات اللازمة.

هذا وقد وقع رصد بعض النفاص على مستوى القوائم المالية، كان أبرزها:

- عدم التطابق بين نصّ القوائم و الإيضاحات المتعلقة بها.
- عدم تبرير التعدّلات التي أدخلت على نصّ القوائم المالية.
- عدم وجود الإيضاحات المتعلقة خاصة بالأطراف المرتبطة. وقد تمّ التركيز على مثل هذه المعلومات خلال سنة 2006.
- عدم الإفراج بالأعباء المتأبئة من الادعاءات على الارباح المتعلقة بالقوائم الوسيطة.

وتمت دعوة الشركات المحلّة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح هذه الأخطاء وإلى تقديم كل الإيضاحات المنصوص عليها.

- على مستوى تقارير مراقبي الحسابات

تبيّن من خلال تفحص تقارير مراقبي حسابات الشركات المدرجة بالبورصة وجود تحسّن من حيث مدى تطابق محتوى هذه التقارير مع المعايير الدوليّة ويعزى هذا التحسّن بالأساس إلى عمليّات التحسيس التي قامت بها الهيئة خلال الأعوام المنقضية لدى هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسيّة.

وقد تعلّقت الاختلافات التي وقع الوقوف عليها خاصّة بغياب وصف للعناية البذولة من قبل مراقب الحسابات و تقييم القواعد المحاسبية المتبعة من قبل الشركات. غياب التذكير بمسؤوليات كلّ من إدارة الشركة ومراقب الحسابات، إضافة إلى غياب معلومات حول التقييم العام للرقابة الداخلية كما جاء به القانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية.

3 - تدعيم الإطار التشريعي

شهدت سنة 2006 صدور قانون طالما انتظرته الساحة الماليّة التونسيّة ألا وهو القانون المتعلّق بتدعيم سلامة العلاقات الماليّة الصادر في شهر أكتوبر 2005 ومن بين التعديلات الجديدة التي جاء بها هذا القانون، والتي وقع تطبيقها سنة 2006، نجد :

3-1- نشر مؤشرات ثلاثية حول نشاط الشركة:

وضعت الأحكام الجديدة على عاتق الشركات المدرجة بالبورصة إجبارية نشر مؤشرات حول نشاطها يتم تحديدها حسب القطاعات بترتيب لهيئة السوق الماليّة وذلك في أجل أقصاه عشرون يوما من نهاية كل ثلاثية من السنة المحاسبية.

ولغاية تحديد مؤشرات ذات دلالة، استشارت الهيئة عدّة متدخلين في السوق (شركات مدرجة، محللين ماليين، خبراء محاسبة ووسطاء بالبورصة، وكالة تقييم) قصد اقتراح مؤشرات خاصة بكل قطاع.

وتهدف هذه الاستشارة إلى تحديد مؤشرات التي يمكن إعدادها في الأجال القانونية من قبل المنظومات المعلوماتية للشركات و التي توفر للمساهمين وللمستثمرين المحتملين معلومة ذات دلالة وقابلة للمقارنة مع نتائج الشركة خلال الثلاثية.

وفي بداية سنة 2006، عقدت عدّة اجتماعات عمل للعرض شارك فيها ممثلو الشركات المعنية حسب القطاعات المنتمة إليها ومراقبي حساباتها ومحللين ماليين وممثلين عن الجمعيات المهنية والهيئات المتعلقة بالسوق المالية.

وقد تمّ اعتماد مجموعة من المؤشرات ووقع نشرها ضمن ترتيب لهيئة السوق المالية خلال سنة 2006.

إلا أنّه ، وقصد تفادي انقطاع في نشر المعلومة المالية، حيث وقع التخلي ضمينا على نشر القوائم المالية المؤقتة في أجل أقصاه 31 جانفي حسب القانون وبغرض تعويد الشركات المدرجة بالبورصة على إعداد مؤشرات حول نشاطها وفي انتظار نشر الترتيب سالف الذكر، طلبت هيئة السوق المالية من الشركات المعنية نشر، بصفة استثنائية ، مؤشرات لنشاطها وذلك في أجل أقصاه 31 جانفي 2006 فقامت أغلب الشركات في مطلع شهر فيفري بنشر مؤشرات وجبهة لنشاطها خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2005 ومصحوبة بشرح لأهم ما حدث خلال تلك الفترة وهو ما مثل حدثا بارزا على الساحة الماليّة. وقد تمّ تدعيم هذه النتائج إثر نشر القرار الذي يحدد هذه المؤشرات، حيث أنّ 95٪ من هذه الشركات التزمت بهذه الواجبات، 46٪ منها إحترمتها في الأجال القانونيّة.

وبهدف التوفيق في نشر مؤشرات ذات دلالة طلبت الهيئة من الشركات تقديم:

- المجموع منذ بداية السنة المحاسبية إلى نهاية الثلاثية وذلك بالنسبة للمؤشرات التي تمثل بنود الموازنة.
- المؤشرات الثلاثية إضافة إلى المجموع منذ بداية السنة المحاسبية إلى نهاية نفس الفترة بالنسبة لبقية المؤشرات.

2.3 - تدعيم الرقابة الخارجية :

أوجب القانون الجديد المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية تعيين مراقبين اثنين أو أكثر للحسابات مرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وذلك بالنسبة :

- لمؤسسات القرض ذات المساهمة العامة وشركات التأمين متعددة الاختصاصات.
- والشركات الملزمة بإعداد قوائم مالية مجمعة بمقتضى التشريع الجاري به العمل إذا تجاوز مجموع موازنتها بعنوان الحسابات المجمعة مبلغا يتم تحديده بمقتضى أمر.
- والشركات التي تتجاوز مجمل تعهداتها لدى مؤسسات القرض وقوائم إصداراتها الرقابية مبلغا يتم تحديده بمقتضى أمر.

وقد أوجبت القواعد الجديدة لحوكمة المؤسسة عدم وجود أية علاقة شراكة أو معاملات أخرى بين مراقبي الحسابات الذين يقع تعيينهم وذلك ضمانا لإستقلاليتهم.

إضافة إلى ذلك، أصبح حضور مراقبي حسابات الشركة في كل اجتماعات مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة وهيئة الإدارة الجماعية المتعلقة بضبط القوائم المالية إجباري.

3.3 - تدعيم الرقابة الداخلية :

أوجب الإطار التشريعي الجديد على الشركات ذات حجم معين أو التي وصل مستوى مديونيتها إلى حد معين، إحداث لجنة دائمة للتدقيق، يقع تعيين أعضائها من بين أعضاء مجلس الإدارة.

وتسهر اللجنة الدائمة للتدقيق على التأكد من إرساء الشركة لأنظمة رقابة داخلية محددة وتتولى متابعة أعمال أجهزة الرقابة لدى الشركة وتقوم باقتراح مراقب أو مراقبي الحسابات وبالمصادقة على تعيين المدققين الداخليين.

ويخص هذا الواجب :

- شركات المساهمة العامة باستثناء الشركات المصنفة كذلك بإصدارها رقاعا.
- للشركة الأم عندما يتجاوز مجموع الموازنة بعنوان الحسابات المجمعة مبلغا يتم تحديده بمقتضى أمر.
- الشركات التي تتوفر فيها أرقاما دينا يتم تحديدها بمقتضى أمر تتعلق بمجموع الموازنة بمستوى تعهداتها لدى مؤسسات القرض وقوائم إصداراتها الرقابية.

4.3 - تشديد العقوبات :

لتدعيم مصداقية سلطة المراقبة للسوق المالية وتسهيل إجراءات الردع، مكن القانون من إحالة مسيري الشركات الذين يخلّون بالواجبات القانونية والترتيبية المحمولة عليهم في مجال إيداع ونشر المعلومات الدورية والعرضية، أمام مجلس هيئة السوق المالية.

ويهدف هذا التنقيح إلى تبسيط إجراءات التتبعات العدلية وتشديد العقوبات المالية المسلطة على مسيري الشركات الخلّة بواجباتها وذلك بالترفع في مقدار الخطية القصوى من ألفي دينار إلى عشرين ألف دينار.

4 - هيئة السوق المالية هيكل إصغاء :

1.4. الإستشارات :

تدخل ضمن مهام الإحاطة التي تقوم بها هيئة السوق المالية لفائدة المتدخلين في السوق الإجابة على الإستشارات الواردة عليها. وخلال سنة 2006 تمت إستشارة الهيئة عديد المرات وتمحورت المواضيع المثارة حول النقاط التالية :

- حوكمة الشركات :

عرضت على الهيئة تساؤلات تخص حوكمة الشركات تعلقت خاصة بوجود مجلة حكمة التسيير وتواجد أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة وكذلك لجان المكافآت والتعيين.

وفي إجابتها لاحظت الهيئة أن التشريع الحالي لا يشير إلى مجلة حكمة التسيير ضمن عناصر حوكمة الشركات إلا أن عدّة نصوص كمجلة الشركات التجارية والقانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق تدعيم سلامة العلاقات المالية تعرّضت إلى بعض المبادئ والقواعد المتعلقة بعقد أو مجلة حكمة التسيير.

كما بينت الهيئة من جهة أخرى. أن النصوص القانونية المعمول بها حالياً لا تفرض تواجداً أعضاء مستقلين بمجالس إدارة الشركات ولا توجب إحداث لجان المكافآت والتعيين.

- طلب الإعفاء من موافقة اللجنة العليا للإستثمارات :

تعهدت الهيئة بطلب صادر عن شركة تطلب إعفاءها من موافقة اللجنة العليا للإستثمارات لعملية إقتناء أسهم من طرف أجنبي بهدف تسوية وضعية الكسور. وقد إعتبرت الهيئة أن هذا الطلب لا يدخل ضمن إختصاصتها إذا هو من ولاية اللجنة العليا للإستثمارات.

- هبة الأسهم :

تمت إستشارة الهيئة من قبل شركة تسأل إن كانت الهبة تخضع لإجراءات التسجيل بالبورصة وفي صورة الإيجاب ما هي قاعدة إحتساب عمولات البورصة الواجب إحتسابها ؟

فأكدت الهيئة في ردّها بأنه خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للميراث فإن هبة أسهم شركة ذات مساهمة خصوصية تخضع لإجراءات التسجيل المنصوص عليها بالفصل 71 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994. أما بخصوص عمولات البورصة في مادة تسجيل هبة أسهم شركة فإنه يتم إحتسابها وفق الطرق المعمول عند القيام بعملية تقييم الشركات.

- تفويض السلطات في مادة الزيادة في رأس المال :

طلبت شركة مصدرة من الهيئة رأيها حول مطابقة الفصل 294 من مجلة الشركات التجارية لمشروع قرار سيعرض على جلستها العامة الحارقة للعادة يتضمن تفويض مجلس الإدارة القيام بالترفيغ في رأس المال الإجتماعي عن طريق الإكتتاب نقداً.

وبعد التذكير بالأحكام التشريعية الواردة بمجلة الشركات التجارية، أفادت الهيئة الشركة المعنية بأن مشروع القرار المعروض لا يتعارض وأحكام الفصل المشار إليه.

- شراء شركة لأسهمها :

تعهدت الهيئة بإستشارة صادرة عن بورصة الأوراق المالية تستفسر فيها حول الإجراء المعمول به بخصوص شراء شركة لاسهمها

تبعاً لرفض الموافقة على الحال له طبقاً لأحكام الفقرة 4 من الفصل 321 من مجلة الشركات التجارية إلى جانب تأويل عبارة اما يعادل قيمة الأسهم هل يتعلق الأمر بالقيمة الإسمية أو بسعر الإحالة المتفق عليه ؟

ذكرت الهيئة في جوابها بأن عملية الشراء الواردة بالفصل 321 من مجلة الشركات التجارية مشروطة بالنخفيض في رأس المال و هذه العملية تقتضي جلسة عامة خارقة للعادة.

أمّا فيما يتعلق بتأويل عبارة ما يعادل قيمة الأسهم فقد أكدت الهيئة بأنه يتعين الرجوع إلى معيار المحاسبة عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية الذي تعرّض لكافة الفرضيات المرتبطة بعمليات شراء الشركة لأسهمها.

– حصص أرباح أسهم موضوع عرض عمومي إجباري ونقل ملكية :

وقعت إستشارة الهيئة حول مال حصص أرباح شركة المصرف القومي التونسي المتعلقة بالسنوات 2002 و 2003 و 2004 علماً وأنه :

- خلال سنة 2002 حصل مساهمو هذه الشركة على أغلبية حقوق الإقتراع و لم يقوموا بتنفيذ قرار الهيئة المتعلق بالإيداع الإجباري لعرض عمومي للشراء.
- فصدر حكم بات يلزم المساهمين بإقتناء الأسهم الراجعة لبعض المعارضين الراغبين في مغادرة الشركة.

وجوباً على الاستشارة أكدت الهيئة ان القرار الذي أصدرته بهم الأسهم ذات القصاص المتعلقة بالسنة المالية 2002، وحيث إن هذا القرار لم يتم تطبيقه بصفة إرادية وعملاً بأحكام الفصل 2 من القانون عدد 35 لسنة 2000 المؤرخ في 21 مارس 2000 المتعلق بإرساء السندات غير المادبة فإن انتقال الملكية يتم من حساب إلى آخر بصفة إرادية أو بموجب قرار قضائي.

– واجب الإفصاح المالي للشركات الغير مقيمة :

في إطار متابعة الإفصاح المالي للشركات ذات المساهمة العامة، تساءلت الهيئة عن مدى خضوع فروع أو وكالات مؤسسات القرض التي لها مقر إجتماعي بالخارج و الخول لها ممارسة نشاطها بتونس كشركات ذات مساهمة عامة لواجب الإفصاح المالي الوارد بالقوانين والتراتب الجاري بها العمل بالبلاد التونسية.

واعتبرت الهيئة أن هذه الذوات هي شركات ذات مساهمة عامة طبقاً لأحكام الفصل الأوّل من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 وحيث أن القانون المذكور لا يميز بين البنوك الخاضعة للقانون التونسي وفروع أو وكالات مؤسسات القرض التي لها مقر إجتماعي بالخارج لذا فهي خاضعة لواجبات الإفصاح المالي.

– حول إدراج بالبورصة شركة مصدرة كلياً غير مقيمة :

تعهدت الهيئة باستشارة تهم الشروط القانونية المتعلقة بإدراج بالبورصة شركة مصدرة كلياً غير مقيمة مسوكة 100 % من طرف أجنب.

أكدت الهيئة بأن التشريع المتعلق بالبورصة وخاصة منه القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والترتيب العام لبورصة الأوراق المالية وترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة لا تتضمن شرط الجنسية حتى يتم إدراج الشركة بالبورصة وبذلك لا شيء يمنع الشركات الأجنبية من إدراج أسهمها بسوق تونس طالما أنها تستجيب لشروط الإدراج وخاصة منها :

- أن تكون الشركة قد حققت أرباح خلال السنتين الماليتين الأخيرتين ؛
- توزيع الأسهم على مائتي مساهم على الأقل ؛
- توزيع عدد من الأوراق المالية يمثل 10 % من رأس المال أو على الأقل مليون دينار.

وحيث أن التشريع المتعلق بالصرف يستوجب الترخيص لكل إقتناء من طرف مقيم بمقابل أو بدونه لأوراق مالية محررة بعملة أجنبية و مصدرة من طرف شخص معنوي خاص له مقر إجتماعي بتونس لذا فتتوقّر للشركات الغير مقيمة عدّة خيارات :

- إما أن يكون رأس مال الشركة الأجنبية محرر كلياً أو جزء منه بالدينار الغير قابل للتحويل وفي هذه الحالة فإن الشركة الأجنبية محقة قانوناً في طلب إدراجها بالبورصة بالنسبة للأوراق المالية بالدينار الغير قابل للتحويل (شريطة الإستجابة لنفس الشروط الواجبة على الشركات التونسية) والعمليات المنجزة على هذه الأسهم يتم إخضاعها لنفس القواعد المنطبقة على الأوراق المالية للشركات التونسية.

- وإما أن رأس مال الشركة الأجنبية محرر بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل، في هذه الحالة هناك فرضيتين :
- الإدراج بالتسعيرة الخاصة بالسوق مع واجب إخضاع عمليات الشراء بالنسبة للمقيمين المقتنين بهذه السوق لطلب الترخيص؛
- الإدراج بالتسعيرة الخاصة بالسوق المخصص للعمليات المنجزة على الأوراق المالية لشركات أجنبية بين أشخاص ذوي جنسية أجنبية أو بين أشخاص غير مقيمين.

- مال الأسهم للحامل :

وقعت إستشارة الهيئة حول الإجراءات التي تمكن مالكي الأسهم للحامل من استرجاع حصصهم من محصول عملية بيع هذه الأسهم.
أكدت الهيئة في جوابها أنه طبقاً لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2000 المؤرخ في 21 مارس 2000 المتعلق بإرساء السندات غير المادية، فإن الأشخاص المعنوية المصدرة للأسهم للحامل ملزمة بعد إنقضاء أجل الستين بيع و إيداع محصول عملية البيع على ذمة أصحابها أو من آل لهم ذلك الحق.

إلا أنه في وضعية الحال نظراً لإستحالة إيداع محصول عملية بيع الأسهم للحامل فإن الشركة المصدرة محقة بعد التثبت من صحة الأسهم في إرجاع لكل صاحب أسهم المبالغ الراجعة له من بيع الأوراق المالية.

- إقتناء أجنب لأسهم شركات توزيع :

أعلمت الهيئة بأن عملية إقتناء أوراق مالية في رأس مال شركة توزيع تمت لفائدة شخص ذي جنسية مغربية، وقد دعت بورصة الأوراق المالية وسيط البورصة المكلف بالعملية إلى تسوية وضعيته تجاه الجهات المختصة فتمسك بأحكام الإتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية سنة 1964. وطلب من الهيئة مدّه بما تراه صالحاً بخصوص الموقف الذي ينبغي توخيه تجاه إقتناء أوراق مالية راجعة لهذه الشركة من طرف أجنبي.

وحيث أن المسألة تطرح إشكالا حول تطبيق التشريع المتعلق بالصرف و بالتحديد بتحويل الأموال و هي مرتبطة بتأويل الجهات المختصة للإتفاقيات الدولية و الإستثمار. لذا دعت الهيئة الى عقد إجتماع حضره ممثلين عن الجهات المعنية من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية ووزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ووزارة التجارة والصناعات التقليدية والبنك المركزي والإدارة العامة للخصوصية و بورصة الأوراق المالية و جمعية وسطاء البورصة، حرر عقبه محضر وجه لمن يهّم الأمر لئلا الهيئة بالموقف السليم لفض الاشكال.
كما دعت الهيئة الوسيط المكلف بمسك حساب الأوراق المالية موضوع العملية الى الإتصال بالجهات المختصة قصد الحصول على موقفها في هذا الموضوع و إعلام الهيئة بما تم التوصل إليه.

- مساهمات متقاطعة :

قامت بورصة الأوراق المالية بإعلام الهيئة بطلب تسجيل صادر عن شركة وساطة بالبورصة تعلق بإقتناء هذه الأخيرة لـ40 سهماً لشركة ثالثة تمسك حوالي 99٪ من رأس مال شركة الوساطة المذكورة و هو ما يهم حالة مساهمة متقاطعة تجرّها مجلة الشركات التجارية.

فأفادت الهيئة بورصة الأوراق المالية بأنها محقة في رفضها طلب التسجيل الصادر عن شركة الوساطة و ذلك لعدم إحترام هذه الأخيرة الأحكام التشريعية الجاري بها العمل.

كما ذكرت شركة الوساطة بصفحتها تلك أنه عليها أن تمارس نشاطها بالعناية و الحرص اللازمين من قبل مهني محترف و دعتهما إلى تسوية وضعيتها في غضون الآجال الواردة بالقانون.

- إرساء السندات غير المادية :

- وقعت استشارة الهيئة بخصوص ترتيبها المتعلق بمسك و إدارة حسابات الأوراق المالية. وتمحورت الأسئلة حول النقاط التالية :
- هل وضعت هيئة السوق المالية نموذجاً معيناً للاتفاقيات التي تبرم بين المصدر و الوسيط المرخص له من ناحية و لتلك التي تبرم بين مالك الأوراق المالية و الوسيط المرخص له المكلف بالإدارة من ناحية أخرى ؟
- هل توجد آجال لإمضاء كراسات الشروط ؟
- ما الذي يبرر التطرق إلى الوسيط المرخص له المكلف بالإدارة في الدفتر اليومي للعمليات و الدفتر العام للعمليات الملحقين بكراس الشروط المتعلق بمسك و حفظ حسابات الأوراق المالية و المنطبق على الشركات التي هي من غير شركات المساهمة العامة ؟
- هل أن الدفتر المذكور بالفصل 2 من كراس الشروط المتعلق بمسك و حفظ حسابات الأوراق المالية المنطبق على الشركات التي هي من غير شركات المساهمة العامة هو ذات الدفتر العام المذكور بالفصل 5 من نفس كراس الشروط ؟

وإجابة على هذه التساؤلات، قدمت الهيئة التوضيحات التالية :

- لم يضع ترتيب هيئة السوق المالية نموذجاً معيناً لا بالنسبة للاتفاقيات التي تبرم بين المصدر و الوسيط المرخص له المفوض و لا بالنسبة لتلك التي تعقد بين مالك الأوراق المالية و الوسيط المرخص له المكلف بالإدارة، فالترتيب يترك للأطراف حرية تحرير هذه الاتفاقيات و يكتفي بالتنصيص على بعض البيانات الأساسية.
- لا ينص ترتيب هيئة السوق المالية صراحة على آجال لإمضاء كراسات الشروط. غير أن الإمضاء لا بد أن يتم قبل ممارسة أي نشاط متعلق بمسك و إدارة حسابات الأوراق المالية بما أن ممارسة هذه الأنشطة مشروط بإمضاء كراسات الشروط.
- بالرجوع إلى أحكام الفصل 9 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001 و المتعلق بشروط ترسيم الأوراق المالية و بالوسطاء المرخص لهم بمسك حسابات الأوراق المالية و أحكام الفصل 24 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمسك و إدارة حسابات الأوراق المالية، لا يمكن تبادل الأوراق المالية إلا بعد وضعها في حساب إدارة يفتح لدى وسيط مرخص له مكلف بالإدارة.
- و بناء عليه، فإن العمليات المتعلقة بالأوراق المالية و الحقوق المرتبطة بها التي تصدرها الشركات التي هي من غير شركات المساهمة العامة تسجل لدى بورصة الأوراق المالية من قبل وسطاء بالبورصة، و بذلك فإن إجراءات التسجيل يجب أن يتعهد بها الوسيط المرخص له المكلف بالإدارة، و بناء على ذلك فإن العمليات المتعلقة بالأوراق المالية و الحقوق المرتبطة بها التي تصدرها الشركات التي ليست ذات مساهمة عامة تسجل لدى بورصة الأوراق المالية من قبل الوسيط بالبورصة أما إجراءات التسجيل فيتعهد بها الوسيط المكلف بإدارة المحفظة المالية.
- الدفتر المذكور بالفصل 2 من كراس الشروط المتعلق بمسك و حفظ حسابات الأوراق المالية المنطبق على الشركات التي هي من غير شركات المساهمة العامة هو ذات الدفتر المنصوص عليه بالفصل 5 من نفس كراس الشروط .

- الأسهم ذات الأولوية في الربح دون حق الاقتراع و اللجنة العليا للاستثمارات :

وقعت استشارة الهيئة في خصوص إجراء الترخيص المسبق الواجب الحصر عليه م اللجنة العليا للاستثمارات ذلك في صورة إصدار أسهم ذات أولوية في الربح دون حق الاقتراع من طرف شركة خاضعة للقانون التونسي و تخصيص هذا الإصدار لشركة أجنبية غير مقيمة تصبح بموجبها مالكة لمساهمة تفوق 7.50 .

في إجابته ذكرت الهيئة بأن الأسهم ذات الأولوية في الربح هي أوراق مالية لا تمنح من حيث المبدأ صاحبها الحق في المشاركة و الاقتراع في الجلسات العامة للمساهمين. إلا أنه يجب التذكير بأنه يمكن لهاته الأسهم أن تمنح في بعض الحالات صاحبها حق الحضور بالجلسات العامة و الاقتراع و أنها لا تطرح من مجموع الأسهم المكونة لراس المال عند احتساب النصاب في الجلسات خاصة في صورة عدم دفع كامل حصص الأرباح المتمتعة بالأولوية لسنتين متتاليتين.

وبناء على ذلك وحيث أن الأمر المؤرخ في 1977 استعمل مفردات عامة ولا يميز بين حقوق الاقتراع الممنوحة بصورة دائمة و تلك التي تمنح عرضيا. فان اكتساب الشركة الأجنبية أسهما ذات أولوية في الربح دون حق الاقتراع يكون خاضعا لترخيص اللجنة العليا للاستثمارات كلما كان مجموع المساهمة الأجنبية في رأس مال الشركة التونسية. مع اخذ عمليات الشراء المزمع القيام بها بعين الاعتبار. يساوي أو يفوق 50٪ من رأس مال هذه الشركة.

- جنسية الأشخاص المعنويين :

تعهدت الهيئة باستشارة يطلب فيها صاحبها رأيها بخصوص تغيير جنسية شركة خاضعة للقانون التونسي مسوكة بالأغلبية من طرف شركة أجنبية غير مقيمة على اثر عملية زيادة في رأس المال و آثار ذلك على جنسية شركة الوساطة بالبورصة التي تمتلك الشركة المذكورة الخاضعة للقانون التونسي للأغلبية في رأس مالها.

إجابة على ذلك. ذكرت الهيئة بأن غياب أحد الشروط المبينة بالفصل 3 من المرسوم عدد 14 لسنة 1961 المؤرخ في 30 أوت 1961 الذي يضبط شروط ممارسة بعض الأنشطة التجارية مثلما وقع تنقيحه بمقتضى القانون عدد 84 لسنة 1985 المؤرخ في 11 أوت 1985. و في غياب مساهمة مباشرة أو غير مباشرة للدولة في رأس المال. لا يمكن منح الجنسية التونسية للشركة صاحبة الأستشارة وأن كان نصف الأسهم ملكية لأشخاص ماديين أو معنويين تونسيين.

لذا. و نظرا لأن أغلبية المساهمة هي الأجنبية وفي غياب مساهمة مباشرة أو غير مباشرة للدولة في رأس المال. فإنه لا يمكن اعتبار شركة الوساطة شركة ذات جنسية تونسية و بالتالي تصير غير قادرة على ممارسة نشاط الوساطة بالبورصة إذ أن الأمر عدد 2478 لسنة 1999 المؤرخ في 1 نوفمبر 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة يشترط الجنسية التونسية لممارسة نشاط الوساطة.

4-2 الأبحاث والشكايات :

4-2-1 الأبحاث

أجرت هيئة السوق المالية خلال سنة 2006 ستة أبحاث. أربعة منها تعلقت بوسطاء بالبورصة. و واحدة بشركة إستثمار ذات رأس مال متغير. و واحدة بأسعار اسهم شركة مدرجة بالبورصة. من بين الأبحاث المتعلقة بوسطاء بالبورصة إثنان تم التحقيق فيهما خلال سنة 2006. وقد تعلق البحث الأول بمتابعة تسوية بعض الإخلالات التي تم رصدتها خلال بحث سابق. وقد ثبت للهيئة أن الوسيط إتخذ الإجراءات اللازمة لإحترام وتطبيق الأحكام والتراتب الجاري بها العمل. لذا قرر مجلس الهيئة حفظ البحث. أمّا البحث الثاني فقد تعلق بالتحري حول الوضعية المهنية لشخص طبيعي تقدم بطلب ليشغل خطة رئيس مجلس إدارة شركة وساطة بالبورصة. وحيث أثبتت الأبحاث الجراءة أن المعني بالأمر هو أجبر لدى الشركة المعنية لذا تطبيقا لأحكام الفصل 196 من مجلة الشركات التجارية فإن تلك الوضعية تحول دون توليه رئاسة مجلس إدارة شركة الوساطة. و تبعا لسحب المعني بالأمر ترشحه للخطة موضوع التحري فقد قرر مجلس الهيئة حفظ البحث. أما بخصوص الأربع ملفات المتبقية فإن الأبحاث فيها لا تزال جارية.

4-2-2 الشكايات

عرفت سنة 2006. إستقرارا في عدد الشكايات الواردة على الهيئة و التي بلغت 16 شكاية مقابل 13 لسنة 2005. نصف الشكايات وجهت ضد وسطاء البورصة.

من بين 16 شكاية. 4 شكايات تم رفضها لعدم الإختصاص.

تمحورت الشكاوي التي تمت معالجتها من قبل مصالح الهيئة حول المواضيع التالية :

- واجب الإعلام:

إلتمس مدّعي من الهيئة التدخل لدى وسيط بالبورصة رفض تسليمه شهادة تسجيل عملية تمت بواسطة الوسيط المذكور. وحيث أثبت البحث أن الشاكي لم يكن طرفا في عملية التسجيل مما يفسر رفض الوسيط تسليمه شهادة التسجيل. لذا ذكّرت الهيئة المعني بالأمر أنه في مادة تحويل ملكية الأسهم وتطبيقا لأحكام الفصل 10 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المتعلق بضبط شروط ترسيم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مسك حسابات الأوراق المالية فإن وسيط البورصة مطالب فقط بإعلام الشركة المصدرة لا غير.

- تحويل محفظة أوراق مالية:

طلب شاكي تدخل الهيئة لدى وسيط بالبورصة، ورفض تحويل محفظة أوراقه المالية إلى وسيط آخر وقع عليه اختياره. وبتدخل الهيئة تم التعجيل في تحويل محفظة الشاكي.

- العمولات الراجعة للوسيط:

تعلق موضوع شكايتين بالاحتجاج حول خصم عمولات تمت من طرف وسيطين بالبورصة. وحيث أفرزت الأبحاث المجراة أن العمولات التي تم خصمها من قبل وسيط البورصة هي مطابقة لقائمة العمولات المعمول بها والتي تم إعلام الهيئة بها مثلما يقتضيه الفصل 16 من النظام الأساسي لوسطاء البورصة، كما ثبت إنها مطابقة على حد السواء على كافة حرفاء الوسيط لذا قررت الهيئة حفظ الشكايتين.

-عدم تنفيذ أمر بورصة:

طلب شاكي من الهيئة التحري حول مسؤولية وسيط بالبورصة رفض تنفيذ أمر شراء أسهم صادر عنه. وحيث أثبت البحث أن الشاكي لم يتم بإتمام الإجراءات الشكلية لفتح حساب تصريف حر لدى وسيط البورصة لتسوية وضعيته حال تلقيه أمر الشراء وقبل إصدار أوامر بورصة فإنه لم يحرك ساكنا. لذا قرر مجلس الهيئة حفظ الشكاية.

- حول صحة عمليات منجزة لفائدة حريف:

طلب شاكي من الهيئة التثبيت في صحة تنفيذ عمليات صادرة عنه تمت على حساب تصريف حر مفتوح لدى وسيط بالبورصة. وحيث أثبتت الأبحاث التي قامت بها الهيئة، أن العمليات التي نفذها وسيط البورصة لحساب العارض تمت وفق وضع السوق و لا يعتبرها أي خلل لذا، قرر مجلس الهيئة حفظ الشكاية. وحيث أن البحث أثبت من جهة أخرى أنه رغم توفر جهاز لتسجيل المكالمات فإن الوسيط لم يتم بتسجيل كافة الأوامر الهاتفية مخالفا بذلك الترايب الجاري بها العمل، لذلك قرر مجلس الهيئة توجيه تنبيه إلى الوسيط الخالف ومطالبته بإحترام الواجبات المحمولة عليه.

- شهادة إكتتاب:

قام شخص معنوي بالإكتتاب في أسهم شركة عقارية بمناسبة عرض عمومي للإكتتاب، و ذلك عن طريق وسيط بالبورصة الذي لم يسلمه شهادة إكتتاب لتمكينه من الإنتفاع بالامتياز الجبائي المرتبط بالإكتتاب. فطلب من الهيئة التدخل لتمكينه من ذلك. فأسفر التدخل عن تمكين الشاكي من شهادته.

- بيع دون أوامر:

أثار شاكي موكل من طرف صاحب حساب تصريف حر مسؤولية بنك بوصفه ماسك حساب حول بيع أسهم دون أوامر مكتوبة. وقد أثبت البحث أن صاحب الحساب قد منح توكيلين لشخصين مختلفين إحداهما الشاكي، و ان البنك قد قام بتنفيذ أمر البيع الصادر عن أحد التوكيلين على أساس التوكيل المقدم له، فتتمت إفادة الشاكي بالظروف التي حفت ببيع الأسهم فطلب سحب الشكوى.

- حساب ورثة :

قام ورثة بتوجيه شكايه ضد بنك بوصفه ماسك حساب مورثهم لإخلاله بالتزاماته المهنية من حيث الإعلام بوضعية الحساب إلى جانب عدم تنفيذ أمر بيع صادر عن الوكيل الشرعي للورثة. وبعد البحث تبين و أنّ البنك قد قام بإحترام واجب الإعلام المحمول عليه. وأما بخصوص أمر البيع فقد إستحال على البنك تنفيذه ذلك أن الوكالة الممنوحة لا تتعلق ببيع الأسهم.

- مسؤولية وسيط البورصة في مادة التسجيل :

طلب شاكي التحري في مسؤولية وسيط البورصة لقيامه ببيع أسهم مرهونة. وحيث أثبت البحث أن الأسهم موضوع البيع تم إصدارها من قبل شركة ذات مساهمة خصوصية و إن عملية البيع تمت مباشرة بين أب وإبنه الذي كان على علم بالرهن. لذا قررت الهيئة رفض الشكوى.

- تراجع قيمة التصفية :

راسل شاكي هيئة السوق المالية عن طريق وزارة المالية طالبا التحري في أسباب إنخفاض قيمة تصفية شركة ذات رأس مال متغير في حال تصفية. وحيث أثبت البحث أن عملية الإكتتاب تعود إلى سنة 1995 وهي الفترة التي عرفت خلالها جل شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير إنخفاضا في قيمة تصفيتها نتيجة لانخفاض أسعار الأسهم المكونة لمحافظ شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير. ألا أنه تبين من جهة أخرى بأن الإنخفاض الهام لقيمة التصفية لشركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير موضوع الشكاية تفاقم تبعا للجوء متصرف الشركة إلى إستعمال أموال غير الأموال الراجعة لشركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير على خلاف ما يقتضيه التشريع المنظم لهذا الصنف من الشركات.

- ملكية مشاعة:

طلب شاكي تدخل الهيئة لدى شركة مصدرة رفضت تسليمه شهادة ملكية الأسهم التي تمكنه من التصرف في حصته من مخلف مورثه. وهذه الشكاية لا تزال محل متابعة من قبل المصالح المختصة بالهيئة.

الباب الثاني: هيئة السوق المالية هيئة تعديلية

1- تنقيح النصوص الترتيبية

بعد تحسين المناخ القانوني للسوق المالية حجر الزاوية لتطويرها. و في هذا الاطار فإن هيئة السوق المالية تبادر وتشارك في اعداد مشاريع القوانين والنصوص الترتيبية كما أنها لا تتوانى عند الضرورة في اعتماد قواعد جديدة لتأطير أفضل لنشاط المتدخلين في السوق و تدعيم سلامة المستثمرين فيها.

خلال سنة 2006 ساهمت هيئة السوق المالية في اعداد عدة نصوص تغطي مختلف النشاطات. كما أدخلت عدة تعديلات على الترتيب الراجعة لها بالنظر.

1- المساهمة في إعداد قانون المالية لسنة 2007

في نطاق إعداد قانون المالية لسنة 2007 طلبت المصالح المختصة بوزارة المالية من الهيئة مدّها برأيها بخصوص أحكام قانون المالية لسنة 2007 المتعلقة بتمويل الإقتصاد والنهوض بالاستثمار وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات.

علما وأن القانون المشار إليه تضمن عدة فصول تخصّ السوق المالية. نذكر منها ما يلي :

- الخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة من مجموع زائد القيمة الناتجة عن إحالة أسهم الشركات المدرجة بالبورصة:
- الإعفاء من الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات لزائد القيمة الناتجة عن إحالة الأسهم أو الحصص الإجتماعية المنجزة في إطار إعادة هيكلة وفي شكل مساهمة برأس المال :
- تعميم الخصم لزائد القيمة عن إحالة الأسهم للبنوك.

2 - المساهمة في إعداد الأوامر

ساهمت هيئة السوق المالية بوصفها هيكل رقابة في إعداد عدة مشاريع أوامر منها ما له صلة مباشرة بنشاطها.

من بين هذه المساهمات نذكر:

- الأمر عدد 380 لسنة 2006 مؤرخ في 3 فيفري 2006 يتعلق بتوسيع مجال تدخل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية :
- الأمر عدد 381 لسنة 2006 مؤرخ في 3 فيفري 2006 يتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 مكرر من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية؛ يتعلق بإحداث صناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية :
- الأمر عدد 795 لسنة 2006 مؤرخ في 23 مارس 2006 يتعلق بتطبيق أحكام الفصلين 6 و7 من القانون المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية :
- الأمر عدد 1248 لسنة 2006 مؤرخ في 2 ماي 2006 يتعلق بتطبيق بعض أحكام من فصول من مجلة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية :
- الأمر عدد 1249 لسنة 2006 مؤرخ في 8 ماي 2006 يتعلق بتطبيق أحكام الفصل 23 من القانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية.

2- تنقيح تراتيب هيئة السوق المالية

إنّ التنقيحات التي تمّ إدخالها تدرج في إطار الإجراءات الرامية إلى تنظيم أفضل للسوق المالية ومزيد تنشيطها.

فخلال سنة 2006 تمّ تنقيح ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة بعد التأشير عليه من طرف وزير المالية بمقتضى قراره الصادر بتاريخ 12 جويلية 2006. كما تمّ إصدار ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمسك وإدارة حسابات الأوراق المالية بعد التأشير عليه من طرف وزير المالية بمقتضى قراره الصادر بتاريخ 28 أوت 2006.

II - الأدلة

تميزت سنة 2006 بإعداد ثلاثة أدلة لفائدة المتدخلين في السوق المالية تذكر وتحدد وتتمم الأحكام التشريعية و الترتيبية و العرفية و الممارسات المتعلقة بأصول المهنة.

وتهدف هذه الأدلة بالأساس إلى تيسير الإجراءات الإدارية وإرساء أسس سليمة لممارسة نشاط المتدخلين في السوق. وهذه الأدلة هي الآتية :

1- دليل يتعلق بمهام المسؤول عن الرقابة وهو يهدف أساسا إلى التعريف بمهام المسؤول عن الرقابة لدى شركات الوساطة بالبورصة أو لدى أي مؤسسة تمارس نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير. ويحدّد نظام وشروط تعيين المسؤولين عن الرقابة ومهامهم وطرق ومجال تدخله وعلاقته بهيئة السوق المالية.

2- دليل يهتم مؤسسات التوظيف الجماعي وهو يتضمن إجراءات الترخيص لهذه المؤسسات وقواعد أصول المهنة والتصرف المنطبقة عليها وعلى المتصرفين فيها وقواعد أصول المهنة والتصرف المنطبقة على الصناديق المشتركة للديون والمتصرفين فيها.

3- دليل لإعداد النشرة وهو يهدف إلى توحيد محتوى النشرة بالنسبة لكل قطاع نشاط و لكل عملية مالية كما يرمي إلى تمكين العموم من معلومة ذات دلالة وواضحة وشاملة. وسيتم اعتماد هذا الدليل بمناسبة عمليات مالية كأنموذج لكل من المهنيين والمصدرين في السوق المالية. ومن المنتظر أن تنتهي المصالح المختصة من وضع اللمسات الأخيرة لهذا الدليل غضون الأشهر الأولى لسنة 2007.

III - التفكير في رسم منحني نسب الفائدة

طلبت هيئة السوق المالية من مجموعة من الخبراء تكوين لجنة لدراسة تأثير الإعتماد على الطريقة التحينية لتقييم الرقاع والقيم المثيلة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

ولضمان دورية إصدارات رقاع الخزينة وإنتظامها وقع تشريك الإدارة العامة للخزينة في أشغال اللجنة وهو ما من شأنه أن يمكّن من رسم أوّلي للمنحنى.

وقد حرصت اللجنة على تقييم هذا التأثير بالقيام بتجارب حول تطور الأصول الصافية لهذه المؤسسات في حالة تقييم الرقاع والقيم المثيلة بالقيمة الحالية و بمعرفة مدى تأثير هذه الطريقة على المساهمين في هذه المؤسسات و على السوق التونسية في مجملها.

وقد أفرز عمل اللجنة توصية محتواها البدء بالعمل بالطريقة التحينية لتقييم رفاع الخزينة والتفكير في سحب هذه الطريقة على الرفاع المصدرة من طرف المؤسسات.

إنّ العمل بالطريقة التحينية لتقييم الرفاع والقيم المثيلة سيمكن المتصرفين في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والجراء بصفة عامة من تكوين فكرة أمثل عن أسعار سندات الدين والتي تكون متصلة بتطور نسبة الفائدة بالسوق. بحيث أن المكتب اليوم في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرفاعية قد تعود على إحتساب مردودية قارة للشركة ومجردة من كل مخاطرة. ويجدر الذكر أن هذه الرؤية تدل على محدودية الثقافة المالية للمكتتبين في هذه المحافظ مردها أساسا غياب سوق ثانوية للرفاع التي كانت السبب الرئيسي الذي حمل مؤسسات التوظيف على تقييم الرفاع حسب ثمن الإقتناء.

الباب الثالث : هيئة السوق المالية في خدمة السوق

ولئن كانت هيئة السوق المالية هيئة تعديلته. فإن تحقيق الأهداف المرسومة من قبل السلط العمومية والرامية إلى تدعيم مساهمة السوق المالية في تمويل الإستثمار الخاص والإرتقاء بتلك المساهمة إلى حدود 20٪ في غضون سنة 2009. يستوجب تدخل هيئة السوق المالية لوضع الأطر والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف.

ولهذا الغرض رسمت خطة متكاملة من بين عناصرها :

- إرساء سوق بديلة (I)
- وضع برنامج وطني نموذجي لمساندة المؤسسات الراغبة في الإدراج بالبورصة أو بالسوق البديلة (II)
- مواصلة برنامج تكوين المحللين الماليين (III)
- وضع قاعدة معطيات ومؤشرات قطاعية (IV)
- وتكثيف اللقاءات بالمهنيين في إطار فضاء حوار هيئة السوق المالية (V)

أ - السوق البديلة

إن الدارس للنسيج الإقتصادي التونسي يلاحظ أن جل مؤسسته هي من فئة المؤسسات المتوسطة والصغرى ورغم التنقيحات التي أدخلت على الترتيب الجاري بها العمل لتبسيط وتيسير إجراءات الإدراج بالبورصة فقلّة هي المؤسسات التي يمكنها الإستجابة لشروط الإدراج الأمر الذي دعا إلى التفكير في بعث سوق جديدة لتمكين تلك المؤسسات من تمويل مواردها الذاتية وهي السوق البديلة المستوحاة من التجربة الإنفليزية (AIM) والتجربة الفرنسية (ALTERNEXT) .

إنّ هذه السوق. ذات شروط الإدراج المبسطة. ستوجه أساسا إلى المؤسسات الواعدة التي تقبل الإمتثال إلى واجبات الإفصاح المحمولة عليها طبقا للتشريع الجاري به العمل.

وإنّ تواجد مساهمين مؤسستيين يكفي لوحده للإدراج بالسوق البديلة ويمكن أن يكون هؤلاء المساهمون شركات مساهمة في رأس مال تنمية SICAR.

وخلال سنة 2006 تمّ تكوين فريق عمل يضمّ المتدخلين في الساحة المالية تمخضت أشغاله عن أعداد تقرير تألفي يتركز على المقاربة التالية :

- دراسة الوضع الحالي (السوق التونسية)
- إعداد تقرير مقارنة (النمط الإنفليزي (AIM) والفرنسي (ALTERNEXT)
- إختيار سيناريوات توجّه وتأخذ بعين الإعتبار مواكبة هذه المؤسسات المرشحة لهذه السوق الجديدة ومساندتها شريطة توجيها حدا أدنى من الشفافية في تسييرها.
- ولهذا الغرض ستعهد إلى هيكل مختص يدعى الراعي مسؤولية السهر على مساعدة تلك المؤسسات على إحترام الواجبات المحمولة عليها كمتدخلة بالسوق. أمّا بخصوص توفير سيولة الأسهم فقد يمكن أن يعهد ذلك إلى هيكل جديد يدعى صانع السوق الذي يتولّى يوميا تعليق سعر البيع والشراء لحد أدنى من الأسهم وذلك كامل حصة البورصة.
- علما وأنّه قد شرع بعد في إعداد النصوص الترتيبية اللازمة وتعيين تلك التي هي سارية وينتظر أن تنطلق السوق البديلة بداية من السداسي الثاني لسنة 2007.

II . البرنامج الوطني النموذجي لمصاحبة المؤسسات عند الإلتجاء للسوق المالية

في أواخر سنة 2006 تمّ إحداث وحدة تصرّف عهدتها وضع برنامج لمصاحبة المؤسسات الراغبة في التمويل عبر السوق المالية وقد إنطلقت أعمال هذه الوحدة بتحديد المراحل اللازمة الواجب إتباعها لضبط قائمة المؤسسات المؤهلة للإدراج وهذه المراحل هي التالية :

- 1) اختبارات أولية
- 2) اختبارات تتعلق بالإدراج بالبورصة و يقوم بها الوسطاء المرخص لهم
- 3) اختبارات بعد الإدراج و تتعلق بمصاحبة الشركات المدرجة و إعانتها في عملية الإفصاح المالي.

وقد قامت الوحدة بعملية انتقاء أولية لمائة مؤسسة منخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل و مرشحة للإلتجاء إلى للسوق المالية لتمويل استثماراتها.

وخلال شهر فيفري لسنة 2006 نظمت هيئة السوق المالية بالتعاون مع وزارة الصناعة و الطاقة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة ملتقا إعلاميا. الهدف منه التعريف بمحتوى البرنامج النموذجي. وقد أثمر هذا الملتقى عن إعلان أربعين مؤسسة رغبتها بالإلتجاء إلى السوق المالية في البرنامج النموذجي.

وللإسراع في نسق تنفيذ هذا البرنامج و الإعداد للإطلاق السوق البديلة، تمّ تحديد قائمة حصرية لوسطاء بالبورصة و خبراء محاسبين لمصاحبة الشركات المنخرطة في هذا البرنامج النموذجي.

علما وأن ملفات ستة من الشركات المنتقاة وضعت على ذمة المشاركين في الدورة الأولى لتكوين المحللين الماليين لدراساتها (خليل مالي و تقويم) في نطاق تكوينهم.

أما فيما يتعلق بتمويل البرنامج النموذجي، فقد تقرر بأن يتولى صندوق تنمية القدرة التنافسية للصناعة في إطار الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية تمويل 70٪ من جملة كلفة عملية الإدراج بالبورصة و البقية على كاهل المؤسسة المنتفحة.

III . مواصلة برنامج تكوين المحللين الماليين

إعتبارا إلى أنه لا يمكن لأيّ ساحة ماليّة أن تشهد نموّا فعليّا ما لم تتوفر بها الكفاءات العالية في التحليل المالي و تقويم المؤسسات.

وحيث إنّ عدد المحللين الماليين بتونس حاليا هو ضئيل جدًا فضلا عن أن أغلبهم لم يتلقى التدريب اللازم في الميدان.

ولكي يتوفر لرعاة السوق البديلة خبراء أكفاء يمكنونهم من إقتحام سوق أكثر مخاطرة في أحسن الظروف وقع التفكير في برنامج تكوين لهذا النوع من الخبرة.

وللغرض وضع برنامج لتكوين دفعة أولى من المحللين الماليين ساهمت في إعداده والإشراف عليه الشركة الفرنسية للمحللين الماليين.

وستتوّج هذا التكوين بإسناد الناجحين دبلوما معترفا به عالميا. وإنّ إستعانة شركات البورصة أو شركات التصرّف في الحفاظ بخبرات المتحصّلين على الديبلوم سيسهّل تمكينها من الحصول على الإعتماد من قبل الهيئات العالمية. كما إنّ هذا النوع من التخصّص سيمكّن من ترشيد السوق المالية.

١٧. وضع قاعدة معطيات ومؤشرات قطاعية

لتمكين المتعاملين بالسوق من المعطيات الضرورية لتقييم المؤسسات، بادرت هيئة السوق المالية خلال سنة 2005 بوضع اللبنة الأولى لبنك معطيات تتضمن حسابات الشركات مما يمكن المختصين من مقاييس مقارنة بين القطاعات لتقييم المؤسسات.

وحيث أنّ الساحة المالية التونسية تطمح إلى أن تصبح ساحة مالية اقليمية في غضون سنة 2009 لذا تمّ التفكير في وضع مؤشرات مرجعية تماشى والمقاييس الدولية.

ولهذا الغرض، أحدثت في أواخر 2004 لجنة مؤشرات البورصة التي إنطلقت في أعمالها لضبط مقاييس الإختيار والمرجعية الضرورية لتوفير المؤشرات المناسبة للسوق وتوصلت إلى تحديد مجموعة من المؤشرات القطاعية وفق المقاييس الدولية للتصنيف الصناعي "IBC - Industry Classification Benchmark" نشرت خلال 2006.

علما وأنّ مجموعة المؤشرات القطاعية التي حصل عليها الإتفاق تمثّل مختلف ميادين أنشطة الشركات المدرجة، وستساهم هذه المؤشرات في مساعدة المتصرفين في إدارة أرصدة المستثمرين على تنوع التوظيفات حسب حاجيات حرفائهم وإمكانياتهم.

٧. فضاءات حوار هيئة السوق المالية

تمثل هذه الفضاءات التي أحدثت سنة 2006 منبر حوار بين الهيئة والمهنيين لمناقشة مشاغل مختلف المتدخلين في السوق المالية والتعرف على المشاكل التي تعترضهم والحلول الممكنة توجيها لتطوير السوق المالية.

وقد شهدت سنة 2005 تفعيل تلك الفضاءات ووقع تكثيفها خلال سنة 2006 .

فنظمت عدة لقاءات درست خلالها المواضيع التالية :

- السوق البديلة
- رأس المال المخاطر

أسفرت عن جرد للصعوبات والعراقيل التي تعترض المستثمرين وإقتراح الحلول الكفيلة بتجاوزها.

الباب الرابع : هيئة السوق المالية تعيد تنظيم هيكلها

مواصلة لعملية تطوير المؤسسة وتدعيمها لهيكلها حتى يتسنى لها القيام بالمهام الموكلة إليها في أحسن الظروف. تعاقدت الهيئة مع المركز الوطني للإعلامية لإجاز مخطط إعلامي (I) وقامت بتركيز دائرة جديدة صلب هيكلها مكلفة بالإحصائيات والدراسات (II).

I - مخطط الإعلامية والاتصالات

سجل نشاط هيئة السوق المالية خلال السنوات الأخيرة تطوّرًا سريعًا ومتواصلًا تمّ الجُرّ عنه تشعبًا مطردًا في عمليات التصرف ومتابعة الملفات الخاصة بمراقبة المتدخلين في السوق المالية. لتقييم العمليات التي ينجزونها والتثبت من مدى مطابقتها للقوانين الجاري بها العمل. إنّ مختلف هذه العمليات يصعب القيام بها بالبرمجيات الإعلامية المتوفرة حاليًا لدى الهيئة. فكان لزامًا التفكير في تركيز منظومة إعلامية متطورة تتوفر فيها شروط الفعالية والسلامة المعلوماتية.

ولضمان أوفر الحظوظ لإجاح هذه العملية، تفرّز اللجوء إلى خدمات المركز الوطني للإعلامية قصد تقييم النظام الحالي وإجاز مخطط معلوماتي وإتصال يستجيب لحاجيات هيئة السوق المالية.

لذا وخلال سنة 2005 قامت الهيئة بالتعاون مع المركز الوطني للإعلامية بعملية تقييم أرفقتها بدراسة تمكن من وضع البرمجيات الإعلامية اللازمة لمختلف دوائر الهيئة للقيام بمهامها على الوجه الأكمل ولحسن استغلال المعدات والموارد المتوفرة حاليًا في تناسق وجماعة تامّة ومسترسلة تضمن السلامة والنجاحة.

ومن أهمّ المشاريع الإعلامية التي تم إدراجها في هذه المنظومة :

- مشروع 1 : إجاز نظام إعلامي يخص ميدان العمليات والمعلومات المالية وميدان المعلومات المشتركة بين مختلف الدوائر التقنية للهيئة
- مشروع 2 : إجاز نظام إعلامي يخص ميدان التصرف في التوظيف العمومي
- مشروع 3 : إجاز نظام إعلامي يخص ميدان المتدخلين في السوق المالية
- مشروع 4 : إجاز نظام إعلامي يخص ميدان التسيير وميدان الأبحاث والشكاوى والتحقيقات
- مشروع 5 : إجاز نظام ربط داخلي بالإعلامية INTRANET
- مشروع 6 : تهيئة تاهيل موقع الواب
- مشروع 7 : وضع نظام إعلامي لمراقبة السوق

وستخصّص المرحلة الموالية لهذا البرنامج لإعداد كراسات الشروط لمختلف المشاريع تمّ إجازها خلال سنة 2006.

II - دائرة الإحصاء والدراسات

لإعداد هيكل هيئة السوق لتطلّبات التوجّه الجديد. تمّ إحداث دائرة تعنى بالإحصاء والدراسات. وكانت أولى أعمال هذا الهيكل إعداد قاعدة بيانات والمشاركة في أشغال برنامج إستقطاب الشركات المنخرطة في برنامج التأهيل نحو السوق الماليّة.

الباب الخامس : هيئة السوق المالية في محيطها الوطني والدولي :

إن عولمة الاقتصاد وجمع أسواق المال والحركية الدائمة لرؤوس الأموال تفرض على هيئة السوق الإنخراط في المجموعة الدولية لهيئات التعديل. وهاته المقاربة تليها طبيعة نشاط الهيئة الذي يقتضي تحيينا مسترسلا للتشريع والتراتب المنظمة للسوق المالية.

ونظرا للترابط الوثيق بين مختلف مكونات أسواق المال فإن الهيئة مطالبة بربط علاقات تعاون و تبادل خبرات مع مختلف الهيئات التعديلية الأجنبية منها والوطنية على الصعيدين الدولي والمحلي.

أ - التعاون الدولي :

في إطار تدعيم علاقاتها مع مثيلاتها بالبلدان الأجنبية سهرت هيئة السوق المالية على المساهمة الفعالة في التظاهرات العالمية نذكر منها :

- المشاركة في الإجتماع الدوري السنوي للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال الذي إنتظم بهونكونغ :
 - المشاركة في الملتنقى السنوي للهيئات التعديلية للبلدان الصاعدة :
 - حضور فعاليات الدورة السنوية للمنظمة الإقليمية لبلدان الشرق الأوسط وإفريقيا :
 - المشاركة في الملتنقى الدولي الذي إنتظم في المنامة بالبحرين غصون شهر جوان 2006 والذي خصص لتدارس موضوع التجاوزات بالسوق المالية :
 - المشاركة في الدورة السنوية للمنظمة الإقليمية لبلدان الشرق الأوسط وإفريقيا :
 - المشاركة في الملتنقى الدولي الذي إنتظم في المنامة بالبحرين غصون شهر جوان 2006 والذي خصص لتدارس موضوع النداوزات بالسوق المالية :
 - المشاركة في الدورة التكوينية التي نظمتها المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال بمدريد بإسبانيا والتي كان موضوعها "مقاربة تطبيقية لمراقبة السوق المالية" :
 - المشاركة في الإجتماع الدوري لرؤساء الهيئات المنضوية بالمعهد الفرنكفوني لهياكل الإشراف على أسواق المال والذي إنتظم بالبرنغال والذي على إثره أسندت رئاسة الهيكل إلى تونس لمدة سنتين.
- علما وأنه خلال سنة 2006 تقدمت الهيئة بطلب رسمي للانضمام إلى البروتوكول الدولي لتبادل المعلومات الذي وضعته المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال.

ومن جهة أخرى. فتجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة تلقت عديد الإستفسارات عن التشريع المنظمة للسوق المالية بتونس تقدمت بها مثيلاتها بالبلدان الأجنبية نذكر منها تلك الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بجمهورية الصرب والبوسنة.

وقد تعلقت المسائل المطروحة بـ :

- عمليات الزيادة في رأس المال المحصنة لبعض المساهمين. وحول احتمال تعليق حقوق الإقتراع و طرق إحتساب النصاب :
- واجب الإيداع والإشهار لتتقيحات النظام الأساسي :
- تعريف المساهمة غير المباشرة :
- مال المساهمين عند إنقسام الشركة.

هذا وقد تمت استشارة الهيئة من قبل بورصة فلسطين حول العقوبات المنطبقة على وسطاء البورصة والشركات المدرجة. كما وقعت مساعلة الهيئة من طرف المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال حول الردّ على إستجواب وجّه للهيئة لتقييم ممارسات حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة.

وفي إطار تبادل الخبرات زار تونس خلال سنة 2006 وفد من رواندا وآخر من إفريقيا الوسطى للتعرفّ على التجربة التونسية في ميدان السوق الماليّة وقد أذّ الوفدان زيارة إلى مقرّ هيئة السوق الماليّة إطلعا خلالها على نشاط الهيئة وتنظيمها.

II - المشاركة في أهم التظاهرات المالية المحلية :

- شاركت هيئة السوق الماليّة خلال سنة 2006 في عدّة تظاهرات ماليّة محلية منها تنظيم حوار حول "السوق البديلة وراس مال التنمية صيغة جديدة لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة"؛
- المشاركة في ملتقى حول "حوكمة وأداء وإصدار القيم، تحديات المؤسسة التونسية"؛
- المشاركة في ندوة حول تسديد الديون؛
- المشاركة في حوار مشفوع بقاء يتعلق بتنشيط السوق المالية.

III - تنظيم تظاهرات عالميّة بتونس :

بدعوة من هيئة السوق الماليّة نظّم المعهد الفرنكوفوني لهياكل الإشراف على أسواق المال دورة تكوينيّة بتوزر خلال شهر فيفري 2006 كان موضوعها "تطوير السوق الرقاعيّة".

الباب السادس : موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

تتمتع هيئة السوق المالية بالشخصية المدنية والإستقلال المالي. وتتأني مواردها من المعاليم والعمولات الموظفة على العمليات المنجزة في السوق المالية ومن مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

حصيلة نشاط الهيئة خلال سنة 2006

شهدت سنة 2006 تأكيد إنعاشة نشاط السوق المالية وقد تمثل ذلك في نمو حجم الأموال المتداولة في السوق الثانوية وإرتفاع حجم المعاملات بكل من السوق المركزية والسوق الموازية وسوق الرقاع. فبعد أن كان في حدود 727 مليون دينار سنة 2005 صار 785 مليون دينار سنة 2006 وتبعه إرتفاع في حجم المعاملات المسجلة حيث تحول من 934 مليون دينار في سنة 2005 إلى 3821 مليون دينار في سنة 2006 منها 3052 مليون دينار متأتية من التفويت في أسهم شركة تونس للإتصالات. وقد مكن ذلك من الترفيع في العمولات الموظفة على البورصة بنسبة 25٪.

وشهد حجم إصدارات أوراق رأس المال وأوراق الدين بالمساهمة العامة والخاضعة للعمولات الراجعة للهيئة (دون إعتبار منح الإصدار ودمج الإحتياطي) إرتفاعا ملحوظا التي مرت من 143 مليون دينار سنة 2005 إلى 351 مليون دينار في سنة 2006 . وقد مكن ذلك من تحقيق عمولات مستخلصة لفائدة الهيئة بلغت 273 ألف دينار سنة 2006 مقابل 184 ألف دينار سنة 2005 رغم التخفيض بنسبة 50٪ من العمولات الموظفة إنطلاقا من شهر جويلية 2006 .

كما سجلت العمولات الموظفة على أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية نمواً بلغ نسبة 16٪ مقارنة بسنة 2005.

وقد مكنت هذه النتائج من تحسين الوضعية المالية للهيئة . وأسفرت في نهاية سنة 2006. عن تسجيل نتائج إيجابية بلغت 2024 ألف دينار مقابل 1145 ألف دينار في موقى سنة 2005 .

معطيات مالية

تتكون أصول هيئة السوق المالية إلى حد 9.89٪ من الأصول الجارية. وتغطي الأموال الذاتية نسبة 96٪ من مجموع الموازنة.

يقع إعداد وتقديم القوائم المالية لهيئة السوق المالية طبقا للإطار المرجعي للمحاسبة ولعابير المحاسبة ويقع التعبير عنها بالدينار التونسي.

ويتمّ تقديم النتائج المالية وفقا للمثال المسموح به كما يقع تقديم التدققات النقدية وفقا للمثال المرجعي.

وفي ما يلي المعطيات المالية للأربع سنوات الأخيرة :

بالدينار				الأصول
2003/12/31	2004/12/31	2005/12/31	2006/12/31	
1 573 975	1 482 568	1 387 612	1 362 079	الأصول غير الجارية
1 201 685	1 110 107	1 491 037	961 757	منها - الأصول الثابتة المادية
368 017	367 969	345 273	367 708	الأصول المالية
8 077 139	8 732 222	10 100 210	12 085 996	الأصول الجارية
7 272 476	7 974 042	9 026 142	11 203 399	منها السيولة وما يعادلها
9 651 114	68 610 214	11 487 822	13 448 075	المجموع

بالدينار				الأموال الذاتية و الخصوم
2003/12/31	2004/12/31	2005/12/31	2006/12/31	
9 166 282	9 708 260	10 882 200	12 940 926	الأموال الذاتية
5 000 000	5 000 000	5 000 000	5 000 000	الأموال المخصصة
3 439 958	4 179 547	4 736 843	5 916 534	الإحتياطي والأموال الذاتية الأخرى
790	6 324	609	356	النتائج المؤجلة
484 832	284 522	1 144 747	2 024 036	نتائج السنة المالية
496 154	506 530	605 622	507 148	الخصوم
458 615	483 809	605 622	507 148	منها الخصوم الجارية
9 651 114	6 861 214	11 487 822	13 448 075	المجموع

بالدينار				ملخص الإستغلال
2003	2004	2005	2006	
3 100 403	3 167 285	3 982 923	4 872 312	إيرادات الإستغلال
3 031 387	3 140 966	3 972 771	4 865 898	منها : المعاليم وما يشابهها
<2 862 435>	<3 034 095>	<3 253 353>	<3 355 089>	أعباء الإستغلال
2 012 559	2 012 590	2 576 912	2 312 805	منها أعباء الأعوان
653 096	635 365	694 345	828 459	وسائل العمل
57 536	97 548	120 137	198 488	التكوين و التنمية
237 968	133 087	729 770	1 517 223	نتيجة الإستغلال
487 566	389 198	415 177	506 812	المربح أو الخسائر خارج الإستغلال
725 534	522 285	1 144 747	2 024 035	نتيجة السنة المالية

التدفقات النقدية				
03-12-31	04-12-31	05-12-31	06-12-31	
593 374	762 264	1 118 419	1 871 331	التدفقات المتصلة بالإستغلال
2 926 321	3 182 885	3 707 451	5 093 803	المقايض المتأبئة من المعاليم والعمولات
646 049	612 724	623 341	284 411	مقايض أخرى
<2 402 182>	<2 410 095>	<2 531 940>	<2 843 023>	المبالغ المسددة للمزودين والأعوان
<576 157>	<623 250>	<680 059>	<663 386>	دفوعات أخرى
<113 130>	<61 612>	<68 185>	<90 218>	التدفقات المتصلة بالإستثمار
480 244	700 652	1 050 234	1 781 113	تغير الخزينة
6 791 230	7 271 474	7 972 126	9 022 361	الخزينة في بداية السنة
7 271 474	7 972 126	9 022 361	10 803 474	الخزينة في نهاية السنة

إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2006 :

إنّ النموّ الحاصل في حجم الإصدارات ودعم أصول مؤسسات التوظيف الجماعي وحجم الأموال المتداولة في السوق الثانوية مكن من تحسين إيرادات الهيئة التي تحولت من 4398 ألف دينار سنة 2005 إلى 5379 ألف دينار سنة 2006 :

- إرتفاع حجم المداولات في السوق الثانوية الذي مكن من تحسين العمولات الراجعة للهيئة والموظفة على نشاط البورصة التي بلغت 1816 ألف دينار سنة 2006 مقابل 1449 ألف دينار سنة 2005 مسجلة بذلك نسبة نمو قدرها 25.33٪.

- تدعيم المعاليم الموظفة على الأصول المتصرف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والتي هي في صدارة مداخيل هيئة السوق المالية إذ بلغت 2624 ألف دينار سنة 2005 مقابل 2263 ألف دينار سنة 2005 إلى محققة بذلك إرتفاعا بنسبة 16٪ نتيجة تحسّن المعدل الشهري للأصول المتصرف فيها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية.

- سجّلت العمولات المتأبئة من الإصدارات الجديدة والتأشيرات إرتفاعا بنسبة 74.22٪ إذ بلغت 338 ألف دينار سنة 2006 مقابل 194 ألف دينار سنة 2005.

- وإرتفعت الإيرادات الأخرى للهيئة بنسبة 16.5٪. فبعد أن كانت 514 ألف دينار سنة 2005 أصبحت 599 ألف دينار في سنة 2006. وتعود هذه الإيرادات بالأساس إلى توظيف السيولة إلى جانب الإعلانات والإشتراكات في النشرة الرسمية لهيئة السوق المالية.

أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2006 :

بلغت جملة أعباء هيئة السوق المالية خلال سنة 2006 مقدار 3355 ألف دينار مقابل 3253 ألف دينار سنة 2005 مسجّلة بذلك إرتفاعا بنسبة 3.2٪. ويعود أساسا إلى الزيادات في الأجور والترافع في كراء المقر وتحملّ المصاريف الناجمة عن مجهود التكوين وتنمية الساحة المالية التونسية.

واستأثرت أجور أعوان المؤسسة وكراء المقرّ والوسائل اللوجستكية بأكثر من 94٪ من مجموع أعباء الهيئة.

أهم الأحداث التي ميّزت سنة 2006

جانفي

- صدور قرار مجلس الهيئة المنعقد في جلسة تأديبية الذي أقر عقوبات ضدّ شركة الوساطة بالبورصة "فيناكورب" و كل من مديرها العام و اثنين من أعوانها.
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة العرض العمومي للبيع والإدراج بالبورصة لأسهم شركة "الوفاق للإيجار المالي".
- تخفيض نسبة العمولة الراجعة للهيئة عن الإصدارات الجديدة و الإدراج بالبورصة عند الترفيع في رأس المال.
- منح الترخيص النهائي لإحداث الأكسيس رأس المال للوساطة لممارسة نشاط الوساطة بالبورصة.
- بلاغ من شركة قرطاج للطيران حول بعث شركة في مصر.
- السوق الماليّة تطالب الشركة العقارية التونسية السعودية استتسب القيام بتمويل عقد السيولة الذي إلّتمت به.

فيفري

- مشاركة مجموعة من إطارات الهيئة في اليوم الإعلامي الذي نظّمته بورصة تونس حول "البورصة و تأهيل المؤسسات الصناعية"
- نشر الأمر عدد 380 لسنة 2006 المؤرخ في 3 فيفري 2006 والمتعلّق بتطبيق أحكام الفقرة الأولى من الفصل 22 من القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 23 أوت 1988 و المتعلق بشركات الاستثمار. كما تمّ تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة و خاصة القانون عدد 104 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 المتعلق بتوسيع مجال تدخل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية.
- نشر الأمر عدد 381 لسنة 2006 مؤرخ في 3 فيفري 2006 والمتعلّق بتطبيق أحكام الفصل 22 مكرّر من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001. كما تمّ إتمامها بالقانون عدد 105 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 المتعلق بإحداث الصناديق المشتركة للتوظيف الجماعي.
- تنظيم يوم إعلامي للتعريف بالبرنامج الوطني النموذجي للمساعدة على التمويل عبر السوق الماليّة.
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار للعموم لشركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير "استراتيجية الأسهم سيكاف".
- ادراج أسهم الشركة العقارية التونسية السعودية "سينس" بالبورصة.

مارس

- مشاركة الهيئة بمعية مركز الدراسات القانونية والقضائية في إعداد أمر يتعلق بحصص المؤسسين.
- نشر الأمر عدد 795 لسنة 2006 المؤرخ في 23 مارس 2006 والمتعلّق بتطبيق أحكام الفصلين 6 و 7 من القانون عدد 117 لسنة 1994 و المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية (تحديد نسب حقوق الاقتراع).
- الانتهاء من دراسة أوليّة لوضع نظام معلوماتي متطور يتماشى و حاجيات الهيئة.
- منح ترخيص الهيئة لإحداث مؤسسات التوظيف الجماعي التالية :
- صندوق توظيف جماعي اماك امتيازب صنف مختلط المحدث من طرف شركة اماكب للوساطة بالبورصة و بنك الأمان
- صندوق مشترك للديون - بنك تونس الدولي العربي القروض العقارية | المحدث من طرف شركة تونس للتسديد و بنك تونس العربي الدولي.
- منح ترخيص الهيئة لإحداث شركات التصرف التالية :
- اقدام للتصرف
- شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الافراق.

أفريل

- نشر الأمر عدد 1208 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006 والمتعلق بضبط شروط وطرق إصدار وتسديد رفاع الخزينة.
- تسلّم الفوائض المالية، والتقارير السنوية و الآفاق المستقبلية لسته شركات منخرطة في البرنامج الوطني النموذجي للمساعدة على التمويل عبر السوق المالية.
- بلاغ من الهيئة حول تعريف مفهوم "المؤسسات الصغرى و المتوسطة" التي تنشط في القطاعات المحررة عند التكوين على معنى الفصل 21 مكرر من الأمر عدد 608 لسنة 1977 المؤرخ في 27 جويلية 1977 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2397 لسنة 2005 المؤرخ في 31 أوت 2005.
- انطلاق أشغال الفريق المكلف بوضع المنظومة الإعلامية للهيئة.
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار للعموم لشركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير "سيكاف أمان" ولصندوق التوظيف الجماعي "ماك متياز".

ماي

- صدور القانون عدد 19 لسنة 2006 المؤرخ في 2 ماي 2006 و المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 و المتعلق بمؤسسات القروض.
- نشر الأمر عدد 1294 لسنة 2006 المؤرخ في 8 ماي 2006 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 23 من القانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 والمتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية.
- صدور القانون عدد 26 لسنة 2006 و المؤرخ في 15 ماي 2006 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 والمتعلق ببعث وتنظيم البنك المركزي التونسي.
- مراسلة إلى الكاتب العام للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال تتعلق بطلب تونس الإنضمام إلى الاتفاقية الدولية "MMOU" التي تخص تبادل المعلومات بين أعضاء هذه المنظمة.
- منح ترخيص الهيئة لإحداث مؤسسات التوظيف الجماعي التالية :
- إيرادات 100 : صندوق توظيف جماعي مختلط محدث من طرف الوسيط "المستشارون الماليون العرب" و "البنك العربي لتونس".
- إيرادات 50 : صندوق توظيف جماعي مختلط محدث من طرف شركة الوساطة بالبورصة "المستشارون الماليون العرب" و "البنك العربي لتونس".
- إيرادات 20 : صندوق توظيف جماعي مختلط محدث من طرف شركة الوساطة بالبورصة "المستشارون الماليون العرب" و "البنك العربي لتونس".
- إيرادات المدخر: صندوق توظيف جماعي مختلط محدث من طرف شركة الوساطة بالبورصة "المستشارون الماليون العرب" و "البنك العربي لتونس".
- سلامات رسملة : صندوق توظيف جماعي رفاعي محدث من طرف شركة الوساطة بالبورصة "المستشارون الماليون العرب" و "البنك العربي لتونس".
- سلامات أوائل صندوق توظيف جماعي رفاعي محدث من طرف شركة الوساطة بالبورصة "المستشارون الماليون العرب" و "البنك العربي لتونس".
- منح ترخيص الهيئة لإحداث شركة التصرف المالي "أس ب" المالية.

جوان

- نشر الأمر عدد 1546 لسنة 2006 المؤرخ في 6 جوان 2006 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصول 13.13 مكرر، 13 ناليا و 13 رابعا و 256 مكرر من مجلة الشركات التجارية.
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة العرض العموم للبيع و الإدراج بالبورصة لأسهم شركة "الوفاق للإيجار المالي".
- نشر قرار وزير المالية الصادر في 29 جوان 2006 والمتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 27 مارس 1996 و المتعلق بضبط نسب و صيغ استخلاص المعاليم والعمولات الراجعة لهيئة السوق المالية و بورصة الأوراق المالية بتونس بعنوان الإصدارات المعاملات وبقية عمليات البورصة.
- مشاركة الهيئة في أشغال الملتقى السنوي عدد 31 للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال ب هونغ كونغ.
- إمضاء اتفاقية ثنائية للتعاون الفني و تبادل المعلومات بين هيئة السوق المالية و نظيرتها بالإمارات العربية المتحدة.
- تبرص بالهيئة لفائدة إطارات من البنك الوطني برواندا
- منح ترخيص الهيئة لإحداث مؤسسات التوظيف الجماعي التالية :
- الثقة : صندوق مشترك للتوظيف مختلط محدث من طرف البنك القومي الفلاحي رؤوس أموال "وسيط بالبورصة" والبنك الوطني الفلاحي.
- التطوق : صندوق مشترك للتوظيف مختلط محدث من طرف البنك القومي الفلاحي رؤوس أموال "وسيط بالبورصة" و البنك الوطني الفلاحي.

جويلية

- نشر قرار وزير المالية المؤرخ 12 جويلية 2006 و المتعلق بالتأشير على التفتيحات التي تم إدخالها على ترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بالمساهمة العامة.
- تنظيم يوم إعلامي لفائدة المؤسسات المالية للتعريف بالبرنامج الوطني النموذجي لمساعدة المؤسسات على التمويل عبر السوق المالية.
- قيام الجبيرين المكلفين في إطار برنامج تحديث الصناعة بزيارة ميدانية لقرابة مائة من المؤسسات التي وقع عليها الاختيار للإدراج بالسوق البديلة.
- إعداد الإطار المرجعي الذي يحدد الأعمال التي يجب على مرشدي المؤسسات القيام بها (العنايات المهنية، الآفاق المستقبلية ، التقييم ، التثبت من الأعمال ، إعداد نشرة الإدراج وعملية التسويق). وقد وقع شرح طرق تدخل صندوق تنمية القدرة التنافسية للصناعة ضمن الإطار المرجعي.
- منح ترخيص هيئة السوق المالية لإنشاء مؤسسات التوظيف الجماعي التالية :
- صندوق مشترك للتوظيف ابنك تونس العربي الدولي ادخار الأسهم وهو صندوق مختلط محدث من قبل شركة "بنك تونس العربي الدولي للتصرف في الأصول".
- صندوق المساعدة على الانطلاق "إقدام" المحدث من قبل شركة "إقدام للتصرف" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- منح تأشيرة الهيئة للنشرة الخاصة بالعرض العمومي للبيع والترفيغ في رأس المال عن طريق الاكتتاب العمومي وإدراج أسهم شركة السكنيب بالسوق.

أوت

- نشر قرار وزير المالية المؤرخ في 28 أوت 2006 و المتعلق بالتأشير على ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمسك وإدارة حسابات الأوراق المالية.
- نشر الأمر عدد 2321 لسنة 2006 المؤرخ في 28 أوت 2006 والمتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 608 لسنة 1977 المؤرخ في 27 جويلية 1977 والمتعلق بضبط شروط تطبيق القانون عدد 18 لسنة 1976 المتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصراف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية كما وقع تقيحه بالقانون عدد 48 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993.
- صدور بلاغ من شركة "قرطاج للطيران" حول احتمال قيامها بعملية تقارب مع شركة "لطيران الجديد".

سبتمبر

- نشر الأمر عدد 2545 لسنة 2006 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 2648 لسنة 1999 المؤرخ في 22 نوفمبر 1999 و المتعلق بضبط شروط وأساليب تدخل الصندوق الوطني للضمان والتصرف فيه وكذلك بضبط شروط خصم العمولة المسماة اعمولة الضمان وبضبط نسب وشروط خصم مساهمة المستفيدين وشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية.
- انتقاء 15 وسيط بالبورصة و 15 خبير محاسب من قبل اللجنة المكلفة بمتابعة برنامج السوق البديلة. وقد اعتمدت اللجنة في اختياراتها على الكفاءات المطلوبة فيما يخص مهمة مرافقة الشركات المعنية كما هو مبين بالإطار المرجعي - صدور قرار البنك المركزي التونسي المتعلق بالترفيغ في نسبة الفائدة المديرية من 5٪ إلى 5.25٪.
- تنظيم الدورة السادسة لـ "فضاءات حوار هيئة السوق المالية" حول موضوع "الصاديق ذات رأس مال تنمية كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة".
- مشاركة وفد من هيئة السوق المالية في اجتماع الدوري للمعهد الفرنكوفوني لهياكل الإشراف على الأسواق المالية الذي انعقد ببوخارست عاصمة رومانيا والذي تمّ خلاله انتخاب هيئة السوق المالية لرئاسة المعهد والهيكل البلجيكي للنيابة.
- منح ترخيص هيئة السوق المالية لإحداث مؤسسات التوظيف الجماعي التالية :
- صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية للمجمع الكيميائي التونسي المحدث من قبل "شركة الإحاطة والتصرف لصاديق الإفراق" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية لشركة إسمنت أم الكليل المحدث من قبل "شركة الإحاطة والتصرف لصاديق الإفراق" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه المحدث من قبل "شركة الإحاطة والتصرف لصاديق الإفراق" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية للشركة التونسية للكهرباء والغاز المحدث من قبل "شركة الإحاطة والتصرف لصاديق الإفراق" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية للديوان الوطني للتطهير المحدث من قبل "شركة الإحاطة والتصرف لصاديق الإفراق" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية للديوان الوطني للبريد المحدث من قبل "شركة الإحاطة والتصرف لصاديق الإفراق" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق المحدث من قبل "شركة الإحاطة والتصرف لصاديق الإفراق" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- منح ترخيص هيئة السوق المالية لإحداث شركتي التصرف في محافظ الأوراق المالية التاليتين :

- شركة «مجمع تونيفست المالي».
- شركة «ماك الخليج المتحد»
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة فتح الاكتتاب للعموم في شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير «الممتلكات الرقاعية».

أكتوبر

- إصدار رفاع خزينة ذات قضاصة صفر وذلك لأول مرة في تونس.
- عقد اجتماع بين اللجنة المكلفة بمتابعة برنامج السوق البديلة وممثلي المؤسسات الستة الأولى المنخرطة في المنظومة وذلك لتقديم الإطار المرجعي وقوائم المرافقين الذين تمّ اختارتهم من قبل اللجنة. وقد وقع إعلام المؤسسات المعنية بإمكانية حرّية اختيار المتدخل من خارج القائمتين.

نوفمبر

- إصدار رفاع خزينة ذات قضاصة صفر وذلك لأول مرة في تونس.
- عقد اجتماع بين اللجنة المكلفة بمتابعة برنامج السوق البديلة وممثلي المؤسسات الستة الأولى المنخرطة في المنظومة وذلك لتقديم الإطار المرجعي وقوائم المرافقين الذين تمّ اختارتهم من قبل اللجنة. وقد وقع إعلام المؤسسات المعنية بإمكانية حرّية اختيار المتدخل من خارج القائمتين.

ديسمبر

- الانتهاء من إعداد كراس الشروط الخاص بإعداد المنظومة المعلوماتية لهيئة السوق المالية.
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار والإدراج بالسوق للقرض الرقاعي القابل للتحويل إلى أسهم و الصادر عن بنك «التجاري تونس».
- منح ترخيص هيئة السوق المالية لإحداث مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التالية :
- ماكسولا للاستثمار وهي من الصنف الرقاعي محدثة من قبل شركة ماكسولا للبورصة.
- شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير «فيما الرقاعية» وهي من الصنف الرقاعي محدثة من قبل شركة فيناكورب.
- صندوق مشترك للتوظيف افينا 60 و هو من الصنف المختلط محدث من قبل شركة فيناكورب و البنك العربي لتونس.
- صندوق مشترك للتوظيف افينا 80 و هو من الصنف المختلط محدث من قبل شركة فيناكورب و البنك العربي لتونس.
- صندوق مشترك للتوظيف افينا 100 و هو من الصنف المختلط محدث من قبل شركة فيناكورب و البنك العربي لتونس.
- منح ترخيص هيئة السوق المالية لإحداث شركة التصرف في محافظ الأوراق المالية «الترتيف كبتال برتارز».
- منح تأشيرة هيئة السوق المالية لنشرة فتح الاكتتاب للعموم في :
- صندوق مشترك للتوظيف لبنك تونس العربي الدولي للادخار في الأسهم.
- صندوق مشترك للتوظيف «إيرادات 100».
- صندوق مشترك للتوظيف «إيرادات 50».
- صندوق مشترك للتوظيف «إيرادات 20».
- صندوق مشترك للتوظيف «إيرادات المدّخر».

- صندوق مشترك للتوظيف "سلامات رسمة".
- صندوق مشترك للتوظيف "سلامات أوائل".
- الخبراء العاملون ضمن برنامج تحديث الصناعة يتولون تقديم 20 تقريرا إلى اللجنة المكلفة بمتابعة برنامج السوق البديلة يتعلّق بالإجراءات الأوّلية الخاصة بالمؤسسات الراغبة في اللجوء إلى التمويل المباشر في إطار البرنامج الوطني النموذجي لمساعدة المؤسسات على التمويل عبر السوق المالية.
- اكتشاف شركة مكونة لمجمع شركات لم تقم بالتصريح بذلك. علما وأنّ عدد الشركات المكونة لمجمع شركات صار 38 شركة أم من بينها 26 شركة مدرجة بالبورصة.
- نشر تقرير حول تطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بتجميع القوائم المالية.

قائمة الجداول

المؤشرات الاقتصادية التونسية	: جدول عدد 1
التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة	: جدول عدد 2
إصدارات الاسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة	: جدول عدد 3
إصدارات الاسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات غير المدرجة بالبورصة	: جدول عدد 4
الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2006	: جدول عدد 5
قائمة العروض العمومية للبيع المنجزة في سنة 2006	: جدول عدد 6
الإصدارات الرقاعية	: جدول عدد 7
خصائص القروض الرقاعية المصدرة في سنة 2006	: جدول عدد 8
هيكلية الإكتتابات في القروض الرقاعية المؤشرة سنة 2006	: جدول عدد 9
إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2006	: جدول عدد 10
إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2006	: جدول عدد 11
قائمة القروض الرقاعية المدرجة بالبورصة سنة 2006	: جدول عدد 12
توزيع حجم المعاملات و عدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات	: جدول عدد 13
نسبة مردودية الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2006	: جدول عدد 14
معدّل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدّل الموازن	: جدول عدد 15
التطور الشهري لمؤشري البورصة	: جدول عدد 16
الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة لفائدة الأجانب خلال سنة 2006	: جدول عدد 17
مؤشرات حول الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2006	: جدول عدد 18
اقتناءات و مبيعات الاجانب على الاوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2006	: جدول عدد 19
تطور أهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)	: جدول عدد 20
تطور المكونات الأساسية لقائمة النتائج المجمعة لشركات الوساطة (بالمليون دينار)	: جدول عدد 21
تدخل الوسطاء بالبورصة على نظام التداول الإلكتروني خلال سنة 2006	: جدول عدد 22
نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2006 (حسب السوق)	: جدول عدد 23
نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2006 (حسب نظام التداول)	: جدول عدد 24 أ
نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2006 (حسب نظام التداول)	: جدول عدد 24 ب
نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2006 (حسب نظام التداول)	: جدول عدد 24 ت
ترتيب المتدخلين في سوق رقاع الخزينة حسب مشاركتهم في المناقصات خلال سنة 2006	: جدول عدد 25
التوزيع بين المتدخلين لرقاع الخزينة القابلة للتنظير المسندة في المناقصات خلال سنة 2006	: جدول عدد 25 أ
التوزيع بين المتدخلين لرقاع الخزينة قصيرة المدى المسندة في المناقصات خلال سنة 2006	: جدول عدد 26 ب
مدى احترام الآجال المتعلقة بالتصريح بتجاوز عتبات المساهمة خلال 2006	: جدول عدد 27
مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوائمها المالية الوقتية بتاريخ 31 ديسمبر 2006	: جدول عدد 28
لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع)	

- جدول عدد 29 : مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوائمها المالية الوقتية المحتومة في 30 جوان 2006 لدى هيئة السوق المالية
- جدول عدد 30 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية
- جدول عدد 31 : نتائج عملية مراقبة مدى احترام الشركات غير المدرجة بالبورصة لمقتضيات الفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة
- جدول عدد 32 : تطور الإكتتابات وإعادة الشراء لأسهم و حصص لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
- جدول عدد 33 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2006
- جدول عدد 34 : التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2006
- جدول عدد 35 : تطور عدد المساهمين و حاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
- جدول عدد 36 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2006
- جدول عدد 37 : توزيع الأصول المتصرف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية إلى 2006/12/31
- جدول عدد 38 : التوزيع القطاعي لمحافظ السندات لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية إلى 2006/12/31
- جدول عدد 39 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2006/12/31
- جدول عدد 40 : توزيع الأصول المتصرف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2006/12/31
- جدول عدد 41 : التوزيع القطاعي لمحافظ السندات لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2006/12/31
- جدول رقم 42 : جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2006
- جدول رقم 43 : جدول شركات التصرف التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2006
- جدول رقم 44 : جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2006
- جدول عدد 45 : التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
- جدول عدد 46 : التوزيع القطاعي للدفعات المنجزة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية



جدول عدد 1 – المؤشرات الإقتصادية التونسية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناجح المثل بالأمعار الجارية	26 923	28 879	29 924	32 202	35 035	37 571	40 827
نسبة النمو الإقتصادي ¹	%4,70	%4,90	%1,70	%5,60	%6,00	%4,00	%5,30
نسبة التضخم المثل	%2,90	%2,00	%2,70	%2,80	%3,60	%2,00	%4,50
الإستهلاك	20 346	22 036	23 520	25 366	27 600	29 544	32 194
تكوين رأس المال الثابت	6 923	7 542	7 607	7 536	7 914	8 331	9 065
نسبة الإستثمار ²	%25,71	%26,12	%25,42	%23,40	%22,59	%22,17	%22,20
صادرات الفترات و الخدمات	11 784	13 559	13 535	14 109	16 440	18 680	20 554
واردات الفترات و الخدمات	12 725	14 857	14 816	15 356	17 469	18 833	21 363
الإدخار الوطني	6 162	6 787	6 600	7 123	7 799	7 790	8 287
الدخل الوطني المئاح الإجمالي	26 496	28 833	30 120	32 489	35 399	37 333	40 481
نسبة الإخراج ³	%23,26	%23,54	%21,91	%21,92	%22,03	%20,87	%20,47
الدين الخارجي	13 691	15 010	15 550	17 357	19 238	20 435	19 876
نسبة الدين	%51,70	%52,10	%51,60	%53,40	%54,30	%54,70	%49,10
عجز ميزانية الدولة ⁴	%2,40	%3,50	%2,50	%3,20	%2,80	%3,20	%3,20
أ نظرة الناتج المثل بالأمعار القارة							
١- تكوين رأس المال الثابت \ الناتج المثل بالأمعار الجارية							
٢- عجز ميزانية الدولة							
٣- نسبة الإخراج							
٤- النسبة من الناتج المثل الجلي بالإمعار الجارية							

جدول عدد 2 – التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة

النسبة المئوية (%)	النسبة المئوية (%)
%2,38	قطاع التأمين
%85,08	قطاع البنوك
%7,44	قطاع الإيجار المالى
%2,26	القطاع الصناعي
%1,93	قطاع الخدمات
%0,91	القطاع العقاري
%100,00	المجموع

جدول عدد 3 : إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة

عدد التأسيسية	تاريخ التأسيسية	الشركة	تاريخ الإقتراج	طبيعة العمليّة	عدد السندات المصدرة	القيمة الاسمية بالدينار	سعر الإصدار بالدينار	المبلغ بالدينار	الأموال المجمعة بالدينار
527/06	06/04/28	العامّة للإيجار المالي	06/05/22	الإصدار نقدا	250 000	10	10	2 500 000	2 500 000
-	-	شركة البريد و لجمّة تونس	06/05/23	إدماج الإحتياطي	800 000	5	-	4 000 000	-
-	-	البنك التونسي	06/05/23	إدماج الإحتياطي	2 500 000	10	-	25 000 000	-
-	-	الخطوط الجوية التونسية*	06/08/31	إدماج الإحتياطي	705 430	*5	-	3 527 150	-
-	-	الشركة التونسية للمفاوضات المسكينة و اللامسكينة	06/09/1	إدماج الإحتياطي	100 800	10	-	1 008 000	-
-	-	شركة أليكد تونس	06/09/7	إدماج الإحتياطي	52 552	25	-	1 313 800	-
538/06	06/10/20	الشركة التونسية للإيجار المالي	06/11/9	الإصدار نقدا	1 500 000	5	10	15 000 000	15 000 000
547/06	06/11/13	بنك تونس العربي الدولي	06/11/27	الإصدار نقدا**	5 000 000	10	25	125 000 000	87 500 000
549/06	06/12/11	البنك التجاري التونسي	06/12/14	الإصدار نقدا	10 000 000	5	5	50 000 000	50 000 000

* وقع التخصيص في القمعة الإجمعة من 5 د إلى 1 د في 06/08/21
** عمليّة رفيع في رأس المال محررة بالبيع عند الاكتتاب. السلفي يقع تحويرة سنة 2007.

جدول عدد 4 : إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس المال للشركات غير المدرجة بالبورصة

الأموال المجمعة بالدينار	المبلغ بالدينار	سعر الإصدار بالدينار	القيمة الاسمية بالدينار	عدد السندات المصدرة	طبيعة العمليّة	تاريخ الإفتتاح	عدد التأسيسية	تاريخ التأسيسية	الشركة	التوزيع في رأس المال بواسطة المساهمة العامة
2 129 687,5	2 129 687,5	*4,7	*1	453 125	الإصدار نقدا	06/08/24	06/07/19	06/07/28	شركة السكنى	5337/06
3 600 000	3 600 000	12	10	**300 000	الإصدار نقدا	06/10/16	06/09/28	06/09/28	الشركة التونسية لإعادة التوسية*	537/06
-	2 000 000	-	10	***200 000	إدماج الإحتياطي					
4 000 000	4 000 000	5	5	800 000	الإصدار نقدا	06/12/01			شركة الخاد الكترونيق	-

* بشرط توقيفي لإدراج أسهم شركة السكنى بالبورصة وذلك طبقا للقرار الثالث للجلسة العامة الخارطة العامة المعدلة في 6/09/2005

** 270 000 سهم عادي و 30 000 شهادة استثمار المتباينة

*** 180 000 سهم عادي و 20 000 شهادة استثمار المتباينة

جدول عدد 5 - الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2006

التغيير بالنسبة المئوية (%)	تاريخ أول تداول	سعر أول تداول بالدينار	طريقة الإدراج	عدد السنوات المدرجة	سعر الإدراج بالدينار	تاريخ الإدراج	الشركة
%39,18	06/02/22	15,310	عرض عمومي للبيع**	*1 800 000	11,000	06/01/26	الشركة العقارية التوسية السعودية
%-2,68	06/07/11	5,450	عرض عمومي للبيع	2 000 000	5,600	06/07/10	شركة الوفاق للإيجار المالي
%38,94	06/09/21	6,530	عرض عمومي للبيع**	***3 006 250	4,700	06/09/18	شركة المسكن

* منها 3000000 سهمًا مكتسبًا جديدًا وقع تداولها إثر إنجاز عملية التوقيع في رأس المال

** عرض عمومي للبيع موقوف لعملية توقيع في رأس المال عن طريق الإكتتاب العمومي

*** منها 455125 سهمًا مكتسبًا جديدًا وقع تداولها إثر إنجاز عملية التوقيع في رأس المال

- جدول عدد 29 : مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إبداع قوائمها المالية الوقتية المحتومة في 30 جوان 2006 لدى هيئة السوق المالية
- جدول عدد 30 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية
- جدول عدد 31 : نتائج عملية مراقبة مدى احترام الشركات غير المدرجة بالبورصة لمقتضيات الفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة
- جدول عدد 32 : تطوّر الإكتتابات وإعادة الشراء لأسهم و حصص لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
- جدول عدد 33 : تطوّر توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2006
- جدول عدد 34 : التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2006
- جدول عدد 35 : تطوّر عدد المساهمين و حاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
- جدول عدد 36 : تطوّر توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2006
- جدول عدد 37 : توزيع الأصول المتصرّف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية إلى 2006/12/31
- جدول عدد 38 : التوزيع القطاعي لمحافظ السندات لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية إلى 2006/12/31
- جدول عدد 39 : تطوّر توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2006/12/31
- جدول عدد 40 : توزيع الأصول المتصرّف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2006/12/31
- جدول عدد 41 : التوزيع القطاعي لمحافظ السندات لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2006/12/31
- جدول رقم 42 : جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصّلت على ترخيص خلال سنة 2006
- جدول رقم 43 : جدول شركات التصرف التي تحصّلت على ترخيص خلال سنة 2006
- جدول رقم 44 : جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تمّ فتحها للعموم خلال سنة 2006
- جدول عدد 45 : التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
- جدول عدد 46 : التوزيع القطاعي للدفعات المنجزة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

جدول عدد 1 - المؤشرات الاقتصادية التونسية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدين المحلي بالأشعار الجارية	26 923	28 879	29 924	32 202	35 035	37 571	40 827
نسبة التحو الاقتصادي ¹	%4,70	%4,90	%1,70	%5,60	%6,00	%4,00	%5,30
نسبة التضخم المالي	%2,90	%2,00	%2,70	%2,80	%3,60	%2,00	%4,50
الإستهلاك	20 346	22 036	23 520	25 366	27 600	29 544	32 194
تكوين رأس المال الثابت	6 923	7 542	7 607	7 536	7 914	8 331	9 065
نسبة الإستثمار ²	%25,71	%26,12	%25,42	%23,40	%22,59	%22,17	%22,20
صداقات الجريات و الخدمات	11 784	13 559	13 535	14 109	16 440	18 680	20 554
واردات الجريات و الخدمات	12 725	14 857	14 816	15 356	17 469	18 833	21 363
الإنتاج الوطني	6 162	6 787	6 600	7 123	7 799	7 790	8 287
الدخل الوطني الماح الإجمالي	26 496	28 833	30 120	32 489	35 399	37 333	40 481
نسبة الإذخار ³	%23,26	%23,54	%21,91	%21,92	%22,03	%20,87	%20,47
الدين الخارجي	13 691	15 010	15 550	17 357	19 238	20 435	19 876
نسبة الكائن	%51,70	%52,10	%51,60	%53,40	%54,30	%54,70	%49,10
عجز ميزانية الدولة ⁴	%2,40	%3,50	%2,50	%3,20	%2,80	%3,20	%3,20

4 النسيه من الدين المحلي بالإشعار الجارية

3 الإذخار الوطني \ الدخل الوطني الماح الإجمالي

2 تكوين رأس المال الثابت \ الدين المحلي بالإشعار الجارية

1 نظره الدين المحلي بالإشعار الجارية

جدول عدد 2 - التوزيع القطاعي للشركات المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة

القطاعات	النسبة المئوية (%)	الدين بالدينار
قطاع التأمين	%2,38	5 600 000
قطاع البنوك	%85,08	200 000 000
قطاع الإيجار المالي	%7,44	17 500 000
القطاع الصناعي	%2,26	5 313 800
قطاع المحامات	%1,93	4 535 150
القطاع العقاري	%0,91	2 129 688
الجمع	%100,00	235 078 638

جدول عدد 3 : إصدارات الأسهم بواسطة الاككتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة

عدد التأسيسية	تاريخ التأسيسية	الشركة	تاريخ الإفتتاح	طبيعة العمليّة	عدد السندات المصدرة	القيمة الاسميّة بالدينار	سعر الإصدار بالدينار	المبلغ بالدينار	الأموال الإجمعيّة بالدينار
527/06	06/04/28	العامّة للإيجار المالي	06/05/22	الإصدار نقدا	250 000	10	10	2 500 000	2 500 000
-	-	شركة البريد و الجمّة تونس	06/05/23	إدماج الإحتياطي	800 000	5	-	4 000 000	-
-	-	البنك التونسي	06/05/23	إدماج الإحتياطي	2 500 000	10	-	25 000 000	-
-	-	المطوّط الجوهة التونسية*	06/08/31	إدماج الإحتياطي	705 430	*5	-	3 527 150	-
-	-	الشركة التونسية للمواولات السلكية و اللاسلكية	06/09/1	إدماج الإحتياطي	100 800	10	-	1 008 000	-
-	-	شركة أريكد تونس	06/09/7	إدماج الإحتياطي	52 552	25	-	1 313 800	-
538/06	06/10/20	الشركة التونسية للإيجار المالي	06/11/9	الإصدار نقدا	1 500 000	5	10	15 000 000	15 000 000
547/06	06/11/13	بنك تونس العربي الدولي	06/11/27	الإصدار نقدا**	5 000 000	10	25	125 000 000	87 500 000
549/06	06/12/11	البنك التجاري التونسي	06/12/14	الإصدار نقدا	10 000 000	5	5	50 000 000	50 000 000

* وقع التخصّص في القيمة الإجمعيّة من 5 د إلى 1 د في 20/06/2006
** عمليّة ترفيع في رأس المال محررة بالبيع عند الاككتاب الماليّ وقع تحويرة سنة 2007.

جدول عدد 4 : إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس المال للشركات غير المدرجة بالبورصة

عدد التأسيسية	تاريخ التأسيسية	الشركة	التوزيع في رأس المال بواسطة المساهمة العامة	عدد السندات المصدرة	القيمة الاسمية	سعر الإصدار	المبلغ	الأموال المجمعة
بالدينار	بالدينار	بالدينار	بالدينار	بالدينار	بالدينار	بالدينار	بالدينار	بالدينار
533/06	06/07/19	شركة السكنى	2 129 687,5	453 125	*1	*4,7	2 129 687,5	2 129 687,5
537/06	06/09/28	الشركة التونسية لإعادة التأمين "الإعادة التونسية"	3 600 000	**300 000	10	12	3 600 000	3 600 000
-	-	شركة الخاد الفكتوريونق	-	***200 000	10	-	2 000 000	-
-	-	شركة الخاد الفكتوريونق	4 000 000	800 000	5	5	4 000 000	4 000 000

* شرط توقيفي لإدراج أسهم شركة السكنى بالبورصة وذلك طبقا لقرار الثالث للجلسة العامة الخارطة العامة للعدد 6/2005/099
 ** سهم عادي و 30 000 شهادة استثمار المتباينة
 *** سهم عادي و 20 000 شهادة استثمار المتباينة

جدول عدد 5 - الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2006

التغير بالنسبة المئوية (%)	تاريخ أول تداول	سعر أول تداول بالدينار	طريقة الإدراج	عدد السنوات المدرجة	سعر الإدراج بالدينار	تاريخ الإدراج	الشركة
%39,18	06/02/2	15,310	عرض عمومي للبيع**	*1 800 000	11,000	06/01/26	الشركة العقارية التوسعية السعودية
%-2,68	06/07/11	5,450	عرض عمومي للبيع	2 000 000	5,600	06/07/10	شركة الوفاق للإيجار المالي
%38,94	06/09/21	6,530	عرض عمومي للبيع**	***3 006 250	4,700	06/09/18	شركة المسكن

* منها 300000 سهمًا مكتسبًا جديدًا ووقع تداولها إثر إتمام عملية التوقيع في رأس المال

** عرض عمومي للبيع موقوف لعملية توقيع في رأس المال عن طريق الإكتتاب العمومي

*** منها 455125 سهمًا مكتسبًا جديدًا ووقع تداولها إثر إتمام عملية التوقيع في رأس المال

مبلغ العرض	عدد الأسهم	سعر السهم	مدة صلوحية العرض	رأس المال المتنازل بعد العرض	رأس المال المتنازل قبل العرض
------------	------------	-----------	------------------	------------------------------	------------------------------

جدول عدد6 - قائمة العروض العمومية للبيع المنجزة في سنة 2006

الشركة العتبية صاحب العرض

بالدينار					
3 360 000	600 000 معوضة أي ما يعادل 730 من رأس المال	5,600 دينار	من 16 جوان 2006 الى 25 جوان 2006 بدخول الغاية	140 000 سهم أي ما يساوي 700 000 دينار و يعادل 7% %	740 000 سهم أي ما يساوي 3 700 000 دينار و يعادل 37% %
2 129 687.5	453 125 معوضة أي ما يعادل 71507 من رأس المال بعد الترفع	4,700 دينار	من 24 أوت 2006 الى 8 سبتمبر 2006 بدخول الغاية	2 093 371 سهم أي ما يساوي 2 093 371 دينار و يعادل 69,63% %	2 546 496 سهم أي ما يساوي 2 546 496 دينار و يعادل 99,74% %

شركة السكن*

الشركة العقارية و المساهمات

* عرض عمومي للبيع مرفق بعملية ترفع في رأس المال عن طريق الاكتتاب العمومي
* بشرط توقيف لإدراج أسهم شركة السكن بالبورصة و ذلك طبقا للقرارات الثالث للجلسة العامة الواردة للعادة المتبعة في 2006/09/16

جدول عدد 7 – الإصدارات الرقابية

الإصدارات الرقابية للشركات المدرجة بالبورصة خلال سنة 2006

عدد التأشيرة	تاريخ التأشيرة	نسبة القروض	القيمة الإسمية بالدينار	مبلغ القرض المؤشر عليه بالدينار	المبلغ المكتتب بالدينار	نسبة السوق النقدية + 1%*	سعر الإصدار	طريقة الإفصاح	تاريخ فتح الإكتتاب	المدة (سنة)	الإنتفاع	تاريخ الإغلاق الفعلي	التقييم أو البنك الضامن
525/06	06/04/28	100 ⁽¹⁾	30 000 000	30 000 000	0	6,5%	100	سنوي قار	06/05/16	7 مع	06/06/15	06/05/16	BBB
			30 000 000										إعطاء بستين
534/06	06/07/31	100 ⁽¹⁾	2 000 000	15 000 000	2 000 000	6,5%	100	سنوي قار	06/08/15	5	06/11/15	06/08/25	BBB+
			13 000 000										
550/06	06/12/26	100	40 000 000	40 000 000	40 000 000	نسبة السوق النقدية + 1%*	100	سنوي قار	06/12/29	10	07/01/29	07/01/29	-
عدد التأشيرة	تاريخ التأشيرة	نسبة القروض	القيمة الإسمية بالدينار	مبلغ القرض المؤشر عليه بالدينار	المبلغ المكتتب بالدينار	النسبة الإسمية	سعر الإصدار	طريقة الإفصاح	تاريخ فتح الإكتتاب	المدة (سنة)	الإنتفاع	تاريخ الإغلاق الفعلي	التقييم أو البنك الضامن
551/06	06/12/27	5	80 000 000	80 000 000	80 000 000	4,82%	5	في الأجل	06/12/29	5	07/01/18	07/01/17	-
الإصدارات الرقابية للشركات غير المدرجة بالبورصة خلال سنة 2006													
عدد التأشيرة	تاريخ التأشيرة	نسبة القروض	القيمة الإسمية بالدينار	مبلغ القرض المؤشر عليه بالدينار	المبلغ المكتتب بالدينار	النسبة الإسمية	سعر الإصدار	طريقة الإفصاح	تاريخ فتح الإكتتاب	المدة (سنة)	الإنتفاع	تاريخ الإغلاق الفعلي	التقييم أو البنك الضامن
526/06	06/04/28	100	8 000 000	8 000 000	8 000 000	6,5%	100	سنوي قار	06/05/23	7 مع	06/06/23	06/05/26	بنك الجيوب - بنك الأمان
													إعطاء بستين
531/06	06/06/1	100 ⁽¹⁾	5 000 000	5 000 000	0	نسبة السوق النقدية + 1%*	100	سنوي قار	06/06/16	5	06/06/30	06/06/16	بنك الجيوب - بنك الأمان
535/06	06/08/30	100	40 000 000	40 000 000	40 000 000	6,25%	100	سنوي قار	06/09/18	5	06/12/18	06/09/19	BB**
539/06	06/10/20	100	3 300 000	10 000 000	3 300 000	نسبة السوق النقدية + 1%*	100	سنوي قار	06/11/09	5	06/11/30	06/11/20	BB+

(1) تم إصدار هذا القرض بشخصي فائدة مختلفة باختيار المكتتب

(2) قرض قابل للتحويل إلى أسهم، في الأجل، بحساب سهم جديد مقابل 3، ورفع فائدة للتحويل إلى أسهم

(3) مبلغ وقع واكتتابه كلا سنة 2007

(4) مبالغ مبع 371(640) دينار اكتب سنة 2007

* يوافق معدل العرض عشر معدلات سنة الفائدة السوقية السوق النقدية السابعة لتاريخ خلاص الفلانة، ويضاف إليها الهامش المحدد.
*تقديم مسند من طرف وكالة التقييم Standard & Poor's على سلم تقييمها الدولي

جدول عدد 8 – خصائص القروض الرقابية المصدرة في سنة 2006 الإصدارات الرقابية

معدى التأثر	متوسط المدة بالسنوات	المدة (سنة)	طريقة الإهتمام	النسبة الاسمية	البلغ المكتتب بالدينار	تسمية القرض
-4,11	4,39	7 مع	سنوي فار	نسبة السوق النقدية + 1%*	0	شركة الإبحار العربية لتونس ⁽¹⁾ / 2006
-4,11	4,38	إعطاء سنتين	سنوي فار	6,5%	30 000 000	الشركة التونسية للإبحار المالي ⁽¹⁾ / 2006
-2,63	2,78	5	سنوي فار	نسبة السوق النقدية + 1%*	2 000 000	
-2,60	2,77			6,5%	13 000 000	
-4,39	4,66	10	سنوي فار	نسبة السوق النقدية + 1%*	40 000 000	بنك الأمان 2006
-4,11	4,38	7 مع إعطاء سنتين	سنوي فار	6,5%	8 000 000	مرابي بالاض 2005
-2,63	2,78	5	سنوي فار	نسبة السوق النقدية + 1%*	0	الوقاف للإبحار المالي ⁽¹⁾ / 2006
-2,60	2,77			6,5%	5 000 000	
-2,60	2,77	5	سنوي فار	6,25%	40 000 000	البنك التونسي الكويتي للتعمية 2006
-2,63	2,78	5	سنوي فار	نسبة السوق النقدية + 1%*	3 300 000	شركة إجاد الفكتوريين 2006
-2,60	2,77			6,5%	6 700 000	

الإصدارات الرقابية القابلة للتحويل إلى أسهم

معدى التأثر	متوسط المدة بالسنوات	المدة (سنة)	طريقة الإهتمام	النسبة الاسمية	البلغ المكتتب بالدينار	تسمية القرض
-4,35	4,56	5	في الأجل	4,82%	80 000 000	البحري بنك 2006 ⁽²⁾

(1) تم إصدار هذا القرض نسختي قائمة مختلفة بإختبار المكتتب

(2) لوضع قبال للتحويل إلى أسهم، في الأجل، بحساب سهم جديد مقابل 3 واقع قائمة للتحويل إلى أسهم

* يوافق معدل الأثر عشر معدلات نسبة الفائدة الثورية للسوق النقدية السائدة لتاريخ خلاص القائمة ونسبها وحساباتها الهامش المحدد.

جدول عدد و - هيكله الإقتياتات في القروض الرقاعية المؤشرة سنة 2006

الأشخاص طبيعيين	الأشخاص معنوية أخرى	بنوك	شركات الإستثمار	شركات ومسابىق التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	صناديق التقاعد	شركات التأمين	البلغ بالدينار	القروض الرقاعية
0	400 000	0	0	28 100 000	0	1 500 000	30 000 000	شركة الإيجار العربية لنجوس 1/2006
200 000	500 000	1 000 000	0	5 470 000	0	830 000	8 000 000	مراني بالاض 2005
0	0	0	0	3 400 000	0	1 600 000	5 000 000	الوقاف للإيجار الماللي 1/2006
1 495 000	5 000	2 000 000	0	11 100 000	0	400 000	15 000 000	الشركة التونسية للإيجار الماللي 1/2006
2 332 000	218 000	500 000	0	27 750 000	0	9 200 000	40 000 000	البنك التونسي الكويتي للتقفة 2006
0	0	1 500 000	0	6 500 000	0	2 000 000	10 000 000	شركة إجاد المكنونيق 2006
1 966 600	74 230 360	0	1 224 560	1 690 040	0	888 440	80 000 000	البحاري بنك 2006 ⁽¹⁾
1 197 000	315 000	3 000 000	688 000	29 500 000	0	5 300 000	40 000 000	بنك الأمان 2006
7 194 800	75 984 988	4 000 000	1 912 560	113 510 640	0	21 714 440	228 000 000	الجمبع

(1) قروض قبال للتحول إلى أسهم، في الأجل، بحساب سهم جديد مقابل 3 واقع قالة للتحول إلى أسهم

الشهر	خط الإصدار	البيع	العروض غير التنافسية ¹	العروض التنافسية ¹	غير التنافسية ²	العروض التنافسية ¹	العروض غير التنافسية ²	البيغ	خط الإصدار	الشهر
جانفي	2007	59,5	0	0	0	0	0	59,5	جويلية 2007	2007
	2009	31,8	0	0	0	0	0	31,8	مايس 2009	2009
	2010	44,84	0	0	0	0	0	44,84	أفريل 2010	2010
	2007	60,55	0	0	0	0	0	60,55	جويلية 2007	2007
فبرفي	2009	60	0	0	0	0	0	60	مايس 2009	2009
	2015	12,6	0	0	0	0	0	12,6	فبرفي 2015	2015
مارس	2009	30	0	0	0	0	0	30	مارس 2009	2009
	2012	47,5	0	0	0	0	0	47,5	مارس 2012	2012
	2015	75,6	0	0	0	0	0	75,6	فبرفي 2015	2015
أفريل	2010	53	0	0	0	0	0	53	أفريل 2010	2010
	2012	66,9	0	0	0	0	0	66,9	مارس 2012	2012
	2015	0	0	0	0	0	0	0	فبرفي 2015	2015
	2012	40,2	0	0	0	0	0	40,2	مارس 2012	2012
	2015	47,2	0	0	0	0	0	47,2	فبرفي 2015	2015
جوان	2008	10	0	0	0	0	0	10	جوان 2008	2008
	2012	50	0	0	0	0	0	50	مارس 2012	2012
جويلية	2008	7,6	0	0	0	0	0	7,6	جوان 2008	2008
	2009	31,1	0	0	0	0	0	31,1	مارس 2009	2009
سنتمبر	2009	20,9	0	0	0	0	0	20,9	مارس 2009	2009
	2012	13,9	0	0	0	0	0	13,9	مارس 2012	2012
أكتوبر	2012	8	0	0	0	0	0	8	مارس 2012	2012
	2013	42,1	0	0	0	0	0	42,1	أكتوبر 2013	2013
	2016	20,4	0	0	0	0	0	20,4	أكتوبر 2016	2016
نوفمبر	2008	16	0	0	0	0	0	16	مارس 2008	2008
	2013	27,5	0	0	0	0	0	27,5	أكتوبر 2013	2013
	2016	37	0	0	0	0	0	37	أكتوبر 2016	2016
ديسمبر	2009	18,3	0	0	0	0	0	18,3	مارس 2009	2009
	2013	26,8	0	0	0	0	0	26,8	أكتوبر 2013	2013
	2016	50	0	0	0	0	0	50	أكتوبر 2016	2016
مجموع خط جويلية 2007	120,05	0	0	0	0	0	0	120,05	جويلية 2007	2007
مجموع خط جوان 2007	17,6	0	0	0	0	0	0	17,6	جوان 2007	2007
مجموع خط مارس 2009	173,8	0	0	0	0	0	0	173,8	مارس 2009	2009
مجموع خط أفريل 2010	97,84	0	0	0	0	0	0	97,84	أفريل 2010	2010
مجموع خط مارس 2012	260,8	0	0	0	0	0	0	260,8	مارس 2012	2012
مجموع خط أكتوبر 2013	96,4	0	0	0	0	0	0	96,4	أكتوبر 2013	2013
مجموع خط فبرفي 2015	135,4	0	0	0	0	0	0	135,4	فبرفي 2015	2015
مجموع خط ففصاطة صفر 2016	107,4	0	0	0	0	0	0	107,4	ففصاطة صفر 2016	2016

باللون ديجار

جدول عدد 11 - إصدارات رفاع الخريزة قصيرة المدى خلال سنة 2006

باللون ديجار	المجموع لكل مناقصة	المجموع لكل خط إصدار	معدل نسبة الفائدة المرجح (%)	نسبة الفائدة الأخيرة المقبولة (%)	أدنى نسبة فائدة معروفة (%)	العروض غير التنافسية	المبلغ	خط الإصدار	الأسيوع	
9,3	9,3	9,3	%5,100	%5,10	%5,10	0	9,3	أسبوع 52	07/01/09	06/01/05
8,25	8,25	8,25	%5,100	%5,10	%5,10	0	8,25	أسبوع 52	07/01/09	06/01/19
9,6	9,6	9,6	%5,100	%5,10	%5,10	0	9,6	أسبوع 52	07/01/09	06/01/26
11,1	11,1	11,1	%5,100	%5,10	%5,10	0	11,1	أسبوع 52	07/02/13	06/02/2
9	9	9	%5,100	%5,10	%5,10	0	9	أسبوع 52	07/02/13	06/02/9
10,3	10,3	10,3	%5,100	%5,10	%5,10	0	10,3	أسبوع 52	07/02/13	06/02/16
9,1	9,1	9,1	%5,100	%5,10	%5,10	0	9,1	أسبوع 52	07/02/13	06/02/23
10	10	10	%5,100	%5,10	%5,10	0	10	أسبوع 52	07/03/13	06/03/2
8	8	8	%5,100	%5,10	%5,10	0	8	أسبوع 52	07/03/13	06/03/9
10	10	10	%5,100	%5,10	%5,10	0	10	أسبوع 52	07/03/13	06/03/16
9	9	9	%5,100	%5,10	%5,10	0	9	أسبوع 52	07/03/13	06/03/23
13	13	13	%5,100	%5,10	%5,10	0	13	أسبوع 52	07/03/13	06/03/30
14	14	14	%5,076	%5,10	%5,05	0	14	أسبوع 52	07/04/10	06/04/6
16,35	16,35	16,35	%5,100	%5,10	%5,10	0	16,35	أسبوع 52	07/04/10	06/04/13
16,65	16,65	16,65	%5,100	%5,10	%5,10	0	16,65	أسبوع 52	07/04/10	06/04/20
18,2	18,2	18,2	%5,100	%5,10	%5,10	0	18,2	أسبوع 52	07/04/10	06/04/27
13,1	13,1	13,1	%5,100	%5,10	%5,10	0	13,1	أسبوع 52	07/05/09	06/05/4
13	13	13	%5,100	%5,10	%5,10	0	13	أسبوع 52	07/05/09	06/05/11
10,7	10,7	10,7	%5,100	%5,10	%5,10	0	10,7	أسبوع 52	07/05/09	06/05/18
15,6	15,6	15,6	%5,100	%5,10	%5,10	0	15,6	أسبوع 52	07/05/09	06/05/25
9,3	9,3	9,3	%5,100	%5,10	%5,10	0	9,3	أسبوع 52	07/05/09	06/06/1
11,2	11,2	11,2	%5,100	%5,10	%5,10	0	11,2	أسبوع 52	07/06/12	06/06/8
9,3	9,3	9,3	%5,100	%5,10	%5,10	0	9,3	أسبوع 52	07/06/12	06/06/15
10,35	10,35	10,35	%5,100	%5,10	%5,10	0	10,35	أسبوع 52	07/06/12	06/06/22
10,5	10,5	10,5	%5,100	%5,10	%5,10	0	10,5	أسبوع 52	07/06/12	06/06/29
10,5	10,5	10,5	%5,100	%5,10	%5,10	0	10,5	أسبوع 52	07/06/12	06/07/6
10,25	10,25	10,25	%5,100	%5,10	%5,10	0	10,25	أسبوع 52	07/07/31	06/07/13
11,05	11,05	11,05	%5,100	%5,10	%5,10	0	11,05	أسبوع 52	07/07/31	06/07/20

بالمليون دينار

جدول عدد 11 - إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2006 (بقية الصفحة)

الأُسبوع	خط الأصدار	المبلغ	العروض غير التنافسية	أدنى نسبة فائدة معروضة (%)	نسبة الفائدة الأيجابية المقبولة (%)	معدل نسبة الفائدة المرجح (%)	الجموع لكل خط إصدار	الجموع لكل مقاطعة
06/08/31	أسبوع 52	16,5	0	%5,10	%5,15	%5,123	16,5	16,5
06/09/14	أسبوع 52	24,5	0	%5,10	%5,15	%5,147	24,5	24,5
06/09/21	أسبوع 52	17,5	0	%5,12	%5,15	%5,143	17,5	17,5
06/09/28	أسبوع 52	16,5	0	%5,30	%5,35	%5,348	16,5	16,5
06/10/5	أسبوع 52	8,5	0	%5,33	%5,39	%5,374	8,5	8,5
06/10/12	أسبوع 52	8,1	0	%5,35	%5,39	%5,369	8,1	8,1
6/10/19	أسبوع 52	8,7	0	%5,37	%5,39	%5,387	8,7	8,7
06/11/2	أسبوع 52	11,1	0	%5,37	%5,39	%5,383	11,1	11,1
06/11/09	أسبوع 52	12	0	%5,37	%5,37	%5,370	12	12
06/11/23	أسبوع 52	9,3	0	%5,37	%5,37	%5,370	9,3	9,3
06/11/30	أسبوع 52	10	0	%5,36	%5,36	%5,360	10	10
06/12/7	أسبوع 52	10	0	%5,36	%5,37	%5,366	10	10
06/12/14	أسبوع 52	8	0	%5,37	%5,39	%5,379	8	8
06/12/28	أسبوع 52	8	0	%5,40	%5,42	%5,408	8	8
مجموع 13 أسبوع		0	0				0	0
مجموع 26 أسبوع		0	0				0	0
مجموع 52 أسبوع		485,4	0			%5,166	485,400	485,400
الاجمعي		485,4	0			%5,166	485,400	485,400

جدول عدد 12 - قائمة القروض المدرجة بالبورصة سنة 2006

التقييم	طريقة الأفتلاك	عدد السندات	المبلغ المكتتب بالمليون دينار	الأجل	الإنتفاع	المدة	نسبة الفائدة	تاريخ الإصدار	القيمة الاسمية بالدينار	تاريخ القيود	تاريخ الإدراج	تسمية القروض
BBB	سئوي قار	300 000	30	13/06/15	06/06/15	5 مع اعطاء سنتين	%6.5	06/05/16	100	06/08/28	06/08/25	1/2006 شركة الإبحار العقودية لتونس
BBB+	سئوي قار	150 000	15	11/11/15	06/11/15	5	%6.5 و %6,25	06/08/15	100	06/11/15	06/10/31	1/2006 الشركة التونسية للإبحار المالي
BB**	سئوي قار	400 000	40	11/12/18	06/12/18	5	%6,25	06/09/18	100	06/12/27	06/12/25	2006 البنك التونسي الكويتي للتعمية

* يوافق معدل الأثني عشر مئولات نسبة الفائدة الشهرية للسوق السابقة لتاريخ خلاص الفائدة ويضاف اليها الهامش المحدد.
* رقيم مسند من طرف وكالة القيم Standard & Poor على سلم تقييمها الدولي.

السندات المتبادلة

حجم العمليات

جدول عدد 13 - توزيع حجم العمليات وعدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات

البيانات	2005		2006		2005		2006	
	البيانات	النسبة المئوية (%)	البيانات	النسبة المئوية (%)	البيانات	النسبة المئوية (%)	البيانات	النسبة المئوية (%)
السندات	عدد	%35,15	عدد	%35,15	البيانات	%6,42	البيانات	%121,14
	النسبة المئوية (%)	%38,98	النسبة المئوية (%)	%49,64	نسبة التغير السنوي	%119,43	نسبة التغير السنوي	%119,43
	عدد السندات*	56 033	عدد السندات*	41 461	أسهم و حقوق	621	أسهم و حقوق	621
	النسبة المئوية (%)	%99,65	النسبة المئوية (%)	%99,65	نسبة التغير السنوي	80	نسبة التغير السنوي	80
	عدد السندات*	55 839	عدد السندات*	41 314	رقاع	-	رقاع	-
	النسبة المئوية (%)	%35,16	النسبة المئوية (%)	%97,21	نسبة التغير السنوي	25	نسبة التغير السنوي	25
	عدد السندات*	193	عدد السندات*	147	نسبة التغير السنوي	854	نسبة التغير السنوي	854
	النسبة المئوية (%)	%0,34	النسبة المئوية (%)	%0,35	نسبة التغير السنوي	79	نسبة التغير السنوي	79
	عدد السندات*	1 956	عدد السندات*	1 761	نسبة التغير السنوي	807	نسبة التغير السنوي	807
	النسبة المئوية (%)	%1,36	النسبة المئوية (%)	%2,11	نسبة التغير السنوي	1639	نسبة التغير السنوي	1639
	عدد السندات*	85 377	عدد السندات*	32 278	نسبة التغير السنوي	140,43	نسبة التغير السنوي	140,43
	النسبة المئوية (%)	%59,39	النسبة المئوية (%)	%38,64	نسبة التغير السنوي	177,70	نسبة التغير السنوي	177,70
	عدد السندات*	380	عدد السندات*	8 028	نسبة التغير السنوي	-	نسبة التغير السنوي	-
	النسبة المئوية (%)	%0,26	النسبة المئوية (%)	%9,61	نسبة التغير السنوي	-	نسبة التغير السنوي	-
	عدد السندات*	-	عدد السندات*	-	نسبة التغير السنوي	-	نسبة التغير السنوي	-
	النسبة المئوية (%)	%72,09	النسبة المئوية (%)	%91,82	نسبة التغير السنوي	-	نسبة التغير السنوي	-
	عدد السندات*	143 746	عدد السندات*	83 528	نسبة التغير السنوي	-	نسبة التغير السنوي	-
	النسبة المئوية (%)	%72,09	النسبة المئوية (%)	%91,82	نسبة التغير السنوي	-	نسبة التغير السنوي	-

* بالآلاف السندات

الردوية الاسمية ^(١) (%)	سعر الإغلاق 31/12/2006	سعر الإغلاق 31/12/2005	الشركات
%38,71	22,900	17,230	الشركة التونسية للتوظيف / شركة استثمار ذات رأس مال فار
%54,86	56,200	40,500	شركة البريد والجمعة تونس
%7,96	27,400	25,380	الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائية
%85,11	30,200	16,990	الشركة العقارية للمساهمات
%3,58	24,400	24,280	الشركة التونسية للصناعات الحديدية
%45,00	3,090	2,200	الشركة العقارية التونسية العمومية* (ت)
%55,54	28,400	18,580	شركة الغاز العامة
-%5,58	4,400	4,660	سوموسار (ت)
-%10,61	21,400	26,020	الشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية
%27,45	35,780	28,820	شركة النقل بواسطة الأتوبيس - سوزنابل
%45,26	1,900	1,370	الشركة التونسية لأسواق الجملة (ت)
-%6,33	11,980	12,790	الشركة التونسية للبلور
%110,77	52,900	26,000	شركة المساهمات لتسمية الصناعة والسياحة / شركة استثمار ذات رأس مال فار
%51,93	11,000	7,240	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين - سيار
%96,80	9,540	5,000	الشركة التونسية للبنك
%27,55	12,000	9,800	الشركة التونسية للتجهيز - سناك
-%26,00	4,640	6,270	الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية
%80,11	9,270	5,400	الشركة التونسية للاستثمار / سكار
%149,19	4,520	1,858	الخطوط الجوية التونسية (ت)
%49,30	5,300	3,550	شركة حلب تونس
%67,77	13,980	9,400	التونسية للإيجار المالي (ت)
%16,86	32,020	28,000	الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة
%19,58	15,880	13,280	الإتحاد الدولي للبنوك
%9,82	5,900	5,600	الوقاف للإيجار المالي*

(١) مرادفة معادلة بحسب عمليات التوقيع في رأس المال وحسب الأرباح بعدان السنة المالية 2005 و التوقيع خلال سنة 2006

(ت) شركات وقع التخصيص في قسمها الأسمية

* وقع اعتبار سعر الأرباح كسعر الإغلاق لسنة 2005

الردوية الاسمية ^(١) (%)	سعر الإغلاق 31/12/2006	سعر الإغلاق 31/12/2005	جدول عدد 14 - نسبة مردودية الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2006 الشركات
%25,67	184,900	164,800	شركة آر ليكيد تونس
%54,36	48,000	33,040	الكيمياء
%47,66	26,960	18,800	بنك الأمان
-%6,51	19,780	22,120	أسد
%31,21	42,300	33,000	شركة التأمين أسبي
%47,38	4,400	3,094	البنك العربي لتونس (ت)
%33,16	24,000	19,000	شركة الإيجار العربية لتونس
%85,42	19,600	10,840	بنك الإسكان
%33,33	38,000	33,000	بنك تونس العربي الدولي
%100,00	17,200	8,900	البنك الوطني الفلاحي
%9,74	7,360	7,800	بنك الجنوب
%39,17	93,900	97,880	البنك التونسي
%28,15	29,980	24,800	بنك تونس و الإمارات
%42,07	20,000	14,500	شركة التأمين كارت
%41,19	24,000	17,990	الشركة الدولية للإيجار المالي
-%9,01	10,000	11,540	الزرعة
%5,22	13,100	12,450	شركة إكروسمار
%9,36	5,140	4,700	السكي*
%2,35	8,700	8,500	العاملة للإيجار المالي
-%8,80	3,790	4,320	جيف فاند(ت)
%87,63	36,000	19,720	شركة الصناعات الكيماوية للفيلور
%18,07	9,500	8,300	فوطاج للطيران
%36,08	63,000	48,500	شركة مونوري
48,96%	4,600	3,130	شركة النزل بالم بيتش / أسهم ذات أولوية في الربح
%3,01	4,450	4,320	شركة النزل بالم بيتش / أسهم عادية

جدول عدد 15 – معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الوزان

الشركات	سعر الإغلاق 31/12/2006	الرسملة بالبورصة في 31/12/2006 (بالمليون دينار)	الوزنة بالرسملة بالبورصة ^(١) في 31/12/2006
الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائية	27,400	38	4 404
الشركة العقارية للمساهمت	30,200	18	192
الشركة التونسية للمساعلات الحديدية	24,400	44	739
الشركة العقارية التونسية السعودية* (ت)	3,090	28	2 191
شركة الغاز العامة	28,400	47	721
سوموسا (ت)	4,400	92	92
الشركة التونسية للمقاومات السلكية واللاسلكية	21,400	50	1 404
شركة النقل بواسطة الأتوبيس - سوزايل	35,780	102	2 662
الشركة التونسية لأسواق الجملة (ت)	1,900	17	220
الشركة التونسية للبور	11,980	15	15
شركة المساهمات للتشبيك الصناعية والسياحية / شركة استثمار ذات رأس مال فار	52,900	178	4 440
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين - سنار	11,000	17	266
الشركة التونسية للبنك	9,540	237	1 550
الشركة التونسية للتجهيز - سناك	12,000	17	265
الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية	4,640	20	20
الشركة التونسية للإستثمار / سنيكار	9,270	9	156
الخطوط الجوية التونسية (ت)	4,520	367	6 557
شركة جلب تونس	5,300	33	33
التونسية للإيجار المالي (ت)	13,980	56	1 798
الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة	32,020	320	14 638
الإتحاد الدولي للبنوك	15,880	168	168
الوقاف للإيجار المالي*	5,900	12	201

(١) نوع الحصول على ترويج معدل مضاعف سعر السهم لكل شركة رسملة التونسية (الشركات تقع التجميع في قيمتها الاسمية ووقع اعتبار سعر الإخراج كسعر الإغلاق لسنة 2005)*

الشركات

الشركات	سعر الإغلاق 31/12/2006	الرسملة بالبورصة في 31/12/2006 (بالمليون دينار)	الوزنة بالرسملة بالبورصة ^(١) في 31/12/2006
شركة آر ليكيد تونس	184,900	126	2 755
الكيماويات	48,000	93	733
بنك الأمان	26,960	189	1 832
أسد	19,780	32	496
شركة التأمين أسدي	42,300	85	1 455
البنك العربي لتونس	4,400	264	3 949
شركة الإيجار العربية لتونس	24,000	24	403
بنك الإسمكان	19,600	294	3 981
بنك تونس العربي الدولي (ت)	38,000	456	21 874
البنك الوطني الفلاحي	17,200	172	3 668
بنك الجنوب	7,360	147	218
البنك التونسي	93,900	704	14 544
بنك تونس والإمارات	29,980	30	177
شركة التأمين كارت	20,000	2	2
الشركة الدولية للإيجار المالي	24,000	24	233
البريقة	10,000	29	435
شركة إكسبوسنار	13,100	23	235
السكني*	5,140	15	292
أعماله للإيجار المالي	8,700	11	11
جيف فلتر (ت)	3,790	21	319
شركة الصناعات الكيماوية للطيور	36,000	32	32
فوطاج للطيران	9,500	95	1 838
شركة موبووي	63,000	116	1 845
شركة النزل بالم بيتش / أسهم ذات أولوية في الربح	4,600	2	2
شركة النزل بالم بيتش / أسهم عادية	4,450	11	11
الشركة التونسية للتوظيف / شركة استثمار ذات رأس مال فار	22,900	23	300
شركة البريد والجمعة تونس	56,200	584	9 409

الأقصى	الأدنى	الأخير	سنة 2006
1 202,09	1 142,46	1 187,74	جانفي
1 222,39	1 185,81	1 217,69	فيفري
%1,69	%3,79	%2,52	التغير الشهري
1 317,37	1 217,00	1 317,37	مارس
%7,77	%2,63	%8,19	التغير الشهري
1 325,94	1 301,68	1 325,94	أفريل
%0,65	%6,96	%0,65	التغير الشهري
1 395,77	1 326,65	1 395,77	ماي
%5,27	%1,92	%5,27	التغير الشهري
1 415,28	1 314,01	1 340,52	جوان
%1,40	-%0,95	-%3,96	التغير الشهري
1 347,47	1 301,78	1 314,30	جويلية
-%4,79	-%0,93	-%1,96	التغير الشهري
1 370,71	1 320,83	1 370,71	أوت
%1,72	%1,46	%4,29	التغير الشهري
1 454,05	1 376,84	1 454,05	سبتمبر
%6,08	%4,24	%6,08	التغير الشهري
1 591,95	1 451,71	1 591,95	أكتوبر
%9,48	%5,44	%9,48	التغير الشهري
1 599,35	1 565,83	1 592,89	نوفمبر
%0,46	%7,86	%0,06	التغير الشهري
1 619,72	1 587,05	1 599,07	ديسمبر
%1,27	%1,36	%0,39	التغير الشهري

المرجع : بورصة تونس

جدول عدد 16 - التطور الشهري لمؤشر البورصة

الأقصى	الأدنى	الأخير	سنة 2006
1 684,11	1 615,12	1 681,90	جانفي
1 734,13	1 681,90	1 733,79	فيفري
%2,97	%4,13	%3,09	التغير الشهري
1 870,74	1 732,72	1 870,74	مارس
%7,88	%3,02	%7,90	التغير الشهري
1 930,16	1 866,86	1 930,16	أفريل
%3,18	%7,74	%3,18	التغير الشهري
2 007,84	1 933,07	2 007,84	ماي
%4,02	%3,55	%4,02	التغير الشهري
2 036,67	1 914,73	1 945,11	جوان
%1,44	-%0,95	-%3,12	التغير الشهري
1 951,26	1 885,51	1 917,05	جويلية
-%4,19	-%1,53	-%1,44	التغير الشهري
2 022,84	1 922,43	2 022,84	أوت
%3,67	%1,96	%5,52	التغير الشهري
2 139,43	2 031,74	2 139,43	سبتمبر
%5,76	%5,69	%5,76	التغير الشهري
2 302,04	2 132,41	2 302,04	أكتوبر
%7,60	%4,95	%7,60	التغير الشهري
2 340,61	2 294,38	2 317,95	نوفمبر
%1,68	%7,60	%0,69	التغير الشهري
2 343,38	2 316,10	2 331,05	ديسمبر
%0,12	%0,95	%0,57	التغير الشهري

جدول عدد 17 - الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة لفائدة الاجانب خلال سنة 2006

العمليات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يون	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
إقتناء اسهم مدرجة بالبورصة	143	4	4	10	10	3	9	7	39	2	4	7	9	5	20
التفويت في اسهم مدرجة بالبورصة	99	4	4	7	7	7	9	7	39	2	4	7	9	5	9
التدفقات الصافية	44	0	0	4	4	7	16	9	-33	5	6	10	4	4	11
إقتناء اسهم غير مدرجة بالبورصة	3 129	0	0	1	1	2	25	9	8	3 054	1	0	12	11	5
اسهم مملوكة من طرف تومستين	3 098	0	0	1	1	2	23	8	7	3 052	1	0	0	0	3
اسهم مملوكة من طرف اجانب	32	0	0	0	0	0	2	1	1	1	0	0	12	11	2
التفويت في اسهم غير مدرجة بالبورصة	83	1	1	3	13	0	3	10	14	2	5	2	12	17	3
اسهم غير مدرجة بالبورصة	0	1	1	12	0	0	1	9	13	1	4	2	0	6	1
الفائدة تومستين	32	0	0	0	0	0	2	1	1	1	0	0	12	11	2
الفائدة اجانب	3 046	-1	-1	1	1	0	22	-1	-6	3 052	-3	-2	0	-6	2
التدفقات الصافية	3 272	5	5	12	12	-4	38	8	-39	3 057	2	8	4	4	8
جملة عمليات الإقتناء	182	5	5	7	7	16	12	17	53	5	8	9	17	27	7
جملة عمليات التفويت	3 090	-1	-1	5	5	7	38	8	-39	3 057	2	8	4	4	8
جملة التدفقات الصافية	3 272	5	5	12	12	-4	38	8	-39	3 057	2	8	4	4	8

المصدر: بورصة الأوراق المالية بتونس

جدول عدد 18 – مؤشرات حول الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2006

الاموال المتبادلة (%)	النسب
707,3	
%20,22	143
%14,07	99,5
%17,14	121,2
%6,15	43,5

مجموع العلامات على نظام التداول (1)

افتتاحات الاجانب (2)

مبيعات الاجانب (3)

نسب الاجانب من السوق (4) = (2)/(3)+(2)

الرصيد الصافي (2)-(3)

راسمة البورصة في 31 ديسمبر 2005 3 840 م د راسمة البورصة في 31 ديسمبر 2006 5 491 م د
 راسمة البورصة في 31 ديسمبر 2005 28,20% راسمة البورصة في 31 ديسمبر 2006 27,62%
 نصيب الاجانب في الراسمة نصيب الاجانب في الراسمة

بالمليون دينار

الوضعية في 2006/12/31		الى 2006/12/31		الوضعية في 2005/12/31			
نسبة المساهمة الاجنبية (%)	عدد الأوراق المملوكة من طرف الاجانب	رصيد الاجانب	عدد الأوراق المتبادلة على نظام التداول	عدد الأوراق الموزعة	نسبة المساهمة الاجنبية (%)	عدد الأوراق المملوكة من طرف الاجانب	الشركات
		البيع	الشراء				
%0,18	3 368	0	0	0	%0,18	3 386	MONOPRIX شركة
%51,82	5 389 514	22 918	0	A 415 840	%52,05	4 996 592	SFBT شركة
%12,45	10 096 825	1 763 368	3 235 100	0	%11,52	9 344 790	TUNISAIR شركة
%0,99	9 904	1 104	250	0	%1,08	10 758	BTE (ADP) شركة
%7,17	240 883	101 615	261 284	0	%2,42	81 214	SPDIT-SICAF شركة
%53,59	10 718 708	120	0	796 128	%53,59	10 718 828	ATTIARI BANK شركة
%0,09	90	0	0	10 227	%0,09	90	CARTE (C1) شركة
%31,00	3 719 442	863 074	618 330	0	%33,03	3 964 186	BIAT شركة
%12,95	1 942 384	330 743	851 171	0	%9,48	1 421 956	BH شركة
%13,07	522 888	151 302	200 522	0	%12,96	518 504	T. LEASING شركة
%26,65	1 999 026	41 881	44 305	380 201	%26,51	1 325 352	BT شركة
%59,23	404 641	0	0	A 31 126	%59,23	373 515	AIR LIQUIDE شركة
%50,18	5 018 372	420	420	0	%50,18	5 018 372	UBCI شركة
%0,00	0	12	97 316	0	%0,00	0	PL. TUNISE-SICAF شركة
%8,05	2 000 987	727 756	255 494	4 845 300	%9,95	2 473 249	STB شركة

جدول عدد 18 - مؤشرات حول الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2006 (بتع)

الشركات	عدد الأوراق المملوكة من طرف الأجانب	نسبة المساهمة الأجنبية	عدد الأوراق الموزعة	عدد الأوراق على نظام التداول	البيوع		عدد الأوراق المملوكة من طرف الأجانب	نسبة المساهمة الأجنبية	عدد الأوراق المملوكة من طرف الأجانب
					الشراء	رصيد الأجانب			
شركة PALM BEACH (AA)	0	%0,00	0	4 427	0	0	0	%0,00	0
شركة PALM BEACH (ADP)	459	%0,11	0	12 097	0	0	0	%0,11	459
شركة ASTREE	603 560	%30,18	0	199 041	0	0	0	%30,18	603 560
شركة BNA	13 569	%0,14	0	1 443 159	0	0	0	%0,14	13 569
شركة ICF	240 320	%26,70	0	25 156	0	0	0	%26,70	240 320
شركة TUNISELAIT***	167 500	%10,47	0	29 467	0	0	0	%10,47	167 500
شركة AMEN BANK	18 855	%0,27	0	224 470	0	0	0	%0,27	18 855
شركة ATB	38 543 110	%64,24	0	1 601 244	0	0	0	%64,24	38 543 110
شركة ALKIMIA	1 696	%0,09	0	49 179	7 772	7 792	0	%0,09	1 676
شركة UJB	5 549 901	%52,36	0	653 248	0	25	5 549 876	%52,36	5 549 876
شركة SIMPAR	695	%0,12	0	262 951	6 337	643	6 389	%1,06	6 389
شركة TUNINVEST-SICAR	32 789	%3,35	0	279 781	17 097	30 769	19 117	%1,98	19 117
شركة CIL	0	%0,00	0	403 726	12 724	11 956	768	%0,08	768
شركة ATL	37 173	%3,72	0	289 756	122 220	52 198	107 195	%10,72	107 195
شركة STIP	1 265 486	%30,07	0	61 158	280	50	1 265 716	%30,08	1 265 716
شركة STAR	147 130	%9,81	0	27 190	0	50	147 080	%9,81	147 080
شركة MACASIN GENERAL	84	%0,01	0	581 527	47 805	112	47 777	%2,86	47 777
شركة EL MAZRAA	1 050	%0,04	0	846 577	0	0	1 050	%0,04	1 050
شركة SOTETEL	440 304	%19,85	A 22 060	727 982	99 257	50 103	511 518	%22,06	511 518
شركة SOTUVER	210 349	%16,65	0	154 618	46 776	49 629	207 496	%16,43	207 496
شركة SOTUMAG (31/08/2006)	250	%0,00	0	1 553 473	0	12	250	%0,00	250
شركة SIAME	513 554	%36,58	0	453 132	109 674	46 948	576 280	%41,05	576 280

بالمليون دينار

الوضعية في 2006/12/31

جدول عدد 18 - مؤشرات حول الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2006 (تابع)

الى 2006/12/31

الوضعية في 2005/12/31

الشركات	عدد الأوراق المملوكة من طرف الأجانب	نسبة المساهمة الأجنبية (%)	عدد الأوراق الموزعة	عدد الأوراق على نظام التداول	رصيد الأجانب		نسبة المساهمة الأجنبية (%)	عدد الأوراق المملوكة من طرف الأجانب	عدد الأوراق المملوكة من طرف الأجانب
					البيع	الشراء			
GENERAL LEASING شركة	8	%0,00	0	101 165	11 334	101 165	%1,13	11 342	11 342
STEQ شركة	20	%0,00	0	890 541	8	890 541	%0,00	28	28
ELECTROSTAR شركة	207 180	%11,84	0	1 027 286	320 917	305 572	%12,72	222 525	222 525
SOTRAPIL شركة	362 024	%12,66	0	1 342 317	205 615	405 407	%5,67	162 232	162 232
SIPHAT شركة	216 180	%12,01	0	306 769	79 606	140 400	%8,63	155 386	155 386
SOMOCER شركة	9 464 221	%45,07	0	951 421	151 427	326 750	%44,35	9 314 000	9 314 000
GIF FILTER شركة	284 947	%5,13	0	592 550	273 937	134 458	%6,74	374 160	374 160
ASSAD شركة	83 450	%5,22	0	529 295	152 538	91 344	%9,04	144 644	144 644
KARTHAGO AIRLINES شركة	2 910 268	%29,10	0	3 261 702	432 264	1 675 227	%16,67	1 667 305	1 667 305
SITS (30/06/2006) شركة	4 673 199	%51,92	0	4 894 863	414 411	581 440	%50,07	4 506 170	4 506 170
EL WIFACK LEASING شركة	126 861	%6,34	0	1 369 235	14 617	141 478	%0,07	2 245	2 245
ESSOUKNA شركة	21 225	%0,71	0	1 167 378	9 955	28 935	%0,07	2 245	2 245
#AMS شركة	0	%0,00	0	7 432	0	0	%0,00	0	0
#SITEX شركة	1 367 610	%59,30	0	29 527	0	0	%59,30	1 367 610	1 367 610
#SOFL- SICAF شركة	0	%0,00	0	28 628	0	0	%0,00	0	0
#STS شركة	498	%0,07	0	13 030	0	0	%0,07	498	498
شركة Assurance SALIM	0	%0,00	0	0	0	0	%0,00	0	0
* على السوق الوارثة									
المجموع	109 987 684		6 349 054	9 969 054	52 561 193	1 140 276		105 006 771	

* نسبة المساهمة الاجنبية في تاريخ التخصيص في القيمة الاسمية

** عدد الأسهم المكتسبة من طرف الأجانب عند اذراج السككي

*** قامت شركة طلب تونس بتخصيص القيمة الاسمية للسهم و طرح أسهم وقع اكتتابها من طرف تونسيين

المصدر: بورصة الأوراق المالية بتونس

جدول عدد 19 - اقتناءات و مبيعات الاجانب على الاوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2006

النسب (%)	مبلغ الاقتناءات بالدينار	عدد الاوراق المكتونة	الشركة	النسب (%)	مبلغ المبيعات بالدينار	عدد الاوراق المباعة	الشركة
%17.99	25 725 571	618 330	BIAT	%37.82	37 632 902	863 074	BIAT
%13.55	19 371 724	3 233 100	TUNISAIR	%9.01	8 965 464	1 763 368	TUNISAIR
%10.59	15 146 938	405 407	SOTRAPIL	%7.58	7 545 107	205 615	SOTRAPIL
%10.49	14 999 552	1 675 227	KARTHAGO AIRLINES	%4.86	4 839 317	330 743	BH
%9.37	13 405 477	851 171	BH	%4.15	4 124 190	41 881	BT
%7.51	10 741 709	261 284	SPDIT - SICAF	%4.13	4 112 417	320 917	ELECTROSTAR
%3.41	4 881 607	44 305	BT	%3.89	3 871 508	727 756	STB
%2.78	3 977 744	305 572	ELECTROSTAR	%3.67	3 655 070	432 264	KARTHAGO AIRLINES
%2.68	3 829 162	200 522	TUNISIE LEASING	%3.37	3 349 551	152 538	ASSAD
%2.66	3 805 244	140 400	SIPHAT	%2.95	2 932 871	273 937	GIF
%2.18	3 115 970	326 750	SOMOCER	%2.91	2 891 111	151 302	TUNISIE LEASING
%2.01	2 871 080	109 674	SIAME	%2.09	2 078 013	79 606	SIPHAT
%1.85	2 652 146	122 220	ATL	%1.94	1 934 006	151 427	SOMOCER
%1.63	2 337 686	99 257	SOTETEL	%1.41	1 405 404	414 411	STB
%1.57	2 250 932	581 440	SITS	%1.21	1 200 091	46 948	SIAME
%1.54	2 202 725	255 494	STB	%1.16	1 150 105	52 198	ATL
%1.53	2 194 572	91 344	ASSAD	%1.12	1 113 833	50 103	SOTETEL
%1.50	2 145 434	78 571	AMEN BANK	%1.04	1 035 942	22 918	SFBT
%1.43	2 044 013	122 644	BNA	%0.58	574 645	49 629	SOTUVER
%1.10	1 572 502	134 458	GIF	%0.40	398 002	7 792	ALKIMIA
%0.86	1 233 200	47 805	MAGASIN GENERAL	%0.28	277 818	19 997	BNA
%0.53	762 291	141 478	EL WIFACK LEASING	%0.23	228 921	11 956	CIL
%0.41	579 808	46 776	SOTUVER	%0.21	206 718	7 715	AMEN BANK
%0.25	357 334	7 772	ALKIMIA	%0.21	206 071	30 769	TUNINVEST-SICAR
%0.16	230 478	12 724	CIL	%0.09	90 672	11 334	GENERAL LEASING
%0.13	186 970	6 337	SIMPAR	%0.08	78 268	14 617	EL WIFACK LEASING
%0.11	164 045	28 935	ESSOUKNA	%0.06	59 614	9 955	ESSOUKNA
%0.10	140 098	17 097	TUNINVEST-SICAR	%0.03	30 574	1 104	BTEI (ADP)
%0.04	58 382	64 587	TLS Ds 3/8(091106)	%0.02	15 165	643	SIMPAR
%0.01	12 079	420	UBCI	%0.01	12 516	420	UBCI
%0.00	6 427	250	BTEI (ADP)	%0.00	2 946	112	MAGASIN GENERAL

جدول عدد 19 - اقتناءات و مبيعات الاجانب على الاوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2006

(%) النسب	مبلغ الاقتناءات بالدينار	عدد الاوراق المكتونة	الشركة	(%) النسب	مبلغ المبيعات بالدينار	عدد الاوراق المباعة	الشركة
%0,00	1 396	280	STIP	%0,00	2 682	583	BIAT Da/5/12 (2006)
%0,00	91	2	BT Da 1/2 23052006	%0,00	920	120	BS
%0,00	39	46	SOT Da1/22 010906	%0,00	412	103	PALM BEACH (ADP)
	34	10	TUNISIE LAIT	%0,00	371	50	STAR
	22	6	SFBT Da 1/12 2006	%0,00	368	695	TIARI Da1/2 141206
	18	4	BIAT Da5/12 (2006)	%0,00	363	25	UIB
	5	37	TAIR Da1/22 310806	%0,00	294	445	TLS Da 3/8(091106)
				%0,00	289	15	BTDa1/7(3/12/01)
				%0,00	240	50	STIP
				%0,00	216	12	PLAC. TSIE-SICAF
				%0,00	185	12	SOTUMAG
				%0,00	152	11	BQ DE TSIE - Da
				%0,00	92	2	Bt Da 3/10 170599
				%0,00	90	5	ALQ Da1/12 070906
				%0,00	84	2	BT Da 1/2 23052006
				%0,00	76	8	STEQ
				%0,00	41	51	SOT Da1/22 010906
				%0,00	38	10	TUNISIE LAIT
				%0,00	31	5	ALKIM Da 04
				%0,00	30	8	SFBT Da 1/12 2006
				%0,00	28	169	TAIR Da1/22 310806
				%0,00	18	9	TLS Da 1/7(061204)
				%0,00	12	4	SIAME Da1/8
				%0,00	10	18	TUNISAIR Da 1/10
				%0,00	8	13	TAIR Da1/10 030700
				%0,00	6	3	ELECTROSTAR Da 1/6
				%0,00	6	8	TAIR Da1/10 010799
				%0,00	6	2	TLS Da 1/6(181203)
				%0,00	4	5	SIAM Da1/25 280704
				%100	98 404 625	6 351 107	

جدول عدد 20 – تطوّر أهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2005-2006 (%)	2006	2005
%15	122,75	106,29
-%1	17,60	17,80
-%12	28,85	32,75
%46	49,11	33,57
%42	18,45	12,98
%14	61,81	54,06
%17	60,94	52,23
-%11	0,36	0,40
%467	5,11	0,90
%1	18,61	18,40
%42	8,51	6,01
%13,8	%11,1	
%40	21	15
%35	8,86	6,55
-%63	3	8
-%34	-0,35	-0,54

المصدر: القوائم المالية المرفقة لسنة 2006

جدول عدد 19 - اقتناءات و مبيعات الاجانب على الاوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2006

النسب (%)	مبلغ الاقتناءات بالدينار	عدد الاوراق المكتونة	الشركة	النسب (%)	مبلغ المبيعات بالدينار	عدد الاوراق المباعة	الشركة
%17.99	25 725 571	618 330	BIAT	%37.82	37 632 902	863 074	BIAT
%13.55	19 371 724	3 233 100	TUNISAIR	%9.01	8 965 484	1 763 368	TUNISAIR
%10.59	15 146 938	405 407	SOTRAPIL	%7.58	7 545 107	205 615	SOTRAPIL
%10.49	14 999 552	1 675 227	KARTHAGO AIRLINES	%4.86	4 839 317	330 743	BH
%9.37	13 405 477	851 171	BH	%4.15	4 124 190	41 881	BT
%7.51	10 741 709	261 284	SPDIT - SICAF	%4.13	4 112 417	320 917	ELECTROSTAR
%3.41	4 881 607	44 305	BT	%3.89	3 871 508	727 756	STB
%2.78	3 977 744	305 572	ELECTROSTAR	%3.67	3 655 070	432 264	KARTHAGO AIRLINES
%2.68	3 829 162	200 522	TUNISIE LEASING	%3.37	3 349 551	152 538	ASSAD
%2.66	3 805 244	140 400	SIPHAT	%2.95	2 932 871	273 937	GIF
%2.18	3 115 970	326 750	SOMOCER	%2.91	2 891 111	151 302	TUNISIE LEASING
%2.01	2 871 080	109 674	SIAME	%2.09	2 078 013	79 606	SIPHAT
%1.85	2 652 146	122 220	ATL	%1.94	1 934 006	151 427	SOMOCER
%1.63	2 337 686	99 257	SOTETEL	%1.41	1 405 404	414 411	STB
%1.57	2 250 932	581 440	SITS	%1.21	1 200 091	46 948	SIAME
%1.54	2 202 725	255 494	STB	%1.16	1 150 105	52 198	ATL
%1.53	2 194 572	91 344	ASSAD	%1.12	1 113 833	50 103	SOTETEL
%1.50	2 145 434	78 571	AMEN BANK	%1.04	1 035 942	22 918	SFBT
%1.43	2 044 013	122 644	BNA	%0.58	574 645	49 629	SOTUVER
%1.10	1 572 502	134 458	GIF	%0.40	398 002	7 792	ALKIMIA
%0.86	1 233 200	47 805	MAGASIN GENERAL	%0.28	277 818	19 997	BNA
%0.53	762 291	141 478	EL WIFACK LEASING	%0.23	228 921	11 956	CIL
%0.41	579 808	46 776	SOTUVER	%0.21	206 718	7 715	AMEN BANK
%0.25	357 334	7 772	ALKIMIA	%0.21	206 071	30 769	TUNINVEST-SICAR
%0.16	230 478	12 724	CIL	%0.09	90 672	11 334	GENERAL LEASING
%0.13	186 970	6 337	SIMPAR	%0.08	78 268	14 617	EL WIFACK LEASING
%0.11	164 045	28 935	ESSOUKNA	%0.06	59 614	9 955	ESSOUKNA
%0.10	140 098	17 097	TUNINVEST-SICAR	%0.03	30 574	1 104	BTEI (ADP)
%0.04	58 382	64 587	TLS Ds 3/8(091106)	%0.02	15 165	643	SIMPAR
%0.01	12 079	420	UBCI	%0.01	12 516	420	UBCI
%0.00	6 427	250	BTEI (ADP)	%0.00	2 946	112	MAGASIN GENERAL

جدول عدد 19 - اقتناءات و مبيعات الاجانب على الاوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2006

(%) النسب	مبلغ الاقتناءات بالدينار	عدد الاوراق المكتونة	الشركة	(%) النسب	مبلغ المبيعات بالدينار	عدد الاوراق المباعة	الشركة
%0,00	1 396	280	STIP	%0,00	2 682	583	BIAT Da/5/12 (2006)
%0,00	91	2	BT Da 1/2 23052006	%0,00	920	120	BS
%0,00	39	46	SOT Da1/22 010906	%0,00	412	103	PALMBEACH (ADP)
	34	10	TUNISIE LAIT	%0,00	371	50	STAR
	22	6	SFBT Da 1/12 2006	%0,00	368	695	TIARI Da1/2 141206
	18	4	BIAT Da5/12 (2006)	%0,00	363	25	UIB
	5	37	TAIR Da1/22 310806	%0,00	294	445	TLS Da 3/8(091106)
				%0,00	289	15	BTDa1/7(3/12/01)
				%0,00	240	50	STIP
				%0,00	216	12	PLAC. TSIE-SICAF
				%0,00	185	12	SOTUMAG
				%0,00	152	11	BQ DE TSIE - Da
				%0,00	92	2	Bt Da 3/10 170599
				%0,00	90	5	ALQ Da1/12 070906
				%0,00	84	2	BT Da 1/2 23052006
				%0,00	76	8	STEQ
				%0,00	41	51	SOT Da1/22 010906
				%0,00	38	10	TUNISIE LAIT
				%0,00	31	5	ALKIM Da 04
				%0,00	30	8	SFBT Da 1/12 2006
				%0,00	28	169	TAIR Da1/22 310806
				%0,00	18	9	TLS Da 1/7(061204)
				%0,00	12	4	SIAME Da1/8
				%0,00	10	18	TUNISAIR Da 1/10
				%0,00	8	13	TAIR Da1/10 030700
				%0,00	6	3	ELECTROSTAR Da 1/6
				%0,00	6	8	TAIR Da1/10 010799
				%0,00	6	2	TLS Da 1/6(181203)
				%0,00	4	5	SIAM Da1/25 280704
				%100	98 404 625	6 351 107	

جدول عدد 20 – تطوّر أهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2005-2006 (%)	2006	2005
%15	122,75	106,29
-%1	17,60	17,80
-%12	28,85	32,75
%46	49,11	33,57
%42	18,45	12,98
%14	61,81	54,06
%17	60,94	52,23
-%11	0,36	0,40
%467	5,11	0,90
%1	18,61	18,40
%42	8,51	6,01
%13,8	%11,1	
%40	21	15
%35	8,86	6,55
-%63	3	8
-%34	-0,35	-0,54

المصدر: القوائم المالية المرفقة لسنة 2006

جدول عدد 21 - تطوّر المكونات الأساسية لقائمة النتائج لشركة الوساطة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2005-2006 (%)	%	2006	%	2005
8,9%	100,0%	21,37	100,0%	19,62
7,5%	46,5%	9,94	47,1%	9,25
45,5%	32,0%	6,84	23,9%	4,70
-19,1%	21,5%	4,59	28,9%	5,67
11,0%	100,0%	18,49	100,0%	16,66
18,2%	54,3%	10,04	51,0%	8,50
-21,8%	7,6%	1,41	10,8%	1,80
10,6%	38,1%	7,04	38,2%	6,37
-2,6%		2,88		2,96
71,6%		6,40		3,73
0,55	-100,0%	0,00		0,18
	40,7%		0,77	
-		0,00		-0,31
41,6%		8,51		6,01

المصدر: القوائم المالية المجمعة لسنة 2006

عناصر طارئة و انعكاسات التعديلات الحاسبية
النتيجة بعد التعديلات الحاسبية

جدول عدد 22 - تدخّل الوسطاء بالبورصة على نظام التداول الإلكتروني خلال سنة 2006

السنة				السنة								
الاموال المتبادلة بالدينار	عدد العمليات	الكمية	الاموال المتبادلة بالدينار	عدد العمليات	الكمية	الاموال المتبادلة بالدينار	عدد العمليات	الكمية				
3,16%	23608169	3,49%	7440	3,01%	1693437	2,82%	21113600	3,83%	8173	2,54%	1552302	شركة AFC
6,78%	50 594 534	4,10%	8 754	3,41%	1 914 190	6,13%	45 722 958	4,34%	9 267	3,38%	1 896 933	شركة AI
1,12%	8 351 303	1,55%	3 303	1,24%	697 932	1,54%	11 490 823	2,04%	4 354	1,64%	919 159	شركة AXIS
6,81%	50 814 965	11,27%	24 043	7,15%	4 009 384	5,49%	41 000 003	8,83%	18 840	6,92%	3 882 770	شركة B.N.A.C
2,21%	16 482 994	3,61%	7 713	3,23%	1 813 886	2,11%	15 761 515	4,36%	9 307	3,39%	1 900 932	شركة BEST-1
3,77%	28 155 543	3,50%	7 459	4,77%	2 673 500	3,46%	25 843 994	3,63%	7 747	4,22%	2 366 877	شركة C.G.F
1,01%	7 539 250	1,24%	2 651	0,74%	415 596	1,04%	7 774 323	1,17%	2 500	0,89%	498 884	شركة C.G.I
4,67%	34 890 910	4,66%	9 951	4,82%	2 702 824	8,19%	61 133 627	4,37%	9 317	8,50%	4 767 843	شركة COF CAP
8,61%	64 239 468	3,33%	7 107	5,67%	3 182 767	5,64%	42 086 602	2,80%	5 985	3,10%	1 736 551	شركة F.P.G
5,37%	40 069 309	2,38%	5 081	7,75%	4 346 898	7,84%	58 477 007	3,47%	7 402	11,13%	6 243 381	شركة FINAC
1,92%	14 343 427	2,34%	4 995	1,78%	997 102	1,14%	8 480 063	2,10%	4 485	1,47%	825 386	شركة I.N.I
11,62%	86 710 815	11,63%	24 816	12,99%	7 287 355	14,12%	105 409 946	12,80%	27 323	14,97%	8 400 816	شركة MAC S.A
2,57%	19 192 366	2,61%	5 580	3,48%	1 949 833	2,57%	19 208 026	3,68%	7 845	3,11%	1 744 087	شركة MAX. BOUR.
4,02%	30 020 070	2,41%	5 152	1,56%	875 643	2,60%	19 416 410	1,42%	3 036	0,92%	517 121	شركة S.B.T
1,10%	8 228 811	1,72%	3 669	1,24%	697 303	1,13%	8 406 374	1,55%	3 300	1,40%	784 062	شركة S.C.I.F
3,04%	22 725 460	2,93%	6 247	5,26%	2 952 604	1,64%	12 229 737	2,23%	4 761	2,46%	1 379 587	شركة S.INVEST
1,19%	8 849 091	1,53%	3 255	1,91%	1 070 617	1,01%	7 550 540	1,69%	3 613	1,66%	932 871	شركة SICOF
2,82%	21 035 156	2,56%	5 456	2,92%	1 640 741	1,44%	10 748 854	2,28%	4 872	1,56%	875 528	شركة SIFIB-BH
2,11%	15 784 353	3,05%	6 504	3,13%	1 754 436	1,51%	11 304 886	4,13%	8 821	1,85%	1 040 354	شركة SOFGECS
4,56%	33 997 455	7,01%	14 953	5,69%	3 193 207	3,37%	25 147 615	4,67%	9 974	3,87%	2 173 297	شركة STB-C
2,03%	15 151 087	2,05%	4 369	2,09%	1 170 009	2,85%	21 299 799	3,23%	6 888	2,80%	1 569 582	شركة T.S.I
15,85%	118 291 804	16,86%	35 978	12,51%	7 017 906	18,63%	139 033 655	16,66%	35 553	14,34%	8 045 792	شركة T.VAL
1,17%	8 725 818	1,98%	4 234	1,14%	640 257	1,34%	9 998 736	2,76%	5 892	1,58%	889 030	شركة U.F.I
2,48%	18 537 017	2,20%	4 684	2,51%	1 407 136	2,37%	17 700 083	1,94%	4 139	2,00%	1 121 418	شركة UBCI FIN.
749 539 176	2415 904	36 014 383	749 539 176	2415 904	36 014 383	749 539 176	2415 904	36 014 383	749 539 176	2415 904	36 014 383	

المصدر: بورصة الأوراق المالية بتونس

جدول عدد 23 - نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2006 (حسب السوق) بالدينار

الجموع	% عمليات التسجيل ما عدى التصاريح	% السوق الموازية	% سوق التداول
119 385 623	0,67%	30,96%	3,00%
313 750 566	2,42%	44,90%	6,48%
19 969 900	0,00%	0,16%	1,33%
3 248 900 583	41,94%	0,01%	6,15%
44 295 096	0,16%	0,11%	2,16%
91 789 877	0,47%	2,74%	3,61%
65 191 780	0,66%	0,16%	1,03%
198 413 467	1,34%	1,88%	6,43%
3 232 859 218	41,54%	0,16%	7,12%
107 102 805	0,11%	0,04%	6,60%
24 626 556	0,02%	0,44%	1,51%
379 391 920	2,47%	1,56%	12,87%
41 005 470	0,03%	0,34%	2,56%
243 871 514	2,56%	1,95%	3,31%
22 792 396	0,08%	0,03%	1,11%
57 068 989	0,29%	0,00%	2,34%
29 535 846	0,17%	0,02%	1,10%
107 137 404	0,98%	2,45%	2,13%
30 073 360	0,04%	0,08%	1,81%
87 074 256	0,36%	0,81%	3,96%
49 700 480	0,17%	0,03%	2,45%
365 191 137	1,36%	7,03%	17,24%
128 661 468	1,43%	2,51%	1,25%
89 047 384	0,68%	1,62%	2,46%
9 099 537 094	7,82%	77,40%	1 492 541 502

حسب معيار الأصول المتداولة

جدول عدد 24 أ - نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2006 (حسب نظام التداول)

الجموع	% الصفقات المسجلة	% التفاضلات	% الرقاع	% السوق المتوازنة	% مجموعة		% مجموعة		% مجموعة		% مجموعة		% مجموعة		الشركات			
					33	32	21	13	12	11								
119 385 623	0,67%	50 689 129		31,40%	23 974 724	6,24%	966 562	0,95%	743 409	0,61%	6 711	1,74%	3 438 574	3,30%	39 566 494	AFIC شركة		
313 750 566	2,42%	182 275 705		42,95%	414 960	45,50%	34 742 409	1,03%	159 927	73,64%	57 563 817	3,98%	43 957	4,96%	9 816 458	2,39%	28 733 332	شركة AI
19 969 900	0,00%	5 000		0,16%	122 774	0,41%	63 834	2,85%	2 230 076			1,22%	2 410 247	1,26%	15 137 970	AXIS شركة		
3 248 900 583	41,94%	3 157 085 422		7,95%	154	0,00%	152 535	0,99%	12 535	0,55%	6 086	8,96%	17 726 491	6,16%	73 929 795	B.N.A.C شركة		
44 295 096	0,16%	12 038 545		0,02%	12 041	0,17%	27 031	0,17%	27 031	6,73%	74 410	1,79%	3 542 818	2,38%	28 600 230	BSTI شركة		
91 789 877	0,47%	35 748 500		2,67%	2 041 840	6,75%	331 769	3,27%	2 559 878	7,18%	79 368	3,19%	6 308 898	3,73%	44 719 624	C.C.F شركة		
65 191 780	0,66%	49 753 584		0,16%	124 624	0,32%	49 134	0,32%	49 134	3,18%	35 111	6,04%	11 945 761	6,57%	78 786 282	COF.CAD شركة		
198 413 467	1,34%	100 965 004		1,86%	1 423 692	33,95%	5 257 383	29,91%	4 631 230	8,83%	6 904 683	3,21%	35 453	3,54%	7 004 020	7,31%	87 750 663	EPG شركة
3 232 859 218	41,54%	3 126 443 558		6,68%	130	0,12%	89 460	0,10%	16 256	0,10%	16 256	2,54%	28 017	1,50%	2 961 538	7,96%	95 540 487	FINAC شركة
107 102 805	0,11%	8 555 509		0,00%	980	0,01%	6 144	0,43%	65 857	1,90%	1 486 966	30,32%	335 009	0,88%	1 741 191	1,60%	19 194 462	INN شركة
24 626 561	0,02%	1 736 927		0,01%	6 144	0,42%	65 769	0,42%	65 769	0,01%	64	13,40%	26 515 386	13,79%	165 539 541	MAC.S.A شركة		
379 391 920	2,47%	186 065 174		1,58%	1 205 985	0,90%	139 169	0,90%	139 169	23,85%	263 556	0,88%	1 748 335	3,02%	36 249 312	MAX. BOUR شركة		
41 005 470	0,03%	2 605 078		72,89%	1415	1,99%	307 591	0,26%	40 400	0,01%	8 190	0,26%	2 872	0,63%	1 246 300	1,28%	15 337 422	S.B.T شركة
243 871 514	2,56%	192 924 842		1,98%	1 508 777	0,26%	40 400	0,26%	40 400	0,17%	8 190	0,26%	2 872	0,63%	1 246 300	1,28%	15 337 422	S.C.I.F شركة
22 792 396	0,08%	6 137 149		0,03%	20 062	8,94%	1 384 448	2,45%	1 913 132	0,14%	1 544	2,82%	5 588 316	2,17%	26 067 757	SINVEST شركة		
57 068 989	0,29%	22 113 441		0,00%	351	1,08%	167 689	1,08%	167 689	1,08%	11 973	1,49%	2 944 668	1,11%	13 275 300	SICOFF شركة		
29 535 846	0,17%	13 136 215		2,48%	1 890 200	0,22%	34 508	0,22%	34 508	0,92%	10 196	0,75%	1 486 697	2,52%	30 252 608	SIB.BH شركة		
107 137 404	0,98%	73 463 194		0,03%	24 000	4,37%	85 674	0,55%	85 674	3,43%	37 902	3,73%	7 379 386	1,63%	19 586 276	SOFIGES شركة		
30 073 380	0,04%	2 960 12		0,77%	587 747	0,35%	472 787	0,28%	219 644	3,79%	41 833	3,27%	6 471 328	4,33%	51 939 477	STB-CA شركة		
87 074 258	0,38%	27 341 441		0,00%	10	0,52%	80 679	2,78%	2 173 697	2,09%	23 134	3,24%	6 415 441	2,31%	27 757 936	TSI شركة		
49 700 480	0,17%	13 123 402		7,06%	5 393 566	4,60%	712 985	0,17%	133 871	4,96%	54 799	17,64%	34 906 251	18,46%	221 517 553	T.V.AI شركة		
365 191 137	1,36%	102 471 713		2,54%	1 941 842	0,24%	37 026	0,55%	430 991	0,17%	1 883	1,13%	2 239 927	1,33%	16 014 727	U.EI شركة		
128 661 468	1,43%	107 995 073		1,64%	1 293 100	1,52%	235 316	2,31%	1 802 350	0,49%	5 445	6,02%	11 908 245	1,86%	22 285 744	UBCI.FIN شركة		
89 047 384	0,88%	51 132 184		76 364 758	1 942	15 485 639	78 170 705	1 104 865	197 898 571	1 200 018 545						الجموع		
9 096 837 102		7 526 825 910		77 332 840	1 492 678 352												الجموع	

المصدرة: الأوراق المالية بوليس

جدول عدد 24 ب - نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2006 (حسب نظام التداول)

الشركات	مجموعة 11		مجموعة 12		مجموعة 13		مجموعة 21		مجموعة 32		مجموعة 33		السوق البرازية	% الزيادة	% الصفحات	% العمليات المتداولة	% المجموع		
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد							
شركة AHC.AFC	3.10%	2674680	3.10%	345595	1.86%	909	0.38%	650	0.17%	293905	3.92%	286313	7.63%			2538330	1.49%	6110392	
شركة AI	2.83%	2445217	5.32%	988696	5.32%	4975	3.16%	252440	67.42%	119795	1.78%	1435618	38.24%	79.50%	10000	5382450	3.15%	10639191	
شركة AXIS	1.51%	1305186	1.29%	240033	1.29%	988	1.95%	1950	0.52%	69922	1.04%	24437	0.65%			2000	0.00%	1643528	
شركة B.N.A.C	6.12%	5285059	6.12%	2563204	13.80%	574	0.37%		0.37%	43317	0.64%	67	0.00%	192	27.12%	55038654	32.23%	62931267	
شركة BEST	3.67%	3167086	2.70%	501890	2.70%	11554	7.35%			34288	0.51%	931	0.02%			1067590	0.63%	4783339	
شركة C.G.F.A	4.84%	4176603	3.30%	613539	3.30%	12732	8.10%	2240	0.60%	235260	3.49%	975625	25.99%			956135	0.56%	6972137	
شركة C.G.I.A	0.76%	657475	1.13%	209139	1.13%	3789	2.41%			47866	0.71%	24627	0.66%	173	24.44%	3781158	2.21%	4720265	
شركة COR.CAP	5.98%	5165191	4.18%	775747	4.18%	3789	2.41%			1525940	22.65%	26841	0.72%	160	22.60%	5380294	3.15%	12877975	
شركة EPG	3.84%	3317147	2.88%	534810	2.88%	5253	3.34%	66100	17.65%	996008	14.79%	5964	0.16%			53423625	31.29%	58349067	
شركة FINAC	11.92%	10292940	1.53%	283637	1.53%	4033	2.56%			9669	0.14%	98	0.00%			835522	0.49%	11425899	
شركة INI.A	1.58%	1364127	1.92%	356961	1.92%	28580	18.18%	1300	0.35%	71456	1.06%	924	0.02%			135539	0.08%	1958951	
شركة MAC.SA	15.44%	13337180	2.324380	22	12.51%	22	0.01%			26589	0.39%	68910	1.84%			10575866	6.19%	26332947	
شركة MAX.BOUR	3.93%	3389901	2.05640	55333	1.11%	55333	35.19%			43046	0.64%			173	24.44%	95558	0.06%	3789478	
شركة S.B.T.A	0.74%	639948	3.28%	608745	3.28%	2982	1.90%			141089	2.09%	23000	0.61%			6021388	3.53%	7437325	
شركة S.C.I.F.A	1.51%	1303695	0.72%	133710	0.72%	413	0.28%	200	0.05%	43347	0.64%	1002	0.03%			543740	0.32%	2026107	
شركة SINVEST	2.08%	1800263	3.23%	600618	3.23%	90	0.08%	13000	3.47%	1918220	28.48%	14	0.00%			1050545	0.62%	5382750	
شركة SICOH	1.68%	1453073	1.96%	363982	1.96%	756	0.48%			185677	2.76%					612642	0.36%	2616130	
شركة SIFB.BH.A	2.65%	2288094	1.82334	182334	0.98%	1750	1.11%			44001	0.65%	462002	12.31%			3637589	2.13%	6615860	
شركة SOFEB.S	1.86%	1602456	6.12%	1135967	6.12%	6662	4.24%			49704	0.74%	180	0.00%			80066	0.05%	2875036	
شركة STB.C	5.26%	4543819	3.44%	638282	3.44%	4245	2.70%	200	0.05%	179562	2.67%	24204	0.64%			821392	0.48%	6212100	
شركة TSI	2.20%	1903110	4.12%	765274	4.12%	3222	2.05%	8930	2.39%	59055	0.88%	2	0.00%	4.77%	600	983102	0.58%	3723295	
شركة TVAL	13.04%	11263864	17.62%	3272661	17.62%	8572	5.45%	6614	1.77%	512987	7.62%	100615	2.68%	10	1.41%	4282428	2.51%	19446751	
شركة UH.A	1.54%	1329862	0.93%	171851	0.93%	100	0.06%	392	0.10%	27082	0.40%	194213	5.17%			9829373	5.76%	11552873	
شركة UBCI.FIN	1.92%	1660428	4.09%	758859	4.09%	688	0.44%	20400	5.45%	88179	1.31%	98355	2.62%	15.73%	1978	3677926	2.15%	6306813	
المجموع		86365404		1857554		157234		374416		6736444		74			708		3753942		286729466
																			170753112
																			3767228

جدول عدد 24 - نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2006 (حسب نظام التداول)

حسب معيار عدد العمليات

الشركات	التداول على البورصة											
	مجموعة 11	مجموعة 12	مجموعة 13	مجموعة 21	مجموعة 22	مجموعة 32	مجموعة 33	السوق الوارثة	% الفصامات	% الرقاع	% العمليات السجلة	الاجموع
شركة A.F.C	11777	408%	2967	2,53%	23	2,53%	845	4,33%	3,05%	248	7,77%	15871
شركة A.I	9012	3,12%	7503	6,40%	74	6,40%	1394	7,15%	11,11%	232	7,27%	18308
شركة AXIS	5567	1,93%	1861	1,59%	3	1,59%	226	1,16%	0,61%	2	0,06%	7661
شركة B.N.A	19002	6,58%	2336	19,72%	17	19,72%	728	3,73%	1,83%	436	13,66%	43348
شركة BEST	13713	4,75%	3065	2,61%	69	2,61%	173	0,89%	2,74%	48	1,50%	17077
شركة C.G.F	9114	3,15%	5831	4,97%	43	4,97%	213	1,09%	5,79%	137	4,29%	15362
شركة C.G.I	3676	1,27%	1400	1,19%	4	4,84%	75	0,38%	0,91%	82	2,57%	5236
شركة COF CAP	14634	5,07%	3377	2,88%	29	2,88%	1228	6,30%	7,32%	218	6,83%	19513
شركة FIG	8250	2,88%	2900	2,55%	40	2,55%	1800	9,23%	5,49%	162	5,08%	13273
شركة FINAC	10459	3,62%	1806	1,54%	31	1,54%	187	0,96%	1,22%	33	1,03%	12520
شركة INI	6832	2,36%	1479	1,26%	154	1,26%	1008	5,17%	3,05%	27	0,85%	9517
شركة MAC.SA	36708	12,71%	15192	12,95%	1	0,11%	238	1,22%	23,17%	170	5,33%	5238
شركة MAX. BOIR	11909	4,12%	1339	1,14%	13	1,14%	164	0,84%	2,317%	33	1,03%	13458
شركة S.B.T	6774	2,34%	377	0,32%	6	0,32%	1031	5,29%	0,61%	163	5,11%	8383
شركة S.C.I.F	5311	1,84%	1483	1,27%	10	1,27%	153	0,78%	1,22%	93	2,91%	7066
شركة S.INVEST	6996	2,42%	3309	2,82%	3	2,82%	694	3,56%	1,22%	110	3,45%	11122
شركة SICO.F	4516	1,56%	2131	1,82%	19	1,82%	202	1,04%	1,22%	11	0,34%	6879
شركة SIFB-BH	8037	2,78%	2040	1,74%	14	1,74%	237	1,22%	4,88%	63	1,97%	10407
شركة SOFT.GES	9587	3,32%	5192	4,43%	52	4,43%	493	2,53%	1,52%	13	0,41%	15343
شركة STB.C	16261	5,63%	6823	5,82%	113	5,82%	1726	8,85%	4,27%	103	3,23%	25044
شركة T.S.I	7380	2,55%	3626	3,09%	25	3,09%	178	0,91%	11,11%	26	0,81%	11287
شركة TVAI	49416	17,11%	15972	13,62%	139	13,62%	6002	30,76%	1,72%	541	1,65%	72107
شركة U.F.I	8040	2,78%	2025	1,73%	2	1,73%	56	0,29%	1,83%	162	5,08%	10294
شركة UBC.FIN	5909	2,05%	2360	2,01%	11	2,01%	449	2,30%	77,78%	79	2,47%	8923
الاجموع	288880		117294		888		19500		58	404		430384

المصدر: بورصة الأوراق المالية، تونس

جدول عدد 25 - ترتيب المتدخلين في سوق رفاع الخزينة حسب مشاركتهم في المناقصات خلال سنة 2006
 رفاع الخزينة قسيمة المدى

المتدخل	البيغ المكتتب بالليون دينار	الرافع الخزينة القابلة للتنظيم*	الرافع الخزينة قسيمة المدى	البيغ المكتتب بالليون دينار	الرافع الخزينة قسيمة المدى	البيغ المكتتب بالليون دينار	الرافع الخزينة قسيمة المدى
بنك تونس العربي الدولي	182	18%	109,7	22,6%	291,7	19,5%	19,5%
البنك الوطني الفلاحي	190	18,8%	93,2	19,2%	283,2	18,9%	18,9%
الشركة التونسية للبنك	128	12,7%	142,2	29,3%	270,2	18,1%	18,1%
البنك العربي لتونس	144,2	14,3%	35,5	7,3%	179,7	12%	12%
الشركة التونسية للأوراق المالية	113,34	11,2%	57,25	11,8%	170,59	11,4%	11,4%
بنك التجاري	139,25	13,8%	2,95	0,6%	142,2	9,5%	9,5%
الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة	38,4	3,8%	29,3	6%	67,7	4,5%	4,5%
بنك الأمان	64,3	6,4%	0	-	64,3	4,3%	4,3%
الإتحاد الدولي للبنوك	9,2	0,9%	6	1,2%	15,2	1%	1%
بنك الإسكان	0,6	0,1%	5,8	1,2%	6,4	0,4%	0,4%
البنك الفرنسي التونسي	0	-	3,5	0,7%	3,5	0,2%	0,2%
سنتي بنك	0	-	0	-	0	-	-
البنك التونسي	0	-	0	-	0	-	-
الجوب للاستثمار**	0	-	0	-	0	-	-
المجموع	1000,29	100%	485,4	100%	1494,09	100%	100%

* يعتبر رفاع الخزينة ذات قصاصة صفر بمثابة رافع خزينة فائده للتصير
 ** تحت الشركة المذكورة عن نشاط مختص في رفاع الخزينة خلال السنة

بالآلاف دينار

جدول عدد 26 أ- التوزيع بين المتدخلين لرقاع الخزينة القابلة للتطوير المسندة في المناقصات خلال سنة 2006

تاريخ المناقصة	المجموعة	الشركة التونسية لبنك	بنك الجنوب التونسي للاستثمار	بنك الاسكان	بنك المغرب للاستثمار	بنك تونس القابلية للتطوير المسندة	بنك تونس الوطني للأمان	بنك الشركة التونسية للأوراق المالية	بنك البنك التونسي	بنك سبتي لبنك	الأغذية الدولية للبنوك	الأغذية الدولية للتجارة والصناعة	بنك تونس العربي الدولي	بنك التجاري العربي لتونس	البنك العربي لتونس	
جانفي	28 000	136 140	20,6%	28 000	133 150	21,0%	47 000	35,3%	3 100	2,0%	2 000	1,3%	85 000	2,6%	3 500	40,3%
فيفري	28 000	133 150	20,6%	28 000	133 150	21,0%	47 000	35,3%	3 100	2,0%	2 000	1,3%	85 000	2,6%	3 500	40,3%
مارس	28 000	133 150	21,0%	28 000	133 150	21,0%	47 000	35,3%	3 100	2,0%	2 000	1,3%	85 000	2,6%	3 500	40,3%
أفريل	30 000	119 900	25,0%	30 000	119 900	25,0%	20 000	16,7%	38 000	31,7%	1 500	1,7%	24 000	27,5%	3 000	18,0%
ماي	21 000	87 400	24,0%	21 000	87 400	24,0%	40 000	66,7%	17 900	20,5%	1 500	1,7%	24 000	27,5%	3 000	20,6%
جوان	3 000	60 000	66,7%	3 000	60 000	66,7%	40 000	66,7%	2 400	6,2%	1 500	3,9%	2 000	3,9%	20 000	33,3%
جويلية	3 000	38 700	7,8%	3 000	38 700	7,8%	2 400	6,2%	2 400	6,2%	5 000	3,9%	2 000	3,9%	1 500	15,4%
سبتمبر	34 800	34 800	7,8%	34 800	34 800	7,8%	3 000	8,6%	2 400	6,2%	5 000	3,9%	2 000	3,9%	1 000	12,4%
أكتوبر	70 500	70 500	14,2%	70 500	70 500	14,2%	10 000	14,2%	16 500	23,4%	8 500	12,1%	15 000	21,3%	500	9,9%
نوفمبر	80 500	80 500	11,2%	80 500	80 500	11,2%	2 000	2,5%	11 000	13,7%	2 000	2,5%	15 000	21,3%	58 500	72,7%
ديسمبر	95 100	95 100	9,5%	95 100	95 100	9,5%	8 500	8,9%	21 100	22,2%	8 500	12,1%	20 000	21,0%	1 000	5,8%
المجموع	128 000	1 009 290	12,7%	128 000	1 009 290	12,7%	300 000	0,1%	113 500	11,2%	9 200	0,9%	182 000	18,0%	182 000	14,3%

جدول عدد 26 ب - التوزيع بين المتدخلين لرقاع الخزينة قصيرة المدى المسندة في المناقصات خلال سنة 2006

البنك العربي التونسي	التجاري بنك	بنك تونس العربي الدولي	الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة	الإتحاد الدولي للبنوك	بنك سبي	البنك الفرنسي التونسي	الشركة التونسية للأوراق المالية	بنك الأمان	البنك الوطني الإفريقي	البنك التونسي للاستثمار	بنك الجنوب الإسكان	الشركة التونسية للبنك	المجموع	تاريخ المناقصة
2 050	24,8%	3 300	32%	2 000	24,2%	3 000	32,3%	2 000	24,2%	3 000	32,3%	9 300	5/01/06	
3 300	34,4%	3 000	31,3%	3 000	31,3%	3 000	31,3%	3 000	31,3%	3 000	31,3%	8 250	19/01/06	
3 000	27,0%	2 000	27,0%	2 000	27,0%	2 000	27,0%	2 000	27,0%	2 000	27,0%	9 600	26/01/06	
2 000	22,2%	2 000	22,2%	2 000	22,2%	2 000	22,2%	2 000	22,2%	2 000	22,2%	9 000	9/02/06	
2 000	22,2%	2 000	22,2%	2 000	22,2%	2 000	22,2%	2 000	22,2%	2 000	22,2%	10 300	16/02/06	
19 400	19,4%	2 000	2,0%	2 000	2,0%	2 000	2,0%	2 000	2,0%	2 000	2,0%	9 100	23/02/06	
2 000	22,0%	2 000	22,0%	2 000	22,0%	2 000	22,0%	2 000	22,0%	2 000	22,0%	10 000	2/03/06	
2 000	20,0%	2 000	20,0%	2 000	20,0%	2 000	20,0%	2 000	20,0%	2 000	20,0%	8 000	9/03/06	
3 000	30,0%	4 000	40%	4 000	40%	4 000	40%	4 000	40%	4 000	40%	10 000	16/03/06	
3 000	23,1%	4 000	30,8%	4 000	30,8%	4 000	30,8%	4 000	30,8%	4 000	30,8%	13 000	30/03/06	
1 500	10,7%	2 000	14,3%	2 000	14,3%	2 000	14,3%	2 000	14,3%	2 000	14,3%	14 000	6/04/06	
6 000	36,7%	6 000	36,7%	6 000	36,7%	6 000	36,7%	6 000	36,7%	6 000	36,7%	16 350	13/04/06	
1 50	0,9%	6 000	36%	6 000	36%	6 000	36%	6 000	36%	6 000	36%	16 650	20/04/06	
200	1,1%	6 000	33,0%	6 000	33,0%	6 000	33,0%	6 000	33,0%	6 000	33,0%	18 200	27/04/06	
4 000	30,5%	4 000	30,5%	4 000	30,5%	4 000	30,5%	4 000	30,5%	4 000	30,5%	13 100	4/05/06	
2 800	26,2%	2 800	26,2%	2 800	26,2%	2 800	26,2%	2 800	26,2%	2 800	26,2%	10 700	18/05/06	
3 200	20,5%	3 200	20,5%	3 200	20,5%	3 200	20,5%	3 200	20,5%	3 200	20,5%	15 600	25/05/06	
50	0,5%	2 000	21,5%	2 000	21,5%	2 000	21,5%	2 000	21,5%	2 000	21,5%	9 300	1/06/06	

جدول عدد 26 ب - التوزيع بين المتقدمين لرقاع الخزينة قصيرة المدى المسندة في المناقصات خلال سنة 2006

بنك تونس	بنك التجاري	بنك تونس	الاتحاد البنكي	الاتحاد الدولي	بنك سيتي	البنك الفرنسي	الشركة التونسية	بنك الأمان	البنك الوطني	البنك التونسي	الجنوب	بنك الإسكان	الشركة التونسية	المجموع	تاريخ المناقصة
العربي التونسي	بنك	العربي الدولي	للتجارة والصناعة	للبنوك	بنك سبتي	التونسي	للدوائر المالية	الأمان	الملاحي	التونسي	للاستثمار	الإسكان	للبنك		
		28.6%					42.9%							11 200	8/06/06
2 500		26.9%			800	8%	3 000	10.8%	1 000				2 000	9 300	15/06/06
2 500		24.2%			750	8.6%	3 000	9.7%	1 000				2 000	10 350	22/06/06
3 500		33.3%			4 200	7.2%	29 000	9.7%	2 800				2 800	10 500	29/06/06
3 500		33.3%			4 200		40 000	18.1%	1 200				2 800	10 500	6/07/06
3 000		29.3%			4 200		40 000	17.1%	1 200				2 800	10 500	6/07/06
4 400		39.8%	500		3 650		35 600	11.7%	2 000				2 400	10 250	13/07/06
7 500	45.5%	44.5%	500		150		1 500	18.1%	2 000				4 000	11 050	20/07/06
1 500	9.1%	17.1%	3 000	4 000			1 500		3 000				4 500	17 500	21/09/06
500	2.0%	17.1%	3 000	4 000			1 500	17.1%	3 000				4 500	17 500	21/09/06
1							9.1%		17.1%				15 000	16 500	28/09/06
													8 500	8 500	5/10/06
6 000													2 500	8 100	12/10/06
70.6%													29.4%	8 100	12/10/06
5 500													2 000	8 700	19/10/06
67.9%													24.7%	8 700	19/10/06
2 200													6 000	11 100	27/11/06
25.3%													69.0%	11 100	27/11/06
800													2 000	12 000	9/11/06
7.2%													18.0%	12 000	9/11/06
													10 000	10 000	30/11/06
													100.0%	10 000	30/11/06
3 000													6 000	8 000	14/12/06
32.3%													83.3%	8 000	14/12/06
2 000													6 000	8 000	23/11/06
20.0%													64.5%	8 000	23/11/06
													100.0%	10 000	7/12/06
													6 000	8 000	14/12/06
													75.0%	8 000	14/12/06
													100.0%	8 000	28/12/06
													100.0%	8 000	28/12/06
													83.3%	8 000	28/12/06
													100.0%	8 000	28/12/06
													100.0%	8 000	28/12/06

جدول عدد 27 - مدى احترام الأجل المتعلقة بالتصريح بتجاوز عتبات المساهمة خلال 2006

عدم وجود تصريح	النسبة المئوية	التصريح بتأخير لمدة أكثر من شهر وتقل عن عام	النسبة المئوية	التصريح بتأخير لمدة أقل من شهر	النسبة المئوية	التصريح في الأجل	مجموع التصريحات	أشخاص هاديون
0	11.11%	5	8.89%	4	4.44%	2	10	
1	2.22%	1	42.22%	19	31.11%	14	35	
	13.33%	6	51.11%	23	35.56%	18	45	
								مجموع

جدول عدد 28 - مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوائمها المالية الوقتية بتاريخ 31 ديسمبر 2006 لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع) الوثائق النهائية (سنة 2005)

الإيداع	القطاع المالي	شركات الأمان	شركات الإيجار المالي	شركات الاستثمار	قطاع التجارة والتوزيع	قطاع الخدمات	الصناعات الكيماوية	الصناعات الغذائية	الصناعات البترولية	المجموع
م	48	3	4	3	3	3	3	3	3	48
مجموع الشركات المدرجة	48	3	4	3	3	3	3	3	3	48
الإيداع في الأجل	30	3	3	1	3	1	2	2	2	30
بالنسبة المئوية	66.67%	100%	75%	33.33%	100%	33.33%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%
الإيداع المتأخر	15	1	1	2	0	2	1	1	1	15
بالنسبة المئوية	33.33%	0%	25%	66.67%	0%	66.67%	37.5%	25%	33.33%	33.33%
أقل من أسبوع*	11	2	1	2	0	1	2	1	1	11
بالنسبة المئوية	24.44%	25%	25%	66.67%	0%	33.33%	75%	50%	33.33%	24.44%
بين أسبوعين وأسبوعين*	3	0	0	0	0	1	0	0	0	3
بالنسبة المئوية	6.67%	0%	0%	0%	0%	33.33%	0%	0%	0%	6.67%
أكثر من أسبوعين*	1	0	0	0	0	1	0	0	0	1
بالنسبة المئوية	2.22%	0%	0%	0%	0%	33.33%	0%	0%	0%	2.22%
تخلف عن الإيداع	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
بالنسبة المئوية	2.17%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	2.17%

القطاع المالي (١١٤٢) يتكاثر ٥ أيام: ٤ إيداع مالي و ٥ شركات استثمار.

قطاع التجارة والتوزيع (٣) شركة موموني، شركة الغاز العامة، الشركة القومية للتجهيز.

قطاع الخدمات (٨) : شركة النيل بالم بيتش، الشركة العقارية للمساهمات، الشركة العقارية القومية العقارية القومية للتجهيز، القطاع الصناعي (٤) : ٤ كمية الكيمياء، شركة أركيم، شركة المساحات الكيماوية للبطون، الشركة القومية للمساحات السكنية، ٥ المساحات العقارية : شركة التبريد والجمعة بتونس، حلب بتونس، الرزقا - ٧ المساحات البترولية، الشركة الصناعية للوجوه والآلات الكهربية، الشركة القومية للبطون، شركة الكروم، الشركة القومية لصناعة الإطارات المطاطية، الشركة المعنية للورق، الصناعة العامة للمصنعي البطارية القومية (سد).

جدول عدد 29 – مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوانينها المالية الوقتية المقتومة في 30 جوان 2006 لدى هيئة السوق المالية
القوائم المالية الوسيطة (السداسي الأول 2006)

الإيداع	قطاع التجارة		قطاع الخدمات		قطاع الاتصالات		قطاع البنوك		الإجمالي
	التوزيع	الخدمات	التجارة	الخدمات	الاتصالات	التجارة	الخدمات	البنوك	
7	3	8	3	3	3	3	3	11	47
7	3	8	3	3	3	3	3	11	47
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
3	5	4	3	3	3	3	2	8	34
42,86%	62,5%	100%	100%	100%	60%	66,67%	72,73%	72,73%	72,34%
4	3	0	0	0	2	1	3	3	13
57,14%	37,5%	0%	0%	0%	40%	33,33%	27,27%	27,66%	27,66%
4	1	0	0	0	1	1	2	2	9
57,14%	12,5%	0%	0%	0%	20%	33,33%	18,18%	19,15%	19,15%
0	0	0	0	0	1	0	1	1	2
0%	0%	0%	0%	0%	20%	0%	9,09%	4,26%	4,26%
0	2	0	0	0	0	0	0	2	2
0%	25%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	4,26%	4,26%

القطاع المالي (1992) : 11 نكدا، 3 نامين، 5 إيداع مالي و 3 شركات استثمار.

قطاع التجارة والتوزيع (7) : شركة موبودي، شركة العارة العامة، الشركة التونسية للتجهيز.

قطاع الخدمات (8) : شركة النيل تالم بيتش، الشركة العامة للمساهمة، الشركة العامة التونسية للتعمير، الشركة التونسية للخدمات السكنية، 3، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

الملاحظة: الشركة المعنية للوقف الخيرية العامة للمحافظين، المنظمة العامة للمحافظين، المنظمة العامة للمحافظين (سأ)

جدول عدد 30 - نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية

عدد التقارير المطابقة	عدد التقارير غير المطابقة
43	3
43	3
43	3
43	3
43	3
31	15
43	3
43	3
37	9
30	16
31	15
32	14
35	11
30	16
43	3
43	3
40	6
37	9
12	34

النتائج الواجب إدراجها في التقرير

تقديم موجز لسياط الشركة خلال السنة المالية الأخيرة

وضعية الشركة ونشاطها خلال السنة المالية المنخفضة

نتائج ذلك النشاط

الإجراءات الحثيئة أو الصعوبات المعترضة

نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية

النظور المتوقع لوضع الشركة وأفاقها المستقبلية

الأحداث الهامة الحادثة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد التقرير

التغييرات المدخلة على أساليب تقييم الحسابات

المساهمات الجديدة أو عمليات التفتوت

نشاط الشركات الخاضعة لرقبتها

إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع

جدول تطور الأموال الذاتية والمربح المتوزعة هيوان السنوات المالية الثلاثة الأخيرة

تطور الشركة وأدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة

معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة

وجود توزيع خاص للنتيجة حسب القانون الأساسي مع ذكر التدفيع وشروط الانتفاع به (مستبين وأجراء)

حفر الموظفين

إشارة إلى سير عمليات إعادة الشراء واعكاساتها

تطور الأسعار والمواد بالبورصة

عناصر حول التقلبات الداخلية

جدول عدد 31 - نتائج عمليات مراقبة مدى احترام الشركات غير المدرجة بالبورصة لمتطلبات الفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العام

النتائج الواجب إراجها في التقرير	عدد التقارير المطابقة	عدد التقارير غير المطابقة
تقديم موجز لنشاط الشركة خلال السنة المالية الأخيرة	39	13
وضعية الشركة ونشاطها خلال السنة المالية المتضمنة	41	11
نتائج ذلك النشاط	41	11
الإجازات الحقة أو الصعوبات المعروضة	39	13
نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية	41	11
التحولات المتوقع لوضع الشركة وأفاقها المستقبلية	16	36
الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد التقرير	40	12
التغيرات المدخلة على أساليب تقييم أو طرق تقييم الحسابات	39	13
المساهمات الجديدة أو عمليات التصفية	30	22
نشاط الشركات الخاضعة لراقبتها	37	15
إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع	20	32
جدول تطور الأموال الذاتية والربح المتوزعة بعنوان السنوات المالية الثلاثة الأخيرة	22	30
تطور الشركة وأدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة	29	23
معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة	14	38
وجود توزيع خاص للنتيجة حسب القانون الأساسي مع ذكر المتفحصين وشروط الاقتراع به (مستبين وأجراء)	41	11
حيز الموظفين	40	12
تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة	36	16
عناصر حول الرقابة الداخلية	8	44

بالمليون جدار

جدول عدد 32 - تطور الإكتتابات وإعادة الشراء لأسهم وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

الإصدار المجموع	نسبة التغطية (الإكتتابات/إعادة الشراء)		إعادة الشراء		الإكتتابات		شركات الإستمثر ذات رأس المال المتغير الرقاعية
	2006	2005	2006	2005	2006	2005	
249	287	%109	2 650	2 244	2 899	2 531	حصة الإستمثر ذات رأس المال المتغير السنوية
-38			406		655		حجم التغير السنوي
%-13			%18		%29		النسبة المئوية للتغير السنوي
			%108	%102	118%	%115	حصة الإكتتابات أو إعادة الشراء من الأصول المتصرف فيها
5	57	%102	331	160	336	217	شركات الإستمثر ذات رأس المال المتغير المختلطة
-52			171		176		حجم التغير السنوي
%-91			%107		%110		النسبة المئوية للتغير السنوي
			%190	%105	%193	%142	حصة الإكتتابات أو إعادة الشراء من الأصول المتصرف فيها
254	344	%109	2 081	2 404	3 235	2 749	حجم التغير السنوي
-90			577		831		النسبة المئوية للتغير السنوي
%-26			%24		%35		حصة الإكتتابات أو إعادة الشراء من الأصول المتصرف فيها
			%113	%102	%123	%117	النسبة المئوية للتغير السنوي

جدول عدد 33 - تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2006

	05/12/31	06/09/30	06/06/30	06/03/31	05/12/31
	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)
محفظة السندات	67,0	63,4	65,1	62,1	63,9
الأسهم والقيم البتيلة	13,5	3,8	4,7	4,1	3,8
الأشهر والخقوق النشطة	15,8	1,4	2,4	1,6	1,4
أسهم سيكاف	12,1	2,4	2,3	2,5	2,4
الرقاع و القيم المماثلة	17,5	63,2	59,6	58,0	60,2
حخص الصناديق المشتركة للديون	0,6	0,8	0,8	0,8	0,7
رقاع الشركات	15,7	15,6	15,6	15,2	20,7
رقاع الخزينة	33,2	47,0	43,5	42,8	39,5
رقاع الخزينة القابلة للتطوير	32,9	46,1	43,4	42,0	38,8
رقاع الخزينة ذات القصاصه صفر	66,6	0,2	0,5	0,6	0,7
رقاع الخزينة القابلة للتداول بالبورصة	2,4	32,9	36,6	35,9	36,0
التوظيفات النقدية و السهمولة	4,1	20,9	21,4	20,3	22,6
أخرى قصيرة المدى	20%	4,5	3,3	3,7	6,3
رقاع الخزينة	15,1	5,8	7,1	7,8	7,7
أوراق الخزينة	39,5	10,6	10,9	8,8	9,5
شهادات ايداع	0,4	12,0	15,3	15,6	13,5
السهمولة	29,1	0,3	0,2	0,1	0,3
أصول أخرى	12,2	639 248	448 584	354 199	268131
الأصول الصافية (1)-(11)					

جدول عدد 34 - التوزيع القطاعي لحافظات سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2006
القطاع

نسبة التغير السنوي (%)	06/12/31		06/09/30		06/06/30		06/03/31		05/12/31	
	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة
%-2,94	%0,18	3 224	%0,21	3 268	%0,21	3 271	%0,24	3 366	%0,22	3 322
%6,29	%6,52	115 289	%8,68	134 730	%11,46	175 600	%12,01	169 159	%7,20	108 463
%-29,25	%1,11	19 542	%1,33	20 636	%1,41	21 666	%1,57	22 137	%1,83	27 620
%-10,12	%12,09	213 745	%13,89	215 562	%14,57	223 359	%13,72	193 196	%15,78	237 810
%-23,01	%3,03	53 541	%3,52	54 713	%4,04	61 915	%4,62	65 064	%4,61	69 542
%31,76	%0,11	1 945	%0,12	1 830	%0,11	1 745	%0,12	1 712	%0,10	1 476
%13,07	%3,30	58 253	%3,67	57 016	%3,48	53 356	%4,08	57 482	%3,42	51 520
%-6,85	%29,64	406 339	%31,42	487 755	%33,29	540 912	%38,47	512 116	%33,19	499 783
	1 767 707		1 552 172		1 532 773		1 408 169		1 507 042	
										محافظة السندرات

جدول عدد 35 - تطور عدد المساهمين و حاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

البيان	ديسمبر 2006	ديسمبر 2005	ديسمبر 2004	ديسمبر 2003	ديسمبر 2002	ديسمبر 2001
شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير						
حجم الأصول المنصرف فيها بلايين الدينار	2639	2 357	1 998	1 671	1 511	1 452
نسبة التغير السنوي	%12	18%	%20	%11	%4	%4
عدد المساهمين	33 637	33 270	29 750	27 340	24 612	24 710
نسبة التغير السنوي	%0	12%	%9	%11	%0	%5
متوسط حجم الأصول المنصرف فيها من كل مساهم بألاف الدينار	79	71	67	61	61	59
شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية						
حجم الأصول المنصرف فيها بلايين الدينار	2465	2 204	1 907	1 606	1 455	1 371
نسبة التغير السنوي	%12	16%	%19	%10	%6	%8
عدد المساهمين	30 959	30 529	27 539	25271	22 956	22 222
نسبة التغير السنوي	%1	11%	%9	%10	%3	%19
متوسط حجم الأصول المنصرف فيها من كل مساهم بألاف الدينار	80	72	69	64	63	62
شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة						
حجم الأصول المنصرف فيها بلايين الدينار	174	153	91	65	56	81
نسبة التغير السنوي	%14	%68	%40	%16	%-31	%40
عدد المساهمين	2 678	2 741	2 211	2 069	1 656	2 488
نسبة التغير السنوي	%-2	%24	%7	%25	%-33	%-47
متوسط حجم الأصول المنصرف فيها من كل مساهم بألاف الدينار	65	56	41	31	34	33

جدول عدد 36 - تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقابية خلال سنة 2006

البيان	06/12/31		06/09/30		06/06/30		06/03/31		05/12/31	
	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة
محفظة السندات	%17.4	1 643 240	%62.9	1 432 740	%63.8	1 391 862	%61.8	1 294 985	%63.5	1 399 930
أسهم سكاكف	%16.6	58 986	%2.4	53 602	%2.2	48 841	%2.4	49 957	%2.3	50 584
الرقاع والقيم المتائلة	%17.4	1 584 254	%60.5	1 379 138	%61.6	1 343 021	%59.4	1 245 028	%61.2	1 349 346
ححص الصادق الشركة للذئون	%0.6	15 001	%0.8	18 414	%0.9	18 995				
رقاع الشركات	%18.0	385 380	%15.5	352 670	%15.8	344 671	%15.7	329 416	%21.3	470 232
رقاع الخزينة	%34.7	1 183 873	%44.2	1 008 054	%44.9	979 355	%43.7	915 612	%39.9	879 114
رقاع الخزينة القابلة للتخطر	%34.2	1 158 885	%43.7	996 858	%44.2	964 586	%42.9	898 401	%39.2	863 261
رقاع الخزينة ذات الفصاحة صفر	%0.8	19 561								
رقاع الخزينة القابلة للتداول بالبورصة	%65.8	5 427	%0.5	11 196	%0.7	14 769	%0.8	17 211	%0.7	15 853
التوظيفات التقديرية و السيولة	%2.1	817 723	%37.1	845 915	%36.4	793 548	%38.2	800 135	%36.4	801 209
التوظيفات التقديرية و توظيفات أخرى قصيرة المدى	%3.5	528 662	%21.9	499 901	%20.9	455 415	%22.9	479 385	%23.2	510 806
رقاع الخزينة	%20.7	113 987	%3.4	77 984	%3.9	85 568	%5.6	117 229	%6.5	143 778
أوراق الخزينة	%18.1	142 477	%7.2	163 099	%7.9	171 800	%8.5	178 169	%7.9	173 892
شهادات ايداع	%40.9	272 198	%11.4	258 818	%9.1	198 047	%8.8	183 987	%8.8	193 135
السيولة	%0.5	289 061	%15.2	346 014	%15.5	338 133	%15.3	320 750	%13.2	290 404
أصول أخرى	%39.1	7 751	%0.2	4 170	%0.0	1 024	%0.1	2 342	%0.3	5 574
مجموع الأصول (1)	%11.9	2 468 714	%100.2	2 282 825	%100.2	2 198 434	%100.1	2 097 462	%100.1	2 206 713
مجموع التوظيفات (1)	%35.7	3 839		4 043		4 321		4 912		5 646
الأصول الصافية (1)-(2)	%11.9	2 464 890		2 278 785		2 194 918		2 094 586		2 201 607

الحجم بالألف دينار

جدول عدد 38 - التوزيع القطاعي لحافظ السندات لتؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية إلى 2006/12/31 المقطاع

نسبة التغير السنوي (%)	06/12/31		06/09/30		06/06/30		06/03/31		05/12/31	
	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة
%8,4	%6,2	101 254	%8,0	114 324	%9,3	128 998	%11,6	149 754	%6,7	93 413
%-41,9	%0,8	12 658	%1,0	14 323	%1,1	15 589	%1,2	15 923	%1,6	21 769
%-13,2	%11,8	194 254	%13,8	197 823	%14,8	205 527	%13,9	179 952	%16,0	223 918
%-29,4	%2,5	40 545	%2,9	42 151	%3,5	48 238	%4,1	52 505	%4,1	57 422
%11,2	%3,2	52 154	%3,7	53 602	%3,5	48 841	%3,9	49 957	%3,4	46 904
%-9,8	%24,4	400 965	%29,5	422 221	%32,1	447 195	%34,8	448 091	%31,7	443 425
%17,4		1 643 240		1 432 740		1 391 862		1 294 985		1 399 930
										محافظة السندرات

جدول عدد 39 - تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2006/12/31

البيان	06/12/31		06/09/30		06/06/30		06/03/31		05/12/31	
	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة
محفظة السندات	%16,1	124 114	%70,0	118 864	%70,4	121 335	%65,2	113 181	%69,7	106 910
الأسهم و القيم المماثلة	%9,3	41 682	%22,7	38 615	%23,9	41 172	%25,1	43 605	%24,9	38 123
الأصهم و الحقوق المتصلة بها	%15,8	38 110	%20,7	35 201	%20,9	36 055	%20,8	36 081	%21,4	32 898
أسهم سيكاف	%-31,6	2,0	%2,0	3 414	%3,0	5 117	%4,3	7 524	%3,4	5 225
الرفاع و القيم المماثلة	%19,8	82 432	%47,3	80 249	%46,5	80 163	%40,1	69 576	%44,8	68 787
حخص الصادق الشركة للدون	%0,2	350		565		577				
رفاع الشركات	%54,3	25 170	%14,1	23 889	%13,5	23 178	%8,9	15 382	%10,6	16 311
رفاع الخزينة	%9,1	57 262	%33,2	56 360	%32,7	56 408	%31,2	54 194	%34,2	52 476
رفاع الخزينة القابلة للتغير	%10,1	57 237	%33,0	56 073	%32,6	56 125	%31,0	53 841	%33,9	52 002
رفاع الخزينة القابلة للتداول بالبورصة	%-94,7	25	%0,2	287	%0,2	283	%0,2	353	%0,3	473
التوظيفات النقدية و السيتولة	%8,4	50 720	%30,1	51 089	%30,0	51 616	%35,1	60 967	%30,5	46 786
التوظيفات النقدية	%21,1	22 755	%13,7	23 183	%12,7	21 803	%18,5	32 100	%12,3	18 798
وتوظيفات أخرى قصيرة المدى	%-2,7	3 690	%1,8	3 121	%1,5	2 651	%2,2	3 832	%2,5	3 791
رفاع الخزينة	%52,6	11 559	%6,8	11 591	%6,5	11 179	%13,4	23 256	%4,9	7 573
أوراق الخزينة		4,3	%5,0	8 471	%4,6	7 973	%2,9	5 012	%4,8	7 434
شهادات إيداع	%-0,1	27 965	%16,4	27 906	%17,3	29 813	%16,6	28 867	%18,2	27 988
السيتولة	%-70,0	168	%0,1	218	%0,1	188	%0,2	317	%0,4	561
أصول أخرى	%14,4	173 402	%10,2	170 171	%10,5	171 139	%10,5	174 465	%10,6	154 257
محفظة الأسهم (1)	%13,1	1 000		943		983		987		884
الأصول المتصلة (1)	%13,7	174 938		169 798		172 280		173 564		153 372

جدول عدد 40 – توزيع الأصول المتصرف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2006/12/31

البيان	سكاف الربية	صندوق صيانه	سكاف المونوق	سكاف صلايمو	سكاف امن	سكاف السنتيل	سكاف بنك الإسكان	سكاف التوظيف الفلاحى	سكاف سكاف الاستثمار	سكاف الكسب	سكاف توظيف	سكاف +	سكاف الرقى	سكاف ضمان	سكاف أوراق الجيوب	سكاف عالم الاسهم	سكاف الاسهم الاجتة	السكاف للاحتارة	المجمه بالدينار
محفظة السندات	3 977 392	1 833 722	2 447 905	1 298 315	1 298 315	67 486 409	867 399	4 480 135	2 421 514	4 480 135	1 824 029	11 179 466	1 520 719	2 367 886	693 307	7 185 327	1 230 645	5 892 030	1 141 145
الأسهم و القيم الثبلة	3 413 802	626 826	1 491 184	11 970	1 491 184	1 430 233	577 390	4 142 139	2 154 072	4 142 139	320 308	8 339 394	222	189 235	299 506	5 213 867	1 233 645	4 711 976	637 744
الأسهم و الحقوق المتصلة بها	3 101 109	531 324	1 465 428	11 970	1 465 428	751	577 390	4 020 513	2 154 072	4 020 513	320 308	7 910 156	222	189 235	223 635	5 213 867	1 233 645	4 370 480	836 507
أسهم سكاف	281 739	95 302	86 756			1 429 502		121 636				689 238		65 871				200 833	1 237
حصص الصادوق المشركه للتوظيف 50 734																		140 683	
البرقا و القيم المتائلة	563 989	1 226 896	956 720	1 276 346	69 036 216	290 208	337 996	287 442	287 442	195 729	1 583 721	2 330 072	1 520 497	2 173 651	393 801	1 972 240	1 180 074	283 400	283 400
حصص الصادوق المشركه للون																			
رفاع السكاك	563 989	330 207	76 592		16 335 968	230 208	337 996	287 442	287 442	195 729	60 857	2 330 072	247 981	377 957	393 801	1 972 240	836 471	283 400	283 400
رفاع الخزينة	956 720	896 689	956 720	1 199 733	40 720 248						1 329 378		1 171 842	1 694 511	1 664 511	323 604	323 604	323 604	323 604
رفاع الخزينة المتائلة للتطير	896 689		1 199 733	956 720	49 694 768	25 480													
رفاع الخزينة المتائلة للتداول بالبورصة																			
التوظيفات التقنفة توظيفات																			
وأخرى قصيرة المدى	1 090 290		660 231	329 286	13 972 940	241 388	999 314	999 314	500 000	500 000	459 209	1 010 562	148 816	604 402	604 402	586 745	1 892 701	330 373	330 373
رفاع الخزينة	660 231		660 231	329 286	13 972 940	241 388	999 314	999 314	500 000	500 000	459 209	1 010 562	148 816	604 402	604 402	586 745	1 892 701	330 373	330 373
شهادات ايداع																			
السقولة	1 295 682	52 871	1 054	1 182	18 561 209	460	150 512	626 795	1 722 775	1 722 775	580	1 665 324	380 373	247	680 817	101 113	1 754 404	2 092	2 092
مستحققات الاستغلال																			
أصول أخرى	5 205	183				639													
مجموع الأصول (II)	6 383 464	1 911 798	3 109 372	1 618 784	100 020 618	1 116 238	1116 238	4 480 135	3 048 309	8 816 097	2 311 282	13 555 532	2 653 823	3 012 455	1 374 124	8 939 731	1 946 503	8 682 816	1 474 280
مجموع الصوم (I)	97 127	14 229	26 880	19 240	46 983	4 024	288 774	48 234	48 234	13 004	14 355	106 452	6 328	10 237	1 706	184 687	24 030	87 742	5 801
الأصل الصفة (II)-(I)	6 286 336	1 897 569	3 082 512	1 599 543	99 973 635	1 112 205	5 414 630	3 000 075	3 000 075	8 803 093	2 296 927	13 749 100	2 947 294	3 002 198	1 372 419	8 755 044	1 922 473	8 595 075	1 469 480
رأس المال	6 110 090	1 894 926	3 008 337	1 500 457	95 643 304	1 079 336	5 261 617	2 948 715	2 948 715	8 622 204	2 215 133	13 418 601	1 963 940	2 863 437	1 326 439	8 557 639	1 888 771	8 486 222	1 428 871
البرقا القابلة للتوزيع	156 246	12 643	74 175	39 086	4 330 351	32 849	133 033	51 360	51 360	180 889	81 195	330 500	83 454	136 761	45 980	197 404	33 702	108 633	39 608
عدد المساهمين	35	21	107	24	881	21	216	207	207	19	19	14	599	60	132	67	51	143	62
عدد الأسهم	109 671	1 455	37 072	17 331	3 610 125	22 627	117 709	40 104	40 104	58 655	20382	16 632	53 309	29 130	112 467	109 275	30 767	7 548	22 226
قيمة التصففة	57 138	1394 170	83 149	92 293	27 693	49 153	49 000	74 907	74 907	150 083	112 864	826 665	38 404	102 850	12 201	80 119	62 484	1138 722	66 070

نسبة التغير السنوي (%)	06/12/31		06/09/30		06/06/30		06/03/31		05/12/31		القطاع	صنف السندات
	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية (%)	القيمة		
%-2,9	%2,1	3 224	%1,9	3 268	%1,9	3 271	%1,9	3 386	%2,2	3 322	السهم	تأمين
%-6,7	%9,2	14 035	%11,6	19 735	%15,6	26 961	%11,2	19 359	%9,8	15 050	شوك	
%-20,1	%7,1	10 965	%9,1	15 375	%13,9	23 890	%10,4	18 012	%8,9	13 719	السهم	
%130,5	%2,0	3 070	%2,6	4 360	%1,8	3 071	%0,8	1 347	%0,9	1 332	رفاع الشركات	
%17,6	%4,5	6 884	%3,7	6 206	%3,5	5 986	%3,5	6 155	%3,8	5 852	صاعات	
%19,1	%4,5	6 827	%3,6	6 148	%3,4	5 928	%3,5	6 098	%3,7	5 732	السهم	
%-52,3	%0,0	57	%0,0	58	%0,0	58	%0,0	57	%0,1	119	رفاع الشركات	
%40,3	%12,7	19 491	%10,2	17 377	%10,2	17 585	%7,6	13 141	%9,1	13 892	إبحار مالي	
%13,8	%1,9	2 942	%1,7	2 971	%1,8	3 029	%1,6	2 794	%1,7	2 584	السهم	
%46,4	%10,8	16 549	%8,5	14 406	%8,4	14 556	%6,0	10 347	%7,4	11 308	رفاع الشركات	
%7,2	%8,5	12 996	%7,3	12 456	%7,9	13 567	%7,2	12 487	%7,9	12 120	خدمات	
%12,0	%6,3	9 587	%4,5	7 723	%4,8	8 272	%5,1	8 924	%5,6	8 562	السهم	
%-4,2	%2,2	3 409	%2,8	4 733	%3,1	5 295	%2,1	3 563	%2,3	3 558	رفاع الشركات	
%32,0	%5,2	8 044	%3,0	5 112	%3,6	6 171	%5,1	8 874	%4,0	6 092	شركات استثمار	
%31,8	1,3%	1 945	%1,1%	1 805	%1,0	1 728	%1,0	1 692	%1,0	1 476	شركات الاستثمار ذات رأس مال	شركات الاستثمار ذات رأس مال متجمعة
%32,1	4,0%	6 099	%1,9%	3 307	%2,6	4 443	%4,1	7 182	%3,0	4 616	شركات الاستثمار ذات رأس مال مغنير	
%16,1	80,9%	124 114	%70,0%	118 864	%70,4	121 335	%65,2	113 181	%69,7	106 910	محفظة السندات	

تاريخ الترخيص

البايع

النوع

التسمية

جدول عدد 42 - جدول مؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي حُصّلت على الترخيص خلال سنة 2006

06/03/10	شركة ماك الوساطة بالبرصة و بنك الأمان	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف ماك الإمارات	
06/03/10	شركة تونس للتسديد و بنك تونس العربي الدولي	صندوق مشترك للدون	صندوق مشترك للعقارية	
06/05/24	المستشارون الماليون العرب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف إيرادات 100	
06/05/24	المستشارون الماليون العرب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف إيرادات 50	
06/05/24	المستشارون الماليون العرب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف إيرادات المخز	
06/05/24	المستشارون الماليون العرب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف إيرادات رسمله	
06/05/24	المستشارون الماليون العرب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف إيرادات أوائل	
06/05/24	المستشارون الماليون العرب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف	
06/06/28	البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال و البنك الوطني الفلاحي	مختلط	الفتة صندوق مشترك للتوظيف	
06/06/28	البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال و البنك الوطني الفلاحي	مختلط	التطور صندوق مشترك للتوظيف	
06/07/4	بنك تونس العربي الدولي للتصرف في الأصول و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف - بنك تونس العربي الدولي - ادخار الأشهر	
06/07/31	شركة إقدام للتصرف و بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مساعده على الإقتلاع	صندوق إقدام 1	
06/09/4	شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإقتراع و بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	صندوق الإجمع الكميبي التونسي المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	
06/09/4	شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإقتراع و بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	صندوق شركة أسمنت أم الكليل المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	
06/09/4	شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإقتراع و بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	صندوق الشركة الوطنية لإستغلال و توزيع المياه المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	
06/09/4	شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإقتراع و بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	صندوق الشركة التونسية للكهرباء و الغاز المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	
06/09/4	شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإقتراع و بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	صندوق الديوان الوطني للتطهير المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	
06/09/4	شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإقتراع و بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	صندوق الديوان الوطني للشرك المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	
06/09/4	شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإقتراع و بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	صندوق الشركة الوطنية لعجين الخفاء و الورق المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	
06/11/8	بنك تونس و الإمارات	واقعي	سككاف تونس و الإمارات	
06/12/27	شركة ماكسولا للبرصة	واقعي	شركة إستثمار ذات رأس مال متغير ماكسولا للإستثمار	
06/12/27	شركة فيناكروب	واقعي	فيما الرفاعية سككاف	
06/12/27	شركة فيناكروب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف فيما 60	
06/12/27	شركة فيناكروب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف فيما 80	
06/12/27	شركة فيناكروب و البنك العربي لتونس	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف فيما 100	

جدول عدد 43 - جدول شركات التصرف التي حصلت على الترخيص خلال سنة 2006

التسمية	الباعث	تاريخ الترخيص
إفدام للتصرف	شركة التنمية والإستثمار للشمال الغربي وشركة التنمية والإستثمار للجنوب وشركة الإستثمار والتميم وإعادة توجيهه وتميمه المراكز الجوية	06/03/10
شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإوراق	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الجمع الكميائي التونسي و الشركة التونسية لصناعة	06/03/10
إسمت أم الكليل و مجمع بن عمر و الشركة الوطنية لعجين الخفاء و الورق و اللديوان الوطني للتطهير و البريد التونسي و الشركة التونسية للإستغلال و توزيع المياه و إتصالات تونس		06/05/31
شركة أس.ب.ب اللابيه		06/09/27
شركة "مجمع تونيفست المالي"		06/09/27
هاك الملتحج النحد	شركة هاك للمساطة بالبورصة	06/11/8
شركة الرابطة للتصرف في الحافض الماليه		06/12/27
النارثيف كيتال برتتاز		

جدول عدد 44 - جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2006

التسمية	النوع	البيع	تاريخ الإفتتاح للعموم
صندوق مشترك للتوظيف مغربية حذر	رقاعي	شركة الإتحاد المالي والإتحاد الدولي للبنوك	06/01/23
صندوق مشترك للتوظيف مغربية معدل	مختلط	شركة الإتحاد المالي والإتحاد الدولي للبنوك	06/01/23
صندوق مشترك للتوظيف مغربية دياميكي	مختلط	شركة الإتحاد المالي والإتحاد الدولي للبنوك	06/01/23
صندوق مشترك للتوظيف ماك الإمتياز	مختلط	شركة ماك للوساطة بالبورصة و بنك الأمان	06/03/1
إستراتيجية الأسهم سيكاف	رقاعي	شركة سمات للتصرف في الحافط المالية	06/04/28
سيكاف الأمان للخبرة	رقاعي	شركة الأمان للإستثمار	06/05/10
صندوق مشترك للديون - بنك تونس العربي الدولي - القروض العفارية	صندوق مشترك للديون	شركة تونس للمسيد و بنك تونس العربي الدولي	06/05/22
صندوق أجمع الكيمائي التونسي المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	شركة الإحاطة و التصرف لصاديق الإفراق و بنك تجويل المؤسسات الصغرى و التوسطة	06/11/10
صندوق شركة إسمنت أم الكلل المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	شركة الإحاطة و التصرف لصاديق الإفراق و بنك تجويل المؤسسات الصغرى و التوسطة	06/11/10
صندوق الشركة الوطنية لإستغلال و توزيع المياه المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	شركة الإحاطة و التصرف لصاديق الإفراق و بنك تجويل المؤسسات الصغرى و التوسطة	06/11/10
صندوق الشركة التونسية للكهرباء و الغاز المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	شركة الإحاطة و التصرف لصاديق الإفراق و بنك تجويل المؤسسات الصغرى و التوسطة	06/11/10
صندوق الديوان الوطني للتطهير المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	شركة الإحاطة و التصرف لصاديق الإفراق و بنك تجويل المؤسسات الصغرى و التوسطة	06/11/10
صندوق الديوان الوطني للبريد المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	شركة الإحاطة و التصرف لصاديق الإفراق و بنك تجويل المؤسسات الصغرى و التوسطة	06/11/10
صندوق الشركة الوطنية لعجين الخفاء و الورق المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية	شركة الإحاطة و التصرف لصاديق الإفراق و بنك تجويل المؤسسات الصغرى و التوسطة	06/11/10

جدول عدد 45 - التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
نوعية المشاريع

نوعية المشاريع وقطاعات النشاط	المبلغ بالدينار		تغير (%)	عدد المشاريع		تغير (%)
	إلى 31 ديسمبر 2006	إلى 31 ديسمبر 2005		إلى 31 ديسمبر 2006	إلى 31 ديسمبر 2005	
إباعتين الجدد والتجديد في المبان السكنوي	102 701 416	93 952 433	%15,05	711	618	
المطاع الفلاحي	5 578 600	4 998 396	%16,67	77	66	
المطاع الصناعي	63 302 440	54 712 855	%20,12	388	323	
قطاع الخدمات	17 289 089	16 374 895	%9,49	173	158	
المطاع السياحي	16 531 287	17 866 287	-%2,82	73	71	
إعادة الهيكلة والتأهيل والخوصصة	170 857 175	178 162 672	-%2,41	297	290	
المطاع الفلاحي	5 729 322	7 129 322	-%15,38	11	13	
المطاع الصناعي	127 673 186	130 916 883	-%7,00	214	200	
قطاع الخدمات	16 986 804	18 436 604	-%6,12	46	49	
المطاع السياحي	20 467 863	21 679 863	-%7,14	26	28	
مشاريع أخرى	304 464 176	269 552 162	%10,52	683	618	
المطاع الفلاحي	10 419 000	8 649 000	%20,83	29	24	
المطاع الصناعي	121 003 740	103 127 735	%12,06	316	282	
قطاع الخدمات	65 355 205	58 888 637	%9,80	168	153	
المطاع السياحي	107 686 231	98 886 790	%6,92	170	159	
الإجمالي الدفعات	578 022 767	541 667 267	%10,81	1 691	1 526	
منها						
مناطق التنمية الجهوية	184 767 731	148 848 572	%20,15	817	680	
المطاع الفلاحي	8 254 600	6 044 396	%25,00	75	60	
المطاع الصناعي	119 709 286	95 595 131	%23,54	509	412	
قطاع الخدمات	18 150 175	15 303 175	%14,84	147	128	
المطاع السياحي	38 653 670	31 905 870	%7,50	86	80	

جدول عدد 46 - التوزيع القطاعي للذروعات المنجزة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

نوعية المشاريع وقطاعات النشاط	المبلغ بالدينار		تغير (%)	عدد المشاريع		تغير (%)
	إلى 31 ديسمبر 2006	إلى 31 ديسمبر 2005		إلى 31 ديسمبر 2006	إلى 31 ديسمبر 2005	
البيعين الجدد	56 234 577	54 618 447	%6.37	401	377	
القطاع الفلاحي	2 509 460	2 701 740	%2.38	43	42	
القطاع الصناعي	30 716 970	28 353 660	%10.53	210	190	
قطاع الخدمات	9 354 460	9 984 360	%1.04	97	96	
القطاع السياحي	13 653 687	13 578 687	%4.08	51	49	
إعادة الهيكلة والتأهيل والرموصنة	156 183 552	162 111 672	%0.39	257	256	
القطاع الفلاحي	5 664 322	7 064 322	%-16.67	10	12	
القطاع الصناعي	117 429 763	119 109 883	%3.43	181	175	
قطاع الخدمات	14 121 604	15 912 604	%-6.67	42	45	
القطاع السياحي	18 967 863	20 024 863	%0.00	24	24	
مشاريع أخرى	230 966 502	209 297 160	%13.54	503	443	
القطاع الفلاحي	8 122 000	6 682 000	%23.53	21	17	
القطاع الصناعي	92 999 880	75 905 833	%18.82	221	186	
قطاع الخدمات	48 032 040	46 348 237	%9.57	126	115	
القطاع السياحي	81 812 583	80 361 090	%8.00	135	125	
الإجمالي	443 394 631	426 027 279	%7.90	1 161	1 076	
منها						
مناطق التنمية الجهوية	123 726 856	99 303 546	%19.90	476	397	
القطاع الفلاحي	5 032 500	3 702 740	%17.65	40	34	
القطاع الصناعي	75 395 352	59 140 086	%23.87	301	243	
قطاع الخدمات	10 328 503	9 508 250	%15.94	80	69	
القطاع السياحي	32 970 501	26 952 470	%7.84	55	51	

